المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

فَرَائِدُ المعَانِي

في شرح حرز الأماني ووجه التهاني

للإمام العلامة المقرئ النحوي أبي عبد الله محمَّد بن محمَّد بن داود الصنهاجي
المشهور بـ« ابن آجُرُّوم » المتوفى سنة (٧٢٣ هـ)

(السفر الأول)

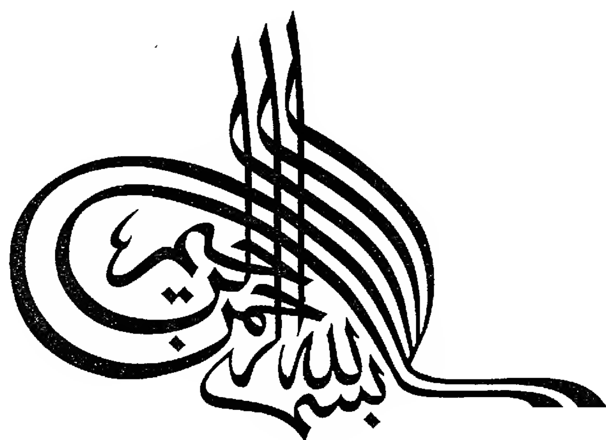
تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف

إعداد الطالب:
عبد الرَّحيم بن عبد السَّلام نبولسي
إشراف سعادة الأستاذ الدكتور:
سليمان بن إبراهيم العايد
رئيس قسم الدراسات العليا العربية

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

الجزء الثالث


بسم الله الرحمن الرحيم

باب الهمزتين من كلمتين[1]

وَأَسْقَطَ الأُولى في اتِّفاقِهِمَا مَعاً
إِذَا كَانَتَا مِنْ كِلْمَتَيْنِ (فَتَى العَلاَ)
كَجَا أَمْرُنَا،مِنَ السَّمَا إِنَّ،أَوْلِيَا
أُولئَكِ،أَنْوَاعُ اتِّفَاق تَجَمَّلاَ

التِقَاءُ الهمزَتَين في هَذَا البَابِ بِأَنْ تَكُونَ الهمزَةُ في آخِرِ الكِلْمَةِ والهمْزَةُ في أَوَّلِ التي تَلقَاهَا، والتِقَاؤُهُمَا كذلك على ثَلاَثَةِ أضْرُبٍ:

أحدُهَا: أن تكونَ الثَّانيةُ هَمزةَ الوَصْلِ نحـو: ﴿مِنَ النِّسَاءِ اللاَّتِي لاَ يَرْجُونَ ﴾[2] و﴿الماءَ اهْتَزَّتْ﴾[3]، وحُكمُ هذه: أَنْ تَسْقُطَ الثَّانيةُ، (فتبقَى الأُولى، وإنَّما ذَكَرْنَا هَذَا وَإِنْ لم تَكُنْ الهمزَتَان تَلتَقِيَان فيه إذ تَسْقُطُ الثَّانيةُ، ولا بُدَّ؛ لِئَلاَّ يَغلَطَ[4])[5] فيه الضُّعَفَاءُ في العَرَبِيَّةِ، وَيَعُدُّونَهُ مَدّاً يُختَلَفُ فيه.

والثَّاني: أَنْ تَلتَقِيَا وبَينَهُمَا حَائِلٌ؛ تَنوينٌ أو أَلِفٌ نحـو: ﴿ غُثَاءً أَحْوَى﴾[6] و﴿ فَلَمَّا رَأَى أَيدِيَهُمْ ﴾[7]، و﴿ السُّوأَى أَنْ كَذَّبُوا ﴾[8].

وَحُكْمُهُمَا هُنَا التَّحقِيقُ إلاَّ عَلَى مَذْهَبِ مَن يَنقُلُ الحرَكَةَ[9] في نحو:

---

(١) انظر: المبهج: ٢٠٣/١، والفتح الرباني: ٥١٠ .
(٢) سورة النور: ٦٠ .
(٣) سورة الحج: ٥ .
(٤) ما بين القوسين ساقط من ب .
(٥) من باب طرب .
(٦) سورة الأعلى: ٥ .
(٧) سورة هود: ٧٠ .
(٨) سورة الروم: ١٠ .
(٩) ينقلها ورش. انظر باب نقل الحركة. التيسير: ٣٥ .

﴿غُثَاءً أَحْوَى﴾ وليس ذلك عَنْهُ بِسَبَبِ التِقَاءِ الهمزتين .

والثَّالث: أن تَلتَقِيَا ليس بينهما حائلٌ، والثانية قَطْعٌ، وذلك على وَجهَين:

أحدهما: أَنْ تتَّفِقَ حَرَكتُهُمَا .

وَالثَّاني: أن تَخْتَلِفَ حَرَكتُهُمَا .

وبدأ النَّاظم بالنَّوعِ / الذي تتَّفقُ فيه حركتُهُمـا، وذلك يأتي على ثلاثة أوجُهٍ: ٢٦٦/أ

أحدُها: أن تكونا مفتوحَتَين، وجملةُ الوارد منها في كتاب الله تعالى تسعةٌ وعشرون مَوضعاً[1]:

في النِّسَاء[2]﴿ السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُم ﴾ ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنكُمْ﴾[3] .

وفي المائدة[4] ﴿ جَاءَ أَحَدٌ مِنكُمْ ﴾ .

وفي الأنعام[5] ﴿جَاءَ أَحَدَكُم﴾ .

وفي الأعراف[6] ﴿ جَاءَ أَجَلُهُم ﴾ و﴿ تِلقَاءَ أَصْحَابِ﴾[7] .

وفي يونس[8] ﴿جَاءَ أَجَلُهُم ﴾ .

---

(١) انظر الإقناع ١/٣٧٩-٣٨٠، والتيسير: ٣٣، والدر النثير: ٣/١٤ .
(٢) آية: ٥ .
(٣) النساء: آية: ٤٣ .
(٤) آية: ٦ .
(٥) آية: ٦١ .
(٦) آية: ٣٤ .
(٧) آية: ٤٧ .
(٨) آية: ٤٩ .

وفي هود[١] ﴿ جَاءَ أَمْرُنَا ﴾، في سبعةِ مواضعَ .

وفي الحِجر[٢] ﴿ جَاءَ آلَ لُوطٍ ﴾ و﴿ جَاءَ أَهْلُ المدِينَةِ ﴾[٣] .

وفي النحل[٤] ﴿ جَاءَ أَجَلُهُم ﴾ .

وفي الحج[٥] ﴿ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ ﴾ .

وفي المؤمنون[٦] ﴿ جَاءَ أَمرُنَا ﴾ و﴿ جَاءَ أَحَدَهُم ﴾[٧] .

وفي الفرقان[٨] ﴿ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ ﴾ .

وفي الأحزاب[٩] ﴿ إِنْ شَاءَ أَو ﴾ .

وفي فاطر[١٠] ﴿ جَاءَ أَجَلُهُم ﴾ .

وفي المؤمن[١١] ﴿ جَاءَ أَمْرُ الله ﴾ .

وفي القتال[١٢] ﴿ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ﴾ .

وفي القمر[١٣] ﴿ جَاءَ آلَ فِرْعَونَ ﴾ .

---

(١) الآيات: ٤٠، ٥٨، ٦٦، ٧٦، ٨٨، ٩٤، ١٠١ .

(٢) آية: ٦١ .

(٣) آية: ٦٧ .

(٤) آية: ٦١ .

(٥) آية: ٦٥ .

(٦) آية: ٢٧ .

(٧) آية: ٩٩ .

(٨) آية: ٥٧ .

(٩) آية: ٢٤ .

(١٠) آية: ٤٥ .

(١١) آية: ٧٨ .

(١٢) آية: ١٨ .

(١٣) آية: ٤٤ .

وفي الحديد[1] ﴿ جَاءَ أَمْرُ اللهِ ﴾ .

وفي المنافقين[2] ﴿ جَاءَ أَجَلُهَا ﴾ .

وفي عبس[3] ﴿ شَاءَ أَنشَرَهُ ﴾ .

والثَّاني: أن تكونَا مكسُورَتَين، وجملةُ الوارد من ذلك في كتاب الله تعالى أربعَةَ عَشَرَ[4] موضعاً، كلُّهَا قبلَ الهمزةِ الأُولى منها أَلِفٌ، إلاَّ موضعاً واحداً ماقبل الهمزة فيه واوٌ:

في البقرة[5] ﴿ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ ﴾ .

وفي النساء ﴿ مِنَ النِّسَاءِ إِلاَّ ﴾ موضعان[6] .

وفي هود[7] ﴿مِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ ﴾ .

وفي يوسف[8] ﴿ بِالسُّوءِ إِلاَّ ﴾، وهذا هو الموضعُ الذي قَبل الهمزةِ فيه واوٌ .

وفي النور[9] ﴿ عَلَى البِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ ﴾ .

---

(١) آية: ١٤ .

(٢) آية: ١١ .

(٣) آية: ٢٢ .

(٤) الإقناع ١/٣٧٩-٣٨٠، ذكر المكسورتين، الكلام عينه إلا أنه في الإقناع خمسة عشر موضعاً؛ لأن ابن آجروم نقص موضعاً واحداً، وهو في بني إسرائيل ﴿هؤلاء إلا﴾ الآية: ١٠٢، وانظر الدر النثير ٣/٧-٩ جعلها ١٨، والتيسير: ٣٣ .

(٥) آية: ٣١ .

(٦) الآيتان: ٢٢، ٢٤ .

(٧) آية: ٧١ .

(٨) آية: ٥٣ .

(٩) آية: ٣٣ .

وفي الشُّعراء[1] ﴿ مِنَ السَّمَاءِ إِنْ كُنْتَ ﴾ .

وفي السَّجدة[2] ﴿ مِنَ السَّمَاءِ إِلى الأَرْضِ ﴾ .

وفي الأحزاب[3] ﴿ مِنَ النِّساءِ إِن اتَّقَيْتُنَّ ﴾ .

وفي سبأ[4] ﴿ مِنَ السَّمَاءِ إِنْ ﴾ و﴿ هَؤُلاَءِ إِيَّاكُمْ ﴾[5] .

وفي ص[6] ﴿ هَؤُلاَءِ إِلاَّ صَيحَةً ﴾ .

وفي الزُّخرُف[7] ﴿ في السَّمَاءِ إِلَهٌ ﴾ .

وأمَّا قولُه تعالى في الأحزاب: ﴿ بُيُوتَ النَّبيِّ إِلاَّ ﴾[8] و﴿ للنَّبيِّ إِنْ أَرَادَ ﴾[9] فلم تَلتَقِ الهمزتان فيه إلاَّ على قراءة نافعٍ وحدَه[10]، وقد ذَكَرَه

---

(١) آية: ١٨٧ .

(٢) آية: ٥ .

(٣) آية: ٣٠ .

(٤) آية: ٩ .

(٥) آية: ٤٠ .

(٦) آية: ١٥ .

(٧) آية: ٨٤ .

(٨) آية: ٥٣ .

(٩) آية: ٥٠ .

(١٠) لا يصح هذا الإطلاق إلا في رواية ورش، أما رواية قالون فإنها لا تجتمع فيها الهمزتان؛ لايقرأ بالهمز إلا في حالة الوقف، وعلى هذا لا يَتأتّى فيه الاجتماع؛ لأن الوقف فصل بين السابق واللاحق، وفي حالة الوصل يقرأ بياء مشددة، ومن هنا وجب النظر في مقولة المؤلف وتقييدها. وانظر كلام المؤلف في باب الهمزتين من كلمتين من البارع، قال في الدرر:

أدّى لجمع الساكنين أدغما

في حرفي الأحزاب بالتحقيق

أما ذكر الشَّاطبي لها في فرش سورة البقرة فقد قيد الجر في الأحزاب، قال:

=

النّاظمُ في البقرة[1].

والثّالثُ: أن تكونا مضمُومَتَين[2]، والواردُ منه في كتاب الله تعالى موضعٌ[3] واحدٌ في قوله تعالى (في الأحقاف): ﴿ أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ ﴾، وللقرّاءِ في هذا النّوعِ أربعةُ مذاهِبَ:

أحدُها: إسقاطُ الأُولى منهما كيفمَا كان اتفاقُهُما، وتحقيقُ الثّانيةِ[4].

الثّاني: إسقاطُ الأُولى من المفتوحَتَين، وتحقيقُ الثّانية، وتسهيلُهَا من المكسُورَتَين والمضمُومَتَين، وتحقيقُ الثّانية[5].

والثّالثُ: تسهيلُ الثّانية وتحقيقُ الأولى[6].

والرّابعُ: تحقيقُ الأُولى والثّانيةِ معاً[7] .

ويجوزُ فيهما وجهٌ خامسٌ لم يُقرَأ به وهو: تسهيلُهُمَا معاً ./ ٢٦٧/أ

وحُجّةُ[8] مَن أسقط الأُولى من الهمزتين أو سَهّلَ إحداهُمَا أو

وقالونُ في الأحزاب في للنبي معْ
بيـــوت النبي الياء شدد مبدلا

(١) ذكره في فرش سورة البقرة في قوله:
وجمعاً وفرداً في النبيء وفي النبو ءة الهمز كل غير نافع أبدلا

(٢) انظر تحصيل الهمزتين لابن الطحان: ٩٥ .

(٣) انظر الإقناع ٣٨١/١ ذكر المضمومتين . والآية رقمها: ٣٢ .

(٤) أبو عمرو البصري .

(٥) قالون والبزي .

(٦) ورش وقنبل .

(٧) ابن عامر والكوفيون .

(٨) انظر الكشف ٧٣/١-٧٦، علل اختلاف القراءة في اجتماع الهمزتين .

حقَّقَهُمَا: أنه أَتَى بذلك على حكم الهمزة الواحدة، وذلك أنَّ للعــرب في الهمزة المفرَدَة لغتَين: التَّحقيقُ والتَّسهيلُ، فإذا انضافَ إليها همزةٌ أخـرى، مضَى كلٌّ واحدٍ منهما على أصله .

فَمَن مَذهَبُهُ تحقيقُ الواحدة لخفَّتِهَا غيَّرَ إحداهما لثِقَلِ اجتماعِهِمَا(١).

فمَن سَهَّلَ الأُولى منهما، رآها طَرَفاً، والأطرافُ محلُّ التَّغيير(٢) .

ومَن سَهَّلَ(٣) الثَّانيةَ رآها أَولى بذلك؛ لأنَّهَا بها وقعَ الثِّقَلُ، إذ لـو لم تكُن لكانت الأُولى محقَّقَةً على أصلها .

ومَن حقَّقَ(٤) الهمزتين رأى اجتماعَهُمَا عارضاً؛ لأنه إنما كـان ذلـك باتصال الكلمتين، وهو غيرُ لازمٍ، كما أظهروا « يدَ دَاود » وهم يُدغِمُـون « ردَّ » ؛ لعدم لُزُومِ التقاءِ المِثْلَين، فكأنه لم يلتق همزتان .

ومَن مذهبُهُ تخفيـفُ الواحـدة، كـان تخفيـفُ الهمزتـين عنـده أَولى؛ لشدَّةِ الثِّقَل(٥) .

وأمَّا مَـن أسـقَطَ(٦) الأُولى منهمـا، فإنـه علـى غـير قيـاسِ التَّسـهيلِ، ووجهُ ذلك أنَّ إجماعَ الهمزتـين عنـده ثقيـلٌ؛ لأنـه إنمـا يحقِّـقُ الواحـدةَ،

---

(١) المصدر نفسه: ٧٣/١، الفقرة: ٤ .

(٢) المصدر نفسه، والكتاب ٥٤٩/٣، والموضح ١٩٢/١ قال: والتغيير بالأواخر أليق .

(٣) الكشف ٧٥/١، والحجة للفارسي ٢٧٥/١ .

(٤) الكشف ٧٤/١، والحجة للفارسي ٢٨٠/١، والهداية: ١٥-١٦ . وذكر سيبويه أن ابن أبي إسحاق وناساً معه يزعمون تحقيـق الهمزتـين وتتكلـم ببعضـه العـرب، وهـو رديء. الكتاب ٤١٠/٢ .

(٥) انظر الكشف ٧٥/١ . الفقرة: ٧ ـ ٨ .

(٦) المرجع السابق . الفقرة: ٩ .

والتَّسهيلُ بينَ بينَ يَبقَى فيه بعضُ الهمزة، فيصير ذلـك كالتقـاء الهمزتـين، والإبدالُ متعذِّرٌ إذ قبلَها أَلِفٌ، فلم يبقَ إلا الحـذفُ، وإذا كـانوا يقولـون: ظَلْتُ(١)، وَمَسْتُ(٢)، وأَحَسْتُ(٣) بالشَّيء، وعَلْمَاءِ بنُو فلان(٤) ، يريـدون: ظَلِلْتُ، ومَسِسْـتُ، وأحسَسْـتُ بالشـيء، وعلـى المـاءِ، فيحذفـون لِثِقَـلِ الأمثال، مـع أنهمـا لَيْسَـا بهمزتـين، فـأَن يحذفـوا إحـدى الهمزتـين أَولى، وقالوا: بَلْعَنْبَرْ، يريدون بني العَنْبَر، فحَذَفُوا لالتقاء المتقاربَين، وهذا أبعَدُ .

قوله: « وأسقَطَ الأُولى في اتِّفَاقهما معاً » ، يُريدُ كيفمَا كان اتفاقُهُما بالفتح والكسرِ والضَّمِّ .

وقوله: « معاً » توكيدٌ، كما تقولُ: جاء الزيدانِ كلاهما، ويحتمِلُ أن يُريدَ به اتصالَهما تحرُّزاً مما إذا حالَ بينهما حائلٌ .

وقوله:

كجَآ أمرُنا ... ...

البيت، مثَّل به أنواعَ المتَّفِقَتَين، وأتى من كل نوعٍ بمثـالٍ، وموضـعُ «كجَآ أمرُنا» رفعٌ على أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، و « أنواعُ اتِّفَـاقٍ » كذلـك، التقدير: وذلك كجاء أمرنا وهي أنواعُ اتِّفَاقٍ .

و « تجَمَّلَ » بمعنى تحسَّنَ وتزَيَّنَ، وهو موضعُ الصِّفَةِ لـ « اتفاقٍ » ؛ لأنَّ

---

(١) انظر الكتاب ٤/٤٢٢، وفيها ثلاث لغات: ظَلْـتُ، وظِلْـتُ، وظَلِلْـتُ، ومنهـا قـول طرفة في المعلقة:

ظَلِلْتُ بها أبكي وأبكي إلى الغدِ

(٢) الكتاب ٤/٤٢٢ .

(٣) الكتاب ٤/٤٢١ قال: يريدون أحسستُ، باب ما شـذ مـن المضـاعف فشبه بـباب أقمت، وليس بمتْلَئِبٍّ .

(٤) انظر الكتاب ٤/٤٨٥، وأمالي ابن الشجري ٢/١٨٠ .

وُرُودَها / كذلك دليلٌ على اتِّسَاع كلامِ العرَبِ وحُسنِهِ[1]. ٢٦٨/أ

* * *

وَ(قَالُونُ) وَ(البَزِّيُّ) فِي الفَتْحِ وَافَقَا

وَفِي غَيرِهِ كَاليَا وَكَالوَاو سَـــهَّلاَ

ذكَرَ أنَّ قالونَ والبزِّيَّ يُوافِقَان أبا عمرِو بنِ العلاء على إسقاط الأُولى مـن المفتوحَتَـين، وأنَّهُمـا[2] يُسـهِّلانِهَا مـن المكسُـورتَين، والمضمُومتــين، ويحقِّقَان الثَّانيةَ، وهذا هو المذهــبُ الثَّـاني مـن مذاهِـبِ القـرَّاءِ في هـاتَين الهمزَتين .

وقوله: « في الفتحِ وَافقَا » يريدُ في ذات الفتحِ وَافَقَا أبا عمرٍو .

وقوله: « كاليا » يريدُ المكسُورَتَين .

و« كالواو » يريدُ المضمومتَين، وكلُّ ما يُذكَرُ من التَّسهيل هكذا، فإنما المرادُ بهِ بينَ بينَ، ولو أرادَ غيرَه لقالَ:

وفي غيره بالواو والياءِ أبدَلاَ

والألف في « سَهَّلاَ » تعودُ على « البَزِّي وقالونَ » والهاءُ من غيره تعـودُ على الفتح أي: وفي غَيْرِ ذاتِ الفتحِ .

---

(١) ذكر المهدوي في علة الإسقاط أن الهمزة الأولى لما وقعت طرفاً ـ والأطراف مواضـع الحذف، حذفت؛ لأن حركة الهمزة الباقية تدل عليها حين اتفاقهمـا، ثـم قـال: ألا ترى أنه لا يفعل ذلك إذا اختلفت حركـة الهمزتـين، ثـم قـال: ويقـوي ذلـك ــ أي حذفها ـ أنه لو جعلها بينَ بينَ، ولم يحذفها وقبلها الألفُ، صار كأنـه قـد جمـع بـين ساكنين لقرب همزة بـينَ بـينَ مـن السـاكن وإن كـان وقوعهـا بعـد الألـف جـائزاً فالحذف أحق من ذلك. شرح الهداية لوحة: ١٦. وإلى مثل هذا أشار بقوله ابن أبـي مريم في الموضح ١٩٢/١: لأن الهمزة الأولى في آخر الكلمة، والتغيير بالأواخر أليق.

(٢) « أنهما » ساقطة من ب.

وحُجَّةُ[١] قالون والبزِّي في اختصاص المفتوحَتَين بالإسقاط، واختصاصِ المضمومتَين والمكسُورتَين بالتَّسهيل: أنَّ التَّسهيلَ في المفتوحَتَين يؤدِّي إلى التقاءِ أَلِفَين، والتقاء ساكنَين، والتقاءِ همزتَين؛ لأنَّ المفتوحةَ إذَا سُهِّلَت بينَ بينَ، قَرُبَت من الألف السَّاكنة، وهو مع ذلك بزِنَةِ المتحركة، والبدلُ فيها متعذِّرٌ فعُدِلَ إلى الحذف .

وأمَّا المضمومتان والمكسُورتان فلَم يلتقِ فيهما أَلِفَان، فكان الأمرُ فيهما أخفَّ، فتَرَكَهُمَا على القياس، هذا مع اتِّبَاع الأثَر والرواية .

وذَكَرَ شَيخُنَا أبو عبد الله محمَّدُ بنُ القصَّاب[٢] رحمه الله تعالى: أنَّ الذي منعه من التَّسهيل بينَ بينَ هو الخوفُ من اجتماعِ سَاكنَين مع خفَّةِ الفتحة فلا تَتَبَعَّضُ، فالنُّطقُ ببعضِهَا كالنُّطقِ بكلِّهَا .

وقوله: « الفتحةُ لا تَتَبَعَّضُ » ضعيفٌ يلزَمُ منه ألاَّ تُسَهَّلَ المفتوحةُ بينَ بينَ أبداً .

وكان أيضاً شيخُنَا المذكورُ يأخُذُ في المكسُورتين والمضمُومَتين لقالونَ والبزِّي بإبدال الأُولى واواً مضمُومةً وياءً مكسُورةً، ويقولُ: هو أصحُّ في الروايةِ / لاطِّرَادِهِ فيها . ٢٦٩/أ

قال: ألا ترى أنه يُسهِّلُ في المفتوحَتَين بالحذف لمَّا[٣] تعَذَّرَ البدلُ، وألا تَرَى أنه إذا كان قبلَهَا ياءٌ أو واوٌ أُبدِلَ ـ ولا بدَّ ـ اتفاقاً، وذلك في « ﴿بالسُّوء إلاَّ﴾ في روايتهما[٤] و ﴿للنبي إنْ أرادَ﴾ في رواية قالون، ولو

---

(١) انظر الكشف ١/٧٥. فقرة: ٩٩٧ . وتخفيف الهمز: ١١٦-١١٧ .
(٢) انظر المقدمة (شيوخ المؤلف) .
(٣) في: أ : ولا يتعذر، وصوب في الهامش .
(٤) قالون والبزي. وانظر الكشف ١/١١٦-١١٧ .

كانت الروايةُ بَيْنَ بَيْنَ لاطَّرِدَت في المفتوحتين، وفي التي قبلها وَاوٌ، أوْيـاءٌ، إنما الروايةُ في الباب كلِّهِ بـالبدل، فحيـث تعـذَّرَ عُـدِلَ عنـه إلى الحـذف، وذلك في المفتوحَتَين، وحيث لم يتعذَّرْ جَرَى عليه .

فإن كان قبلَ الحرف المبدَلِ من الهمزة ما يُدغَمُ فيه، أدغَمَـه، وحيـث لم يكن ما يُدغَمُ فيه، لم يُدغِم، وتعذُّرُ البدلِ في المفتوحتين بيِّنٌ؛ لأنَّهُ كان يُبدِلُهَا ألِفاً، إمَّا لأجل الفتحـة، أو لأجـل الألـفِ قبلَهـا ـ ولا بـدَّ ـ مـن تحريكها، فكانت تصيرُ همزةً .

قلتُ: هذا كلُّهُ باطلٌ؛ لأنَّ نُصُوصَ الأئمَّةِ في هذا الباب إنما هي كلُّهَا بنصِّ التَّسهيل الذي هو القياسُ في التَّسهيل الذي لا يُعـدَلُ عنـه إلى غـيره إلا إذا تعـذَّر، ولم يتعـذَّر في المكسُـورتين والمضمُومَتَـين؛ لأنَّ الهمـزةَ فيـه واقعةٌ بعد الألف، وكلُّ همزةٍ وقعَت بعد الألف، فحُكمُهَا أن تُسهَّلَ بين بين، وإن كـانت تَقـرُبُ هنـالك مـن السَّـاكنِ، فيَجتَمِـعُ سَـاكنان؛ لأنَّ الألفَ تتحمَّلُ ذلك لقوَّةِ المدِّ فيها، ألا ترى أنها لا تكونُ إلا حرفَ مـدٍّ، ولذلك اختصُّوهَا بالتَّأسيس[1] وأفرَدُوهَا في الرِّدف[2] .

وأمَّا مثلُ ﴿بالسُّوِّءِ إلا﴾ و﴿ للنَّبيِّ إِنْ أَرَادَ ﴾ فمتعذِّرٌ فيـه بـينَ بـينَ؛

---

(١) وهو ألف تقـع قبـل الـروي، مفصولـة عنـه بحـرف واحـد متحـرك يسـمى الدخيـل كالألف في كلمة: نائل في شعر أبي العلاء من الطويل:

ألا في سبيل المجد ما أنا فاعل عفاف وإقدام وحزم ونائل

وانظر صنعة الشعر: ٢٨٥-٢٨٦ .

(٢) حرف لين يتقدم الروي دون حاجز، سـواء كـان الـروي سـاكناً أم متحـركاً، قـال السيرافي: ولا يجوز سقوطها البتة، نحو:

وهل يعمن إلا سعيد مخلد قليل الهموم ما يَبيتُ بأَوجالِ

صنعة الشعر: ٢٨٤ .

لأنَّ الهمزةَ فيه واقعةٌ بعد الياء والواو، فلو سُهِّلَت لقَرُبَت من السَّاكنِ، فكان يَلتقي ساكنان، وليسَ في الياءِ من قوَّةِ المدِّ ما في الألفِ فَيَتَحَمَّل ذلك .

والدليلُ على ذلك: أنَّ العرَبَ تُسهِّلُ « هباءة »[1] بينَ بينَ، ويُسهِّلُون « خَطِيئة »[2] و « قُرُوء »[3] بالبدل، يُبْدِلُونَ التي بعد الواو واواً، ويُدغِمُون، والتي بعد الياء ياءً ويُدغِمُون، فعَدمُ الاطِّرَاد في هذا الباب إنما هو لاختلاف أحوالِ الهمزة، فالمكسُورتان والمضمومتان بعد الألف جاءتا على القياسِ في التَّسهيل، والمكسُورتَانِ بعدَ الياءِ والواوِ جَاءتا على القياس، وهو تركُ التَّسهيل بينَ بينَ .

وأمَّا المفتوحتان فالقياسُ فيها أن تُسهَّلَ بين بين، لكنها جاءت على غير قياس، كما جاء ﴿مِنْسَأَتَهُ﴾، بالبدل[4] و﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ كذلك[5] / ٢٧٠/أ وكما جاء[6]:

سَالَتْ هُذَيلُ رَسُولَ اللهِ فَاحِشَةً

(١) الكتاب ٣/٥٤٧، وقال ابن شميل: الهباء: التراب الذي تطيره الريح، وتأنيثه للأرض: وهي التي ببلاد غطفان. انظر معجم البلدان رقم: ١٢٦٢٢، وانظر الموضح ١/١٨٩ تجعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي من جنس حركتها وهو الألف؛ لأن حركة الهمزة ألف .

(٢) فتصير: خطية، أبدلت الهمزة ياء لتجانس ما قبلها، ثم أدغمت الياء في الياء، ونحو: النسي في النسيء. وانظر الموضح ١/١٨٩ .

(٣) فتصير: قُرُوٌّ، أبدلت الهمزة واواً؛ لتجانس ما قبلها، ثم أدغمت الواو في الواو، ونحو: مكلوٌّ في مكلوء . وانظر الكتاب ٣/٥٤٧ .

(٤) في قراءة نافع وأبي عمرو. انظر التيسير: ١٨٠، قال الشاطبي:

... وأبدله (إ)ذ (حـ)ـلا

(٥) بالإبدال في رواية ورش .

(٦) تقدم ص: ٦١٢.

ولا يُنكَرُ وُرُودُ الهمزة في التغيير على غير القياس، ولكنه وجَّهَهُ على شذوذه ما قلناه أوَّلاً، وهو أنه لو سُهِّلَ لاجتمَعَ فيه ساكنان وألِفَان وهمزَتان، والدليلُ على أنَّ الهمزةَ في هذا الباب لا تُبدَلُ على حركةِ نفسِها، أعني المكسُورتين والمضمُومَتين، كما زعَمَ شيخُنَا، قراءةُ مَن قَرأَ ﴿بالسُوِّ إلا﴾[1] بالإبدال، ولو كانَ البدَلُ ـ كما زَعَمَ ـ على حركة نفسِهَا لقيل فيه: بالسُّـيٌ أو بالسِّيٌ، يُبدِلها ياءً، ثُمَّ تلتقِ الياءُ والواوُ، والسابقُ ساكنٌ فتُبدَلُ الواوُ ياءً، وتُدغَمُ الياءُ في الياء، فإنْ شَاءَ كَسَرَ ما قبلها، وإن شَاءَ تَرَكَه مضمُوماً .

* * *

وَبالسُّـــو إلاَّ أَبْدَلاَ ثُمَّ أَدْغَمَا وَفِيهِ خِلاَفٌ عَنهُمَا لَيسَ مُقْفَلاَ

يُريدُ ﴿ بِالسُّوءِ إِلاَّ مَا رَحِمَ رَبِّي ﴾[2] قرأهُ البَزّي وقالونُ بغير ما قرآ به: ﴿ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنتُمْ ﴾ وبابَهُ[3] وذلك أنهما أبدلا الهمزةَ المكسورةَ واواً، وأَدغَمَا فيها الواوَ التي قبلها .

وحكى أبو جعفر[4] عن قراءَتِهِ على أبيه أنَّهُمَا حَذَفا الهمزةَ، وألقيا حرَكَتَهَا على الواو، فتصيرُ الواوُ مكسورَةً خفيفَةً بعدها همزةُ (إلاَّ) فتقول: ﴿ بالسُّو إلاَّ ﴾ .

---

(١) قالون والبزي حال الوصل. انظر التيسير: ١٢٩ .

(٢) سورة يوسف: ٥٣ .

(٣) حيث يجعلان الهمزة الأولى كالياء المكسورة. انظر التيسير: ٣٣ .

(٤) انظر الإقناع ١/٣٧٨ .

قال(١): ولا أعلَمُهُ رُويَ .

قال(٢): ومنهم مَن أخَذَ لهما بجعلِ الأُولى بينَ بينَ، كالمواضع الثّلاثة عشر .

قلت: ففيه إذن ثلاثةُ أوجُهٍ:

البدلُ والإدغامُ وعليه أكثرُ القُرَّاء .

ونقلُ الحركة والحذفُ، وبه قرأ أبو جعفر(٣) على أبيه .

والتّسهيلُ بين بين .

وحُجَّةُ(٤) مَن أبدلَ الهمزةَ، أوْسهَّلَهَا في ﴿بالسُّوءِ إلاَّ﴾ أو نَقَلَ حركَتَهَا: أنَّ الهمزةَ قبلها واوٌ ساكنةٌ أصليةٌ عينٌ من الكلمة، فمَن أبدَلها واواً وأدغَمَ فيها التي قبلها، أَجرَى الواوَ الأصيلةَ مُجرَى الزائدة؛ لأنَّ الحكمَ في الواو الزائدة هكذا نحو «قُرُوءٍ» تقول فيه: قُرُوٌّ، و «وُضُوء» تقولُ فيه: وضُوٌّ .

ومَن نَقَلَ حركَتَهَا على الواو، أجرَى الواوَ الأصليةَ مُجرَى حرف الصِّحَّة، وهذا هو القياسُ في الواو الأصليَّة؛ ليُفرَّقَ بينها وبين الواو الزائدة.

ومَن سهَّلَهَا بينَ بينَ، أَجرَى الواوَ مُجرَى الألف، وهذا مذهبُ الكوفيين(٥) ، يُجرُون الواوَ والياءَ الواقعتين / قبلَ الهمزة مُجرَى الألف؛ ٢٧١/أ فيُسهِّلُونَ الهمزةَ بعدهما بينَ بينَ، كما يُسهِّلُونَهَا بعد الألف؛ لاشتراك

---

(١) الإقناع ٣٧٩/١ ، وفيه: الأربعة عشر ، إلا ما أشار إليه هامش رقم: ١ من نسخة: غ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) المصدر نفسه ٣٧٨/١-٣٧٩ .
(٤) انظر الموضح ٦٨١/٢-٦٨٢، والكشف ١١٦/١-١١٧، ١١/٢ .
(٥) انظر الكتاب ٥٤٧/٣ .

الألف معهما في أنَّهمَا ساكنتانِ مثلَها وفي المد، وأنَّ حركةَ ما قبلهنَّ مــن جنسهنَّ .

قولُه:

« وبالسُّوِّ إلاَّ أَبدَلا ثمَّ أدغَمَا »

يُريدُ أَبدلاَ الهمزةَ واواً، وهو وإن لم يَذكُرْهُ، فمعلومٌ من جهةِ اللغةِ .

قولُه: « وفيه خِلافٌ عنهما » يُريدُ ما ذكرناه من الحذف والتَّسهيل .

وحكى الفاسيُّ[1] أنَّ الإبدالَ عن قالونَ أكثَرُ، والتَّسهيل عــن البَزِّي أشهَرُ .

وموضِعُ « بالسُّوء » نصبٌ على أنه مفعولٌ بـ « أَبدَلاَ » .

وموضِعُ « ليس مُغفَلا » رفـعٌ علـى أنـه صفـةٌ لِـ « خِـلافٌ » ، أي: لم يغفلهُ النَّاسُ ،بل ذكَرُوه في كتبهم ونَصُّوا عليه[2] .

* * *

وَالأُخْرَى كَمَدٍّ عِنْدَ (وَرْشٍ) وَ(قُنبُلٍ)
وَقَــدْ قِيلَ مَحْـضُ المدِّ عَنها تَبَدَّلاَ

لما فرَغَ من الهمزة الأُولى وأَعطَى حكمَهَا لِمَن يُحقِّقُهَا أو يُسهِّلُهَا أو يُسقِطُهَا، شرَعَ في الثَّانية، فقال: « والأُخرى » يعني الهمـزةَ الثَّانيـة، وذَكَـرَ أنَّ لِوَرشٍ وقُنبُلٍ فيها وجهَين:

---

(١) اللآلي لوحة: ٥٠ .

(٢) انظر القصد النافع: ١٧٢-١٧٤ عند شرحه لقول الناظم:

والخلف في بالسوء للصديق ...

وانظر التوضيح والبيان، فصل المكسورتين .

أحدُهما: إبدالها من جنسِ حركةِ ماقبلها .

والثَّاني: تسهيلُهَا بينَ بـينَ، فتكـونُ بـين الهمزة والحرف الـذي منـه حركتُهَا، وقد بيَّنا هذا قبلُ .

قال أبو جعفر[1] في المكسُورتين: كان قُنبُلٌ ووُرْشٌ يُبدِلاَنِ الثَّانيـةَ يـاءً ممدودةً، هكذا نصوصُ القرَّاءِ، والقياسُ فيه بينَ بينَ .

وقال[2] في المفتوحتَين: وسَهَّلَ وَرشٌ وقُنبُلٌ بأن أبدَلاَهَا ألفـاً، هكـذا عبارتُهُم.

وقال[3]: والقياسُ أن تُجعَلَ بينَ بـينَ كذلـك ذكَـرَهُ سيبويه[4] ، وبـه أخذَ علينا أبي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وبه كانَ يأخُذُ طاهرُ بنُ غَلبـون[5]، ولا أعلَمُـهُ رُوِيَ .

وقـال[6] في المضمومَتَـين: ووَرْشٌ وقُنبُـلٌ يخفِّفَـان الثَّانيـة، واختَلَفَــت عبارةُ القُرَّاءِ لهما على ما قدَّمنا في الفصلَين قبلُ، والوجهُ بينَ بينَ .

وقال أبو محمَّدٍ مكيٌّ[7]: البـدلُ أحسَـنُ في قـراءة وَرشٍ خاصَّـةً؛ لأنَّ

---

(١) الإقناع ٣٧٨/١ .
(٢) المصدر نفسه ٣٨٠/١ .
(٣) المصدر نفسه .
(٤) الكتاب ٥٤٩/٣ .
(٥) قال: وجعلوا الثانية بينَ بينَ، فصارت كالمدة في اللفظ. فتحصل في قراءتهم مدتـان: مدة قبل الهمزة، ومدة بعدها. انظر التذكرة ١٥٩/١ بتصرف .
(٦) الإقناع ٣٨١/١ .
(٧) انظر التبصرة: ٢٩٠ .

الروايةَ عنه أنه مدَّ الثَّانية، و لم يذكرْ لهما أبـو عمـرو[1] في « التيسـير » إلا قولَـه: كاليـاء السَّـاكنة، وكـالواو السَّـاكنة، وكـالَمدَّة، وذكـرَ في «الإيضاح»[2] أنَّ البدلَ إنما رُوِيَ من طريق المصرِّيين عن وَرشٍ .

وقـال: وقـد رُوِيَ عـن قـالونٍ مـن طريـق الحلوانـي تحقيـقُ الأُولى وتسهيلُ الثَّانية بينَ بينَ .

فَقَوْلُهُ: « كَمَدٍّ » يُريد كحرفِ مَدٍّ، ويعـني بذلـك بـينَ بـينَ؛ لأنـه إذا سهَّلَهَا بينَ بينَ، قرَّبَهَا من حرفِ المدِّ، فهي بذلك كَمَدٍّ .

ثم قال:

وقَد قِيلَ مَحْضُ المدِّ عنها تَبَدَّلاَ

يُريدُ ألفاً أو ياءاً أو واواً، وإذا أُبدِلَت حرفَ مدٍّ خالصاً على مذهب وَرشٍ، نُظِرَ إلى ما بعدَه، إمَّا أن يكونَ ساكناً أو متحركاً في نيةِ السُّكُون، أو متحركاً محضاً .

فـإن كان سَاكناً مُدَّ حرفُ المدِّ المبدَل من الهمزة كالمدَّةِ الأُولى بسبَبِ ما تأخَّرَه من السُّكُون، وإن كان متحرِّكاً محضـاً، / جـازَ فيـه مـا ٢٧٢/أ
جازَ في ﴿ آمَنَ﴾ و﴿أُوحِيَ﴾ و﴿إِيمانُهُم﴾،وقد تقدَّمَ ذلك في باب المدِّ.

وإن كان متحركاً في نيَّةِ السُّكون، فإن اعتُدَّ بالعارض، جاز فيـه مـا جَازَ في ﴿آمَنَ﴾ وبابِهِ .

---

(١) انظر التيسير: ٣٣ .

(٢) اسمه كتاب الإيضاح في الهمزتين في فهرسة ابن خـير الإشـبيلي: ٢٩، وفي فهرسـت تصانيف الإمام الداني: كتاب الإيضاح لمذاهب القراء في الهمزتين، وانظر تعليق غانم قدوري على الكتاب نفسه: ١٧ هامش (١٤)، وقـد ورد النـص في: القصـد النـافع ص: ١٧٥ عند قول الناظم:

وقيل بل أبدل الأخرى ورشا

وإن لم يُعتَدَّ بالعارض مُدَّ مشبَعاً لا غير، وذلك نحو قوله تعالى ﴿عَلَى البِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ و﴿ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْنَ ﴾ لأنَّ نونَ ﴿إِنْ أَرَدْنَ﴾ حُرِّكَت للنَّقلِ، ونُونَ ﴿ إِنِ اتَّقَيْنَ ﴾ حُرِّكَت للسَّاكنين .

ومثالُ السُّكُونِ المحضِ: ﴿ شَاءَ أَنْشَرَهُ ﴾ و﴿تِلقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ﴾.

ومثالُ المتحرِّكِ: ﴿ مِنَ السَّمَاءِ إِلى الأَرْضِ ﴾ و﴿جَاءَ أَجَلُهُمْ ﴾ .

وعبارَةُ أبي عمرو في ذلك أن يَقُولَ تُمَدُّ كالمدَّةِ الأُولى إذَا كان بعدها ساكِنٌ، وتُمَدُّ كشَطر[1] المدَّةِ الأُولى إذا كان بعدها متحرِّكٌ .

وكان شيخُنَا أبو مروانَ عبدُ الملكِ بنُ موسى[2] يقول: أخطَأَ أبو عمرو في قوله: « تُمَدُّ كشَطر المدَّةِ الأُولى إذا كان بعدها متحرِّكٌ » ؛ لأنَّ الشَّطرَ في اللغة النصفُ، والمدَّةُ الأُولى مقدارُها مقدارُ أَلِفَين، فتكونُ الثَّانيةُ بمقدار أَلِفٍ واحدةٍ، وإذا كان ذلك كذلك، كان المدُّ طبيعيّاً، فلا فرقَ إذاً بين ما بعدَه متحرِّكٌ وما بعدَه سَاكِنٌ .

قلتُ: ما قاله أبو عمرو صحيحٌ، وما تأوَّلَهُ عليه شيخُنَا المذكورُ ليس بصحيحٍ؛ وذلك أنَّ أبا عمرو إنما أرادَ بقوله: « تُمَدُّ شَطْرَ الأُولى أو كالأُولى » الزيادةَ على الطبيعيِّ، فإذا كان بعد الهمزة متحرِّكٌ، زاد على الطَّبيعيِّ نصفَ ما زاد على الطَّبيعيِّ في المدَّة الأُولى، فتكونُ المدَّةُ الأُولى مقدَّرَةً بأربع حركاتٍ، والثَّانيةُ بثلاثِ حركاتٍ؛ لأنَّ الطَّبيعيَّ مُقَدَّرٌ بحركتين، فإذا زِيدَ على الطَّبيعيِّ في المدَّةِ الأُولى حركتان، صار المدُّ مُقدَّراً فيها بأربعِ حركاتٍ، وإذا زِيدَ على الطَّبيعيِّ في المدَّة الثَّانية نصفُ ما زِيدَ

---

(١) أي: نصفها، يجمع على أشطر من المشاطَرة، وهي المناصفة .

(٢) انظر شيوخ المؤلف في المقدمة .

في الأولى، صار المدُّ فيها مُقدَّراً بثلاث حركات .

وأمَّا إذا سُهِّلَت بينَ بينَ، فلا مدَّ البتَّةَ إلا مقدارَ ما يقتضيه التَّسهيلُ، على أنَّ أبا عمرو قال في المفتوحتين[1] : « فتحصُلُ الهمزةُ المحقَّقةُ في مذهبهم » يعني مذهبَ مَن يحقِّقُ الأُولى، ويُسهِّلُ الثَّانيةَ بينَ بينَ، بين مدَّتَين: مدَّةٍ قبلها وهي مشبَعةٌ من أجلها، ومدَّةٍ بعدها غيرُ مشبَعةٍ؛ لأنها خَلَفٌ من همزةٍ، وهذا على ما رَوَتهُ الجماعةُ عن وَرشٍ مِن جَعلِهَا بينَ بينَ .

وأمَّا على رواية أصحاب أبي يعقوبَ[2] فإنَّه يُشبِعُ تمكينها؛ لأنهم رَوَوا عنه إبدالها حرفاً خالصاً، فهي أَلِفٌ محضَةٌ، وهذا أيضاً ما لم يقع بعدها متحرِّك، ووقع بعدها ساكنٌ .

فإن وقع بعدها متحرِّكٌ مُكنتْ مقدارَ ما فيها من المدِّ الذي هو لغةُ صيغتها .

وحُجَّةُ[3] مَن سَهَّلَ الثَّانية: هنا أنه رآها أَولى بذلك؛ لأنَّها بها وقَعَ الثِّقَلُ، فلو لم تكن إلاَّ الأُولى، لكانت محقَّقةً؛ لأنَّ الهمزةَ الواحدةَ مستَخَفَّةٌ عنده، وإنما كرِهُوا التقاءَهَما، وقد قدَّمْنَا ذلك .

وأمَّا / البدلُ[4] في هذا الباب فشَاذٌّ إنما جاء قليلاً، وعليه جاء: ٢٧٣/أ

« سَالَتْ هُذَيلُ ... ... »

وقد تقدَّمَ[5] .

---

(١) النشر ، باب الهمزتين المجتمعتين من كلمتين ٣٨٢/١-٣٨٦ .

(٢) انظر القصد: ١٦٧ عند قوله: « وقيل لاَ بَلْ أَبْدَلاَ » .

(٣) انظر الكشف ٧٣/١، فقرة: ٤ - ٧٥ ، فقرة: ٧ .

(٤) ذكر الداني في الجامع أن البدل على غير قياس. وانظر النشر ٣٨٤/١-٣٨٥ .

(٥) انظر ص: ٦١٢ .

وقد يُعلَّلُ البدلُ هنا بما علَّلْنَا به البدلَ في ﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ فلْيُنْظَرْ هنالك(١).

قلتُ: أطلقَ النَّاظمُ جوازَ الوجهَين لوَرشٍ في نحو: ﴿ جَاءَ أَجَلُهُمْ ﴾ فيدخُلُ فيه: ﴿جَاءَ آلَ لُوطٍ ﴾ و﴿ جَاءَ آلَ فِرْعَونَ ﴾.

قال أبو جعفر(٢): وكانَ أبو محمَّد مكيٌّ(٣) يأخُذُ لوَرشٍ في ﴿ جَاءَ آلَ ﴾ في الموضعين خاصَّةً بينَ بينَ.

قال(٤): لأنَّكَ لو أبدلتَ لَوَجَبَ الحذفُ لالتقاء السَّاكنين، قال(٥): وكان أبو عمرو(٦) يأخُذُ له بالبدل، فلْيُنظَرِ الأرجَحُ مِن قَولَيهمَا.

قال أبوعمرو(٧): فإن قيلَ: فالْموضِعَان اللَّذَان في الحِجرِ والقَمر وهُمَا قوله عزَّ وجلَّ ﴿ جَاءَ آلَ لُوطٍ ﴾ ﴿ وَجَاءَ آلَ فِرْعَونَ ﴾ هل يجرِيَان مَجرَى نظائِرِهِمَا في المدِّ؟ أم بينهما فرقٌ ؟

فالجوابُ: أنهما وسائرُ الباب في التَّحقيقِ والتَّسهيلِ سَواءٌ، ويخرُجَان في المدِّ عن سائرِ نظائِرِهِمَا، وذلك من قِبَلِ أنَّ بَعدَ هذه الهمزة المسهَّلةِ فيهما ألفاً ساكنةً.

قيل إنَّهَا بَدَلٌ من همزةٍ أُبدِلَت من هاءٍ.

---

(١) انظر الحجة للفارسي ١/٧١٢-٧١١، والكشف ١/ ٧٣ فقرة: ٤ -٧٤، والموضح ١/٢٤١-٢٤٣.
(٢) الإقناع ١/٣٨١.
(٣) في التبصرة: ٢٨٦-٢٨٨، والنشر ١/٣٨٩.
(٤) أبو جعفر بن الباذش في ١/٣٨١، و١/٢٢٤-٢٢٥.
(٥) نفسه ١/٣٨١.
(٦) انظر التيسير: ٣٣.
(٧) انظر الجامع ٢/٥١٧-٥١٨.

وقيلَ: إنها مُبدَلَةٌ من واو .

قـال(١) : وهـذه الألـفُ ليسـت موجـودةً بعـد الهمـزة المسـهَّلة فيمـا عداهما، فوَجَبَ بذلك أن يكونَ في هذَيـن الموضِعَين دونَ سـائرِ البـاب زيادة مدٍّ بعد الهمزة المسهَّلة في مذهب قُنبُلٍ وورْشٍ لأجل تلك الألف.

فتحصُلُ الهمزةُ بين مدَّتين مستويتَين، مقدارُ كلٍّ واحدةٍ منهما مقدارُ ألِفَين، وَوَجَـبَ أن تكـونَ المـدَّةُ الثَّانيـةُ في مذهـب الـبزِّي وقـالونَ وأبـي عمـرو، كشـطر الأُولى في التمكـين والإشـباع؛ لأنَّ الهمـزةَ المسـهَّلةَ الـتي بسببها يتضَاعَفُ المـدُّ في مذهـبِ الأوَّلـين محقَّقـةٌ في مذهبهـم، والسَّـاقطةُ عندهم من إحـدى الهمزَتَـين هـي الأُولى، فلذلـك وجَـبَ أن يُؤتـى بعـد الهمزةِ المحقَّقةِ بمدٍّ في مقدار أَلِفٍ واحدةٍ لا غير .

قال(٢) : فإن قيلَ: فهل يُبدِلُ الهمزةَ الثَّانيةَ في هذين الموضعين وَرشٌ في رواية المصريِّين ألفاً كسائر نظَائِرِهما، أم ذلك مُمتَنِعٌ هاهنا ؟

فالجوابُ عن ذلك من وجهَين:

أحدهما: أنه لا يُبدِلُ فيهمـا؛ لأنهـا إذا أُبدِلَـت التَقَـى ألفـان؛ المبدلـةُ والتي بعدها، فوَجَبَ لذلك أن تُجعَلَ بينَ بينَ؛ لأنَّ همزةَ بينَ بينَ في زِنَةِ المتحركة، وإن خَفَّ النُّطقُ بها كنحو خفَّتِهِ / بالسَّـاكِن المحض، فهـو لا يَجمَعُ بين السَّاكنين لذلك. ٢٧٤/أ

والثَّاني: أنه يُبدِلُ فيأتي البدَلُ مطَّرداً في الباب كلِّهِ، ولا يختَلِفُ.

ثم فيها بعد البدل ـ أيضاً ـ وجهان:

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) الجامع ٢/٥١٧-٥١٨ .

أحدهما: أن تُحذَفَ للسَّاكنين، إذ هي أولهما، ويُزَادُ في المد دلالةً على أنها هي المسهَّلةُ دون الأولى .

والثَّاني: ألا تُحذَفَ، ويُزادُ في المد، فتفصِلُ تلك الزيادةُ بين السَّاكنين، وتَمنَعُ من اجتماعهما، وقد أجاز مثلَ ذلك سيبويهِ؛[1] فحَكَى عن يونسَ وجماعةٍ من النَّحويين أنهم أجازُوا: اضرِبنَانْ زَيداً واضرِبَان زَيداً، فيُدخِلُون النُّونَ الخفيفةَ في التثنية وفي جمع المؤنث، ويقولون[2] في الوقف: اضربَا واضرِبْنَا فيَمُدُّون.

قال[3] : وهو قياسُ قولهم؛ لأنها ـ يعني النون[4] ـ تصيرُ ألفاً، فإذا اجتمعت أِلفَان، مُدَّ الحرفُ .

فهذا تصريحٌ مِنْ سيبويهِ باجتماع أِلفَين، وإشباع المَدِّ مِنْ أجلهما، وكذلك ما تقدَّمَ سَواءٌ .

قلتُ: ما أجازه أبو عمرو ـ رحمه الله ـ من البدل في هذَين الموضعين غيرُ جائزٍ؛ وذلك لوجهَين:

أحدُهما: أنَّ البدَلَ في هذا الباب على غير قياسٍ، فسبيلُهُ أن يقعد حيث ورد، وهكذا حُكمُ ما خرج عن الأصُولِ[5] لاَ يَتَعَدَّى، اللَّهمَّ إلا أن يكونَ رَوَاهُ وسَمِعَهُ عن شُيُوخِهِ فيُقبَلُ .

---

(١) قال في ٣/٥٢٧: وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربَانْ زيداً واضربْنَانْ زيداً، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد ألف ساكن إلا أن يدغم .

(٢) الكتاب ٣/٥٢٧، وانظر تعليق السيرافي على هذه المقولة في هامش (٢) .

(٣) سيبويه ٣/٥٢٧ .

(٤) زيادة من المؤلف .

(٥) في ب: الوصول ليَتعدَّى .

والثَّاني: أنَّ البدَلَ هنا بخلاف البدَلِ في غيره من المواضع؛ لأنه يُؤَدِّي بنا إلى اجتماع ساكنين مِثْلَين أَلِفَين .

وأمَّا ما احتجَّ به من حكاية سيبويهِ عن النَّحويين ويونسَ فليس مثلُ هذا، وذلك أنَّ السَّاكنَين يلتقيان عند يونسَ وغيره من بعض النَّحويين إذا كان الأوَّلُ منهما أَلِفاً والثَّاني غيرَ أَلِفٍ، وعليه جاء عندهم قراءةُ: ﴿مَحْيَايْ﴾ وعليه أجازوا: اضرِبَانْ واضرِبْنَانْ بالنون الخفيفة؛ لأنَّ ذلك عنده على شَرطِهِ، وليس ذلك كالإبدال في ﴿جَاءَ آلَ﴾؛ لأنه يجتَمِعُ فيه أَلِفَان، لا يمكن أن يَقرعَهُمَا اللسَانُ، إذ محالٌ وُجُودُ أَلِفٍ ليس قبلها فتحةٌ.

وأمَّا احتجَاجُهُ بكونهم يُبدِلُونَ النُّونُ الخفيفةَ ألفاً في « اضْرِبَانْ » و«اضْرِبْنَانْ » إذا وقفوا، فالوقف يجوزُ فيه من التقاء السَّاكنين ما لا يجوزُ في الوصلِ، ألا ترى أنه يجوزُ أن يَقولَ: عَمْرْو، ودَوَابّ، فتجمَعَ بين ساكنين صحيحين، وبين ثلاثةِ سواكنَ، و﴿جَاءَ آلَ﴾ ليس التقاؤُهُمَا فيه في الوقف، فاعلَمْ ذلك[1] .

* * *

/وَفِي هَـؤُلاَ إنْ وَالبِغَا إنِ لِوَرْشِهِمْ[2] بِيَــاءِ خَفِيفِ الكَسْرِ بَعْضُهُمُ تَلاَ أ/٢٧٥

ذَكَرَ عن وَرشٍ في موضِعَين وجهاً ثالثاً وهو: أن تُبدَلَ الهمزةُ المكسُورةُ فيهما ياءً مكسُورةً خفيفةَ الكسرةِ، والموضعان قوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ إن كُنتُمْ ﴾ في البقرة .

و﴿عَلَى البِغَاءِ إنْ أَرَدْنَ ﴾ في النور .

(١) انظر المفردات السبع للداني: ١٤، والقصد:١٦٧-١٧٠، وانظر الإتحاف ١/١٩٥ .

(٢) كذا في النسختين، والمشهور في رسمها الآن هو: والبِغَا إنْ لورشهم .

قال أبو عمرو[١]: واستثنى أصحابُ أبي يعقوبَ أداءً عنه عن وَرشٍ من جملة هذا الباب موضعَين وهما قوله عز وجل: ﴿ هَـؤُلَآءِ إِنْ كُنْتُـمْ﴾ و﴿ عَلَى البِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ ﴾ فحكَوا عنه أنـه كـان يُحقِّـقُ الأُولى، ويجعـلُ الثَّانيةَ ياءً مكسُورةً فيهما، خلافَ نظائرِهِمَا، وكـذا قـرأتُ علـى شُـيُوخِ المصريين أبي القاسم خلفِ بنِ إبراهيم[٢] ، وأبي الفتح فارس بنِ أحمد[٣] ، وأبـي الحسـنِ بـنِ غلبـون، وحَكَـوا لي ذلـك عـن قراءاتهـم، وكـذا رواه إسماعيلُ بنُ عبدا لله النَّحَّاسُ[٤] ، وأحمدُ بنُ أسامة[٥] ، وأبو غانمٍ المظفَّرُ[٦].

قال أبو القاسـم الخاقانيُّ : وقـد كـان بعضُ شُـيُوخِنَا يُبـدِلُ الهمـزةَ

(١) انظر الجامع ٥١٩/٢، وانظر النشر ٣٨٥/١ .

(٢) هو المشهور بابن خاقان، خلف بن إبراهيم بن محمـد، أبـو القاسـم المصـري الأستاذ الضابط في قراءة ورش وغيرها، قرأ على أحمد بن أسـامة التجيبي، ومحمـد بـن أنقـة وغيرهما، وعليه الداني، مات بمصر سنة ٤٠٢ هـ. الغاية ٢٧١/١ .

(٣) فارس بن أحمد بن موسى بن عمران، أبو الفتح الحمصي الضرير، نزيل مصر الأستاذ الكبير، رحل وقرأ على أبي الفرج الشنبوذي وغـيره، وعليـه الحـافظ الدانـي، وقـال عنه: لم ألق مثله في حفظه وضبطه، ولد سنة ٣٣٣ هـ بحمـص، وتـوفي بمصـر سـنة ٤٠١ هـ. الغاية ٥/٢-٦ .

(٤) اسماعيل بن عبد ا لله التجيبي أبو الحسن النحاس، شيخ مصر، محقق كبـير، قـرأ علـى الأزرق وغيره، وعليه أحمد بن أسامة التجيبي، ومحمد بن خيرون الأندلسـي وخلـق، قال الذهبي: توفي سنة بضع وثمانين ومائتين. الغاية ١٦٥/١ .

(٥) أحمد بن أسامة بن أحمد التجيبي المصري، قرأ على إسمـاعيل النحـاس وغـيره، وعليـه خلف بن خاقان وغيره، توفي سنة ٣٤٢ هـ، وقيل: ٣٥٦ هـ. الغاية ٣٨/١ .

(٦) انظر: القصد النافع: ١٧١ .

المظفر بن أحمد أبو غانم المصري، مقـرئ نحـوي ضـابط، قـرأ علـى أحمـد بـن هـلال وغيره، وعليه أبو بكر الأذفوي، ألف كتاباً في اختلاف السبعة، توفي سنة ٣٣٣ هـ. الغاية ٣٠١/٢ .

الثانيةَ في هذَين الموضعَين ياءً مكسُورةً مُشبَعَةَ الكسرة، وكان الجلّةُ منهم لا يُشبعُونها .

وقولُ النّاظِمُ رحمه الله تعالى: « خفيفِ الكَسر[1] » لم يذكُرْهُ في «التيسير»[2] ، إنما قال: وأخذَ عليُّ بنُ خاقان بجَعْلِ الثّانيةِ ياءً مكسُورةً.

وقولُه: « بعضُهُم تَلاَ » يُريدُ أنَّ هذه القراءةَ لم تَثبُتْ عن وَرشٍ (في كُتُبه، وإنما نُقِلَت عنه أَداءً .

وقال أبو عمرو: وذلك مشهورٌ عن ورشٍ في)[3] الأداء دونَ النّصِّ[4].

وحُجَّةُ[5] مَن قرأ في هذَين الموضعَين هكذا: أنه حَكَمَ للهمزتين في الكلمتين بحُكمِ الهمزَتَين من كلمةٍ واحدةٍ، كقولك: إصبِع (من أَمَّ يَؤُمُّ)، تقول فيه: إِيِمُّ، والأصلُ: إئْمِم، فنُقِلَت حركةُ الميم إلى الهمزة، وأُدغِمَت الميمُ في الميم فصار: إِئِمُّ، ثمَّ أُبدِلَت الهمزةُ ياءً على حركتها، وحُرِّكَت بها، كما أَدغَمُوا ﴿فيهِ هُدىً﴾ حَمْلاً [على][6] يَرُدُّ وعلى رَدَّ، والأصلُ: يَرْدُدُ ورَدَدَ، أعني حَمَلُوا المنفصل على المتصل، فمَن أشبَعَ الكسرةَ، فعلى القياس؛ لأنها كذلك كانت قبلَ البدل، ومَن أخفى حركَتَهَا، فكأنه كَرِهَ الكسرةَ في الياء بعد كسرةٍ، وإذا كانوا يكرَهُون الكسرةَ في نحو: مَرَرْتُ

---

(١) أراد بصيغة: خفيف: ملاحظة تذكير الحروف. انظر: القصد: ١٧١ .

(٢) انظر التيسير: ٣٣، والمفردات السبع: ١٤ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) قال الداني في التيسير: ٣٣: وذلك مشهور عن ورش في الأداء دون النص. قلت: وقد ذكر صاحب التذكرة الوجهين معاً ـ التسهيل والياء المكسورة ـ وقال: غير أن الأجود فيهما، والأشهر هذه الرواية الأولى ١/١١٧، وكذلك ابن بليمة في التلخيص: ٢٩ .

(٥) انظر الكتاب ٢/٤١٠، ١٦٧، والحجة ١/٢٧٥-٢٩١، والكشف ١/٧٥، والموضح ١/١٩١، ومعاني القراءات للأزهري ١/١٣٠، ومعاني القرآن للزجاج ١/٧٧-٧٩ .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

بقاضي، مَعَ أَنَّهَا كَسرَةُ إِعرَابٍ تَنتَقِلُ، فَأَنْ يكرَهُوا هذه أَولى للُزُومِهَا، واللهُ أعلَمُ.

* * *

/وَإِنْ حَـرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ ... يَجُزْ قَصْرُهُ وَالمدُّ مَا زَالَ أَعْدَلاَ ٢٧٦/أ

اعلَم أنَّ الهمزةَ الأُولى من الهمزَتين المتَّفِقَتَين في هذا البـاب إذا غُـيِّرَت بالإسقاط أوبالتَّسْهيل، فإنَّ حرفَ المدِّ الذي قبلَها، يجوزُ فيه وجهان:

أحدُهما: مدُّهُ كما كان قبلَ تغيير الهمزة.

والثَّاني: مدُّهُ طبيعيّاً.

وحُجَّةُ مَن مدَّهُ أو قَصَرَه مع تسهيلِ الهمزةِ: أنَّ تسهيلَ الهمزة عارضٌ، والعارضُ قد يُعتَدُّ به في بعض المواضِع، وقد لا يُعتدُّ به، فقد رآه طارئاً، وإنما حَدَثَ من اجتماع الهمزتَين في الوصل، ولو وَقَفَ، لم يكن بُدٌّ من المدِّ؛ لوُجُودِ الهمزةِ، تَرَكَ مَدَّهُ في الوصل مع التَّسهيلِ، كما كان في الوقف مع التَّحقيق، وإذا كانوا يُجرُونَ الوَصلَ مُجرَى الوقف في نحو «كِتَابِيَهْ» وفي نحو قوله[1]:

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَو عَيْهَلِّي

فأنْ يُجرُوهُ هنا أَولى؛ لأنَّهم مع ذلك لم يُرَاعوا العارضَ، والتَفَتُوا إلى الأصل؛ وهو التَّحقيقُ.

---

(١) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي في الخزانة ٤/٤٩٤، وفي الكتاب لرجل من بني أسد ٤/١٧٠، وأوله:

نُسلٍ وجدَ الهائمِ المغْتَلِّ

والوجناء: الوثيرة، والعيهل: الطويلة. انظر الخزانة ٦/١٣٥-١٣٦ تعليق البغدادي على كلام السخاوي في العيهل، وانظر سفر السعادة ٢/٧٣٣-٧٣٥، والمحتسب ١/١٠٢، والخصائص ٢/٣٥٩.

ومَن حَكَمَ لكلِّ صورةٍ بما يجبُ لها، مدَّهُ في الوقف؛ لوجود السبب، وقَصَرَهُ في الوصل؛ لتغيُّرِ السَّبب، مع أنَّ الأصلَ في حرف المدِّ تَركُ الزِّيادةِ وإخراجُهُ على ما تقتضيه الصيغةُ .

وأمَّا مَن مَدَّهُ مع إسقاط الهمزة[1] فيحتَمِلُ وجهَين:

أحدُهما: أن يكونَ مدَّهُ لأجل الهمزة المحذوفة، ولم يَعتَدَّ بحذفها؛ لأنه عارضٌ، وأَجرَى الوصلَ مُجرَى الوقفِ .

والثَّاني: أنَّه مدَّهُ للهمزة الأُخرَى؛ لأنه باشَرَت حرفَ المدِّ؛ لسُقُوطِ الأُولى، هذا إذا كان مَذهبُهُ مدَّ المنفصل، وأمَّا مَن قَصَرَه[2] مع إسقاطِهَا، فيحتَمِلُ أيضاً وجهَين:

أحدهما: أن يكونَ قَصرَه لسُقُوط سببها في[3] المدِّ؛ وهو الهمزةُ؛ لأنه اعتدَّ بالعارض، ولم يكن يمدُّهُ لأجل الهمزةِ الواردةِ؛ لأنَّ مِن مَذهبِهِ تَركَ المدِّ للمنفَصِلِ .

(والثَّاني: أن يكونَ قَصرَهُ لأنَّ من مذهبه تركَ المدِّ للمنفصِلِ)[4]، مع أنه اعتَدَّ بالعارض .

فإن قيلَ: ما حُكمُ المدِّ في باب الهمزتين من كلمةٍ على مذهب مَن سَهَّلَ الهمزةَ، وفصَلَ بألِفٍ بين المحقَّقةِ والمسهَّلَةِ، هل يدخلُهُ الخلافُ الذي في باب الهمزتين من كلمتين ـ أعني الزيادةَ وتركَهَا ـ ؟

/فالجوابُ:[5] أني لم أقف في ذلك على جوابٍ للأئمة، والذي يَظهَرُ ٢٧٧/أ

(١) الكشف ١/٦٨، ٦٩، ٧٥ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) سقطت من ب .
(٤) الكلام بين القوسين سقط من ب .
(٥) انظر كلام ابن الجزري ١/٣٦٥ .

لي فيه أنه يُمَدُّ لا غير، وذلك أنَّ الألفَ التي للفصل لم تدخُلْ في هذا الموضع إلا بتقدير أنَّ الهمزةَ المسهَّلةَ كالمحقَّقةِ، وأنَّ تسهيلَها لم يُزِل اجتماعَ الهمزتين ، ولو زالَ بالتسهيل اجتماعُ الهمزتين، لما احتاج إلى الفصل بينها وبين المحقَّقة، فعلى هذا ليس فيه إلا المدُّ، وكذلك لو قدَّرنَا أنَّ الفصلَ كان بين الهمزتين في حالِ التَّحقيقِ، ثمَّ سُهِّلَت الهمزةُ بعدَ ذلك؛ لأنه لو لم يُعتَبَرْ تحقيقُهَا مع ذلك، لسَقَطَت الألفُ، إذ التقاءُ الهمزتين قد زالَ .

فإن قيلَ: بل يجبُ أن يُقصَرَ لا غير؛ لأنَّ تسهيلَ الهمزة وإن كانَ عارضاً، فإنه لازِمٌ لها، ألا تَرَى أنَّها مُسهَّلةٌ في الوقف وفي الوصل، بخلاف ما كان من كلمتين، فإنه يُسهَّلُ في الوصل ويعودُ لأصله في الوقف، فتُحمَلُ بعضُ الحالات على بعض؟.

فالجوابُ: أنَّ التسهيلَ هنا إنما كان لازماً في الحالين بسببِ كونِ الهمزةِ الأولى لا يجوزُ الوقفُ عليها دون التي بعدها، فهي ـ وإن لم تَنفَصِل ـ في عداد المنفصل حقيقةً، ولولا الهمزةُ الأُولى لم تُسهَّل الثَّانيةُ، كما أنه لولا الهمزةُ الثَّانيةُ في ﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ ﴾ وبابِهِ، لم تُسهَّل الأُولى، وإذا كان ذلك كذلك، كان حُكمُهُ حكمَ ما كان من كلمتين .

الأحسَنُ لو كان التَّسهيلُ هنا إنما وَجَبَ لعلَّةٍ في الهمزةِ بما هي همزةٌ، ولم يكن للأُولى في ذلك تأثيرٌ، لقلنا: إنَّ التَّغييرَ لازِمٌ، كما كان ذلك في ﴿يُؤَاخِذُكُم﴾ على مَذهَبِ مَن قَصَرَه في رواية المصريِّين[1] عن وَرشٍ .

---

(١) في عبارة المؤلف رحمه الله إيهام بأن في الكلمة مداً، مع أن الظاهر من كلام المهدوي وأبي جعفر والقيسي أن لا مد، وقد حقق الحافظ ابن الجزري المسألة في النشر ١/٣٤، إلا أنني بعد الرجوع إلى المفردات: ١٥٣ للداني لم أجد ما نقله عنها
=

فإن قيلَ: هل يدخُلُ في ذلك أيضاً « واللاَّي » على قراءة مَن سَهَّلَ الهمزة[1] ؟

فالجوابُ: أنه لا يَدخُلُ، ولا يجوزُ فيه إلا القَصْرُ؛ لأنَّ التَّسهيلَ لازمٌ له، ألا تراهُ إذَا وقَفَ عليه، وَقَفَ بياءٍ سَاكنةٍ، فالهمزةُ الموجِبَةُ للمدِّ فيه لا تُحقَّقُ أبداً عنده، وليس تسهيلُهَا إلا لِثِقَلِهَا في نفْسِهَا، على [أنَّ] أبا عمرو قد أجازَ فيه الوجهَين .

قال[2] : والتَّمكينُ أقيَسُ - أعني في الوصل - فأمَّا في الوقفِ فَلا بُدَّ من تمكينها من أجل السَّاكِنِ .

قُلتُ: قولُه: « لا بدَّ من تمكينِهَا في الوَقْفِ » صَحيحٌ، ولا يكونُ كـ«الكتاب» وبابِهِ في الوقف؛ لأنَّ الياءَ الموقُوفَ عليها لم تَتَحَرَّكْ قَطُّ، ولم تَكُنْ في الوصل مَوجُودةً .

فإن قيلَ: هل يدخُلُ في ذلك ﴿هَاأَنتُم﴾ على قراءةِ مَن أثبَتَ الألفَ بعد الهاء، وسهَّل الهمزة[3] بعد ذلك ؟

فالجوابُ: أنَّ ذلك فيه تفصيلٌ؛ وذلك أنَّ مَن جعل الهاءَ للتنبيه، وكان يَمُدُّ المنفصلَ، فإنه يَقصُرُهَا لا غير؛ لأنَّ التَّسهيلَ لازِمٌ للهمزة؛ لأنها سُهِّلَت لِثِقَلِهَا في نفسِهَا/، لا لاجتماع الهمزتين . ٢٧٨/أ

فإن قلت: يجوزُ أن يُوقَفَ على هاء التَّنبيه قبل الهمزة، وتَنفصِلُ الهمزةُ منها، فتُحَقَّقُ إذ ذاك، فليس التسهيلُ بلازمٍ لها .

ابن الجزري من قوله: وكلهم لم يزد في تمكين الألف في قوله تعالى ﴿لا يؤاخذكم﴾ وبابه .

(١) انظر التيسير: ٨٨ .

(٢) انظر كلام ابن الجزري في النشر تحقيقاً للمسألة ١/٣٥٤-٣٥٥ .

(٣) انظر التيسير: ٨٨ .

فالجوابُ: أنَّ الألفَ التي يُرَادُ مَدُّهَا مفقودةٌ حالةَ التَّحقيق، ولا تجتمعُ هي والهمزةُ محقَّقَةً أبداً عنده؛ لأنه إنما سهَّلَهَا لِثِقَلِهَا في نفسها، وأمَّا مَن جَعَلَ الهَاءَ بدلاً من همزة الاستفهام، فحُكمُهُ كحُكمِ الهمزتين سَواءٌ، والله أعلَمُ .

وأمَّا مثل « الملآئكة » و « أَولِيَــاؤُهُ » و « وَرَآءَهُ » وشبهِهِ في وقف حمزَةَ[1]، فيَجُوزُ فيه المدُّ والقَصرُ؛ لأنَّ التَّسهيلَ غيرُ لازمٍ، إنما يكونُ في الوَقْفِ لا غير، فإنْ قَصرَ فَعَلَى أنْ يَعتَدَّ بالعَارِضِ، وَإِنْ مَدَّ فَعَلَى تَرْكِ الاعتداد بالعارض، وإجراءِ الوقف مُجرَى الوصل كما قال الشَّاعرُ[2] :

لَمَّا رَأَى أَلاَّ دَعَــهْ وَلاَ شِبَعْ مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَاضْطَجَعْ

قال أبو عمرو[3] : وإن شئتَ مكَّنتَ الألِفَ اعتداداً بالهمزة، وإن شئتَ قصَرْتَهَا؛ لعَدَمِهَا مخفَّفَةً، والتمكينُ أَقيَسُ .

قال أبو جعفر[4] : وغيرُ أبي عمرٍو لا يذكُرُ في ذلك إلا التمكينَ فقَط[5] .

---

(١) المصدر نفسه: ٤٨ .

(٢) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي في المحتسب ١/١٠٧. والدعة: الراحة، والحقف: ما اعوج من تل الرمل، وأرطاة: واحدة الأرطى؛ شجر ذو ثمر. قال ابن جني بعد أن جاء بالرواية التي فيها: فاطَّجع: « ويروى فاضطجع » . وهي التي أوردها المؤلف، وهو الأكثر والأقيس، ويروى أيضاً: فالْطَجَع، يُبدل أيضاً اللام من الضاد .

(٣) يظهر أن (تزل) لم يقابل بين نسخ التيسير ـ وهو نصف عمل المحقق ـ أو تعمد البتر أو الدس في النص، وهذا كثير ي أعمال المستشرقين والمستغربين، أما هنا فقد بتر النص، وانظر التيسير: ٤٠ وقد رجعت إلى أكثر من مصدر نقل عن التيسير، وكلها متحدة في النقل . ، من ذلك نقل المؤلف في الفرائد وابن الباذش ١/٤٢٩ .

(٤) الإقناع ١/٤٢٩ .

(٥) النشر ١/٤٧٦ .

ورُفِعَ قولُه: « حرفُ مدٍّ » على أنه فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ، كأنه قال: وإن كانَ حرفُ مدٍّ قبل همزٍ مغيَّرٍ .

وقولُه: « والمدُّ مازال أعدَلاَ » إيثارٌ لرواية المدِّ .

وقولُه: « وإن حرفُ مدٍّ قبلَ همزٍ مُغَيَّرٍ » مطلَقٌ يتنَاوَلُ جميعَ ما قلناه من الصُّوَرِ، ولكن فيه ما قلناه .

وهنا انتهى حكمُ الهمزتين من كلمتين المتَّفِقَتَين ، فمَن ذَكَرَ له تغيير الأُولى، أَخذت له تحقيقَ الثَّانية، ومَن ذَكَرَ له تغييرَالثَّانيةِ، أَخَذت له تحقيقَ الأُولى، ومَن لم يَذكُرْهُ في الأُولى ولا في الثَّانية، أَخَذتَ له تحقيقَهُمَا؛ لأنه ضدُّ تغييرهما، فالكوفيُّونَ وابنُ عامرٍ يحقِّقونَهُمَا معاً .

* * *

وَتَسهِيلُ الأُخرَى في اختِلاَفِهِمَا (سَمَا)
تَفِيءَ إِلى مَعْ جَاءَ أُمَّةً أُنْزِلاَ
نَشَاءُ أَصبْنَا وَالسَّمَاءِ أَوِ ائتِنَا
فَنوعَان قَلْ كَاليَا وَكَالوَاوِ سُهِّلاَ
وَنَوعَانِ مِنهَا أُبدِلاَ مِنهُمَا وَقُلْ
يَشَاءُ إِلى كَاليَاءِ أَقْيَسُ مَعْدِلاَ
/وَعَنْ أَكْثَرِ القُرَّاءِ تُبدَلُ وَاوُهَا ٢٧٩/أ
وَكُلٌّ بِهَمْزِ الكُلِّ يَبْدَا مُفَصِّلاَ

شَرَعَ رحمه الله في بيان القسمِ الثَّاني من هذا الباب وهو أنْ تلتقيَ الهمزتان وحركَتاهُمَا مختلفتان، وذلك يَرِدُ في كتاب الله عزَّ وجلَّ على خمسةِ أضرُبٍ[1] :

---

(١) انظر الإقناع ١/٣٨٢ .

الضَّربُ الأوَّلُ : أن تكونَ الأُولى مضمومةً والثانيةُ مفتوحةً .

والضَّربُ الثَّاني: عكسُهُ .

والضَّربُ الثَّالثُ: أن تكونَ الأولى مفتوحةً والثانيةُ مكسورةً .

والضَّربُ الرَّابعُ: عكسُهُ .

والضَّربُ الخامسَ: أن تكونَ الأولى مضمومةً والثانيةُ مكسورةً، و لم يجئ في القرآن عكسُهُ .

وجملةُ الوارد من الضَّربِ الأوَّل في كتاب الله تعالى ثلاثةَ عَشَرَ[1] موضعاً:

في البقرة[2] : ﴿ السُّفَهَاءُ أَلاَ ﴾ .

وفي الأعراف[3] ﴿ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ ﴾ ﴿ وَتَهْدِي مَن تَشَاءُ أَنْتَ ﴾[4].

وفي التوبة[5] ﴿ سُوءُ أعمَالِهِم ﴾ .

وفي هود[6] ﴿ وَيَاسَمَاءُ أَقْلِعِي ﴾ .

وفي يوسُف[7] ﴿ يَا أَيُّهَا الملأُ أَفتُونِي﴾ .

---

(١) انظر تحصيل الهمزتين، ذكر فيه أحد عشر موضعاً: ١٠٧-١٠٩ .

(٢) آية: ١٣ .

(٣) آية: ١٠٠ .

(٤) آية: ١٥٥ .

(٥) آية: ٣٧ .

(٦) آية: ٤٤ .

(٧) آية: ٤٣ .

وفي إبراهيم[1] ﴿ وَيَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ أَلَمْ تَرَ ﴾ .

وفي النمل[2] ﴿ يَا أَيُّهَا الملأُ أَفْتُونِي ﴾ و﴿ يَا أَيُّهَا الملأُ أَيُّكُم ﴾[3] .

وفي الأحزاب[4] ﴿ النَّبِيءُ أَولى ﴾ على قراءة نافع و﴿إِنْ أَرَادَ النَّبِيءُ أَنْ﴾[5] على قراءَتِهِ أيضاً .

وفي فصلت[6] ﴿ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللهِ ﴾ .

وفي الممتحنة[7] ﴿ البَغضَاءُ أَبَداً ﴾ .

وجملةُ الوارد في الضَّربِ الثَّاني[8] (عكسُ هذا) موضِعٌ واحدٌ؛ وهو قوله تعالى: ﴿ جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا ﴾[9] .

وجملةُ الوارد من الضَّرْبِ الثَّالث[10] تسعةَ عَشَرَ موضعاً:

في البقرة[11] ﴿ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ ﴾ .

وفي العقود ﴿ وَالبَغْضَاءَ إِلى يَومِ ﴾ موضعان[12] و﴿ عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبدَ لَكُم ﴾[13] .

---

(١) آية: ٢٧-٢٨ .

(٢) آية: ٣٢ .

(٣) آية: ٣٧ .

(٤) آية: ٦ .

(٥) آية: ٥٠ .

(٦) آية: ٢٨ .

(٧) آية: ٤ .

(٨) انظر الإقناع ٣٨٢/١ ، والتحصيل: ١١١ النوع العاشر .

(٩) سورة المؤمنون: ٤٤ .

(١٠) انظر الإقناع ٣٨٢/١، والتحصيل: ٩٧ النوع السابع .

(١١) آية: ١٣٣ .

(١٢) آية: ١٤، ٦٤ .

(١٣) آية: ١٠١ .

وفي الأنعام[١] ﴿ شُهَدَاءَ إِذْ ﴾ .

وفي التوبة[٢] ﴿ أَولِيَاءَ إِن ﴾ وفيها ﴿ إِن شَاءَ إِنَّ ا للهَ ﴾[٣] .

وفي يونس[٤] ﴿ شُرَكَاءَ إِن يَتَّبِعُونَ ﴾ .

وفي يوسف[٥] ﴿ وَالفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾، ﴿ وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ ﴾[٦]

وفي الكهف[٧] ﴿ أَولِيَاءَ إِنَّا أَعْتَدْنَا ﴾ .

وفي مريم[٨] ﴿ زَكَرِيَّاءَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ ﴾ على قراءة مَن همز .

وفي الأنبياء[٩] ﴿ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ ﴾، وفيها ﴿ وَزَكَرِيَّاءَ إِذْ نَادَى ﴾[١٠] على قراءة مَن هَمَزَ[١١] .

وفي الشُّعَرَاء[١٢] ﴿ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ .

وفي النَّمل[١٣] ﴿ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوا ﴾ .

---

(١) آية: ١٤٤ .
(٢) آية: ٢٣ .
(٣) آية: ٢٨ .
(٤) آية: ١٦٦ .
(٥) آية: ٢٤ .
(٦) آية: ٥٨ .
(٧) آية: ١٠٢ .
(٨) آية: ٢-٣ . وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة .
(٩) آية: ٤٥ .
(١٠) آية: ٨٩ .
(١١) تقدم وانظر التيسير: ١٤٨ .
(١٢) آية: ٦٩ .
(١٣) آية: ٨٠ .

وفي الروم[1] ﴿ الدُّعَاءَ إذَا وَلَّوا﴾ .

وفي السجدة[2] ﴿ الماءَ إلى الأَرْضِ ﴾ .

وفي الحجرات[3] ﴿ تَفِيءَ إلى أَمْرِ الله ﴾ .

وجملةُ الوارد من الضَّربِ[4] الرابعِ (عكس الثَّالث) ستَّةَ عَشَرَ موضعاً:

٢٨٠/أ /في البقرة ﴿مِنَ النِّسَاءِ أَو أَكْنَنتُمْ ﴾[5] و﴿ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن ﴾[6] على غير قراءة حمزة[7] .

وفي النساء[8] ﴿هَؤُلَاءِ أَهْدَى ﴾ .

وفي الأعراف[9] ﴿ بِالفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ ﴾، و﴿ هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا ﴾[10] و﴿مِنَ الماءِ أَو مِمَّا ﴾[11] .

وفي الأنفال[12] ﴿ مِنَ السَّمَاءِ أَو أْتِنَا ﴾ .

---

(١) آية: ٥٢ .

(٢) آية: ٢٧ .

(٣) آية: ٩ .

(٤) انظر الإقناع ١:٣٨٢، والتحصيل: ١٠٣ النوع الخامس .

(٥) آية: ٢٣ .

(٦) آية: ٢٨٢ .

(٧) لأن قراءة حمزة بكسر همزة أن، فيصير النطق بهمزتين مكسورتين، وهنا ليس بابه لذلك قيده .

(٨) آية: ٥١ .

(٩) آية: ٢٨ .

(١٠) آية: ٣٨ .

(١١) آية: ٥٠ .

(١٢) آية: ٣٢ .

وفي يوسف[١] ﴿ وِعَاءِ أَخِيهِ ﴾ موضعان .

وفي الأنبياء[٢] ﴿ هَؤُلَاءِ آلِهَةً ﴾ .

وفي الفرقان[٣] ﴿ هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ﴾ و﴿ مَطَرَ السَّوءِ أَفَلَمْ ﴾[٤] .

وفي الشُّعراء[٥] ﴿ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً ﴾ .

وفي الأحزاب[٦] ﴿ أَو أبنَاءِ أَخَوَاتِهِنَّ ﴾ .

وفي الملك[٧] ﴿ مَن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ ﴾، و﴿ مَن فِي السَّمَاءِ أَن يُرسِلَ﴾[٨] .

وجملةُ الوارد من الضَّرْبِ[٩] الخامس سبعةٌ وعشرون موضعاً:

في البقرة[١٠] ﴿ يَشَاءُ إِلى صِرَاطٍ ﴾ موضعان ﴿وَالشُّهَدَاء إِذَا ﴾[١١] .

وفي آل عمران[١٢] ﴿ مَن يَشَاءُ إِنَّ فِي ذلك﴾ ، و﴿ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَى﴾[١٣].

---

(١) آية: ٧٦ .

(٢) آية: ٩٩ .

(٣) آية: ١٧ .

(٤) آية: ٤٠ .

(٥) آية: ٤ .

(٦) آية: ٥٥ .

(٧) آية: ١٦ .

(٨) آية: ١٧ .

(٩) انظر التحصيل: ١١٣ النوع الحادي عشر، ذكر ثلاثة وعشرين .

(١٠) آية: ١٤٢ - ٢١٣ .

(١١) آية: ٢٨٢ .

(١٢) آية: ١٣ .

(١٣) آية: ٤٧ .

وفي الأنعام[1] ﴿ مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ ﴾ .

وفي الأعراف[2] ﴿ السُّوءُ إِنْ أَنَا ﴾ .

وفي يونس[3] ﴿ وَيَهدِي مَنَ يَشَاءُ إلى ﴾ .

وفي هود[4] ﴿ مَا نَشَؤا إِنَّكَ ﴾ .

زفي يوسف[5] ﴿يشَاءُ إِنَّهُ﴾ .

وفي مريم: ﴿ يَا زَكَرِيَّاءُ إِنَّا نُبَشِّرُكَ ﴾ على قراءة مَن همز « زكرياء».

وفي الحج[6] ﴿ مَا نَشَاءُ إلى أَجَلٍ ﴾ .

وفي النور[7] ﴿ شُهَدَاءُ إلاَّ أَنفُسُهُمْ ﴾، ﴿ وَمَا يَشَاءُ إِنَّ الله ﴾[8] و﴿مَنْ يَشَاءُ إلى صِرَاطٍ﴾[9] .

وفي النمل[10] ﴿ يَا أَيُّهَا الملأُ إِنِّي أُلْقِيَ﴾ .

وفي الأحزاب[11] ﴿ النَّبِيءُ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ ﴾ على قراءة نافع[12]، و﴿النَّبِيءُ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ﴾[13] على قراءته أيضاً .

---

(١) آية: ٨٣ .

(٢) آية: ١٨٨ .

(٣) آية: ٢٥ .

(٤) آية: ٨٧ .

(٥) آية: ١٠٠ .

(٦) آية: ٥ .

(٧) آية: ٦ .

(٨) آية: ٤٥ .

(٩) آية: ٤٦ .

(١٠) آية: ٢٩ .

(١١) آية: ٤٥ .

(١٢) لأنه يهمز النبي، وقيد به لكون الباقين لا يهمزون، فلا اجتماع للهمزتين في غير قراءة نافع إذن .

(١٣) آية: ٥٠ .

وفي فـاطر[١] ﴿ مَـا يَشَـاءُ إِنَّ ا للهَ ﴾ و﴿ أَنْتُـمُ الفُقَـرَاءُ إِلى ا للهِ ﴾[٢] و﴿العُلَمَاءُ إِنَّ ا للهَ﴾[٣] و﴿ المكْرُ السَّيِّئُ إِلاَّ ﴾[٤] .

وفي الشُّورى[٥] ﴿ يَشَاءُ إِنَاثاً ﴾[٦] و﴿ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ ﴾[٧] .

وفي الممتحنة[٨] ﴿ النَّبِيءُ إِذَا جَاءَكَ ﴾ .

وفي الطَّلاق[٩] ﴿النَّبِيءُ إِذَا طَلَّقتُمُ ﴾ .

وفي التَّحريم[١٠] ﴿ النَّبِيءُ إِلى بَعْضِ ﴾ .

وعكسُ هذا لم يرد في كتاب ا لله تعالى، ومثاله في الكـلام: مَـرَرْتُ بِبِنَاءِ أُمَامَةَ، وشَرِبْتُ من ماءِ أُمَيَّةَ[١١] .

وللقُرَّاءِ في هذه الأنواع الخمسةِ مذهبان[١٢]:

أحدهما: تحقيقُهُمَا معاً، وعليه الكوفيُّون وابنُ عامر .

والثَّاني: تحقيـقُ الأُولى وتغيِـيرُ الثَّانيـة، وهـو مذهـبُ الحرميَّـين وأبـي عمرو .

---

(١) آية: ١ .
(٢) آية: ١٥ .
(٣) آية: ٢٨ .
(٤) آية: ٤٣ .
(٥) وفيها: ﴿يشاء إنه علي حكيم﴾ آية: ٥١ لم يذكرها المؤلف .
(٦) آية: ٤٩ .
(٧) آية: ٢٧ .
(٨) آية: ١٢ .
(٩) آية: ١ .
(١٠) آية: ٣ .
(١١) انظر القصد: ١٧٧ .
(١٢) الإقناع ٣٨٣/١ .

وهي في تغييرها على ثلاثة أقسَام:

قِسمٌ تُغَيَّرُ فيه الهمزةُ بين بين، وذلك في نوعين:

أحدهما: المختلفتان بالفتح والكسر نحو ﴿البَغْضَاءَ إلى﴾ .

والثَّاني: المختلفتان بالفتح والضَّمِّ نحو ﴿ جاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا ﴾ .

وقِسمٌ تُغَيَّرُ فيه بالبدل؛ وذلك بأن تُبدِلَ منها حرفاً مجانِساً للحركة التي قبلها، وتحرِّكَه بحركتها هي، وذلك في نوعَين آخَرَين:

أحدهما: المختلفتان بالكسر والفتح نحو ﴿ مِن وِعَاءِ أَخِيهِ ﴾ ثمَّ تُبدِلُهَا هنا ياءً مفتوحة.

والثَّاني: المختلفتان بالضم والفتح نحو ﴿ السُّفَهَاءُ أَلا ﴾ / تُبدِلُهَا هنا واواً مفتوحةً . ٢٨١/أ

وقِسمٌ مختَلَفٌ فيه في كيفية تغييرها؛ فقيلَ: بَينَ بَينَ، وقيلَ: بالبَدَل، وسَيَعُودُ الكلامُ في هذا بعدُ إنْ شَاء الله تعالى، والضَّابطُ لذلك أن تَنظُرَ فإن انفتَحَت إحدى الهمزتين وكانت الأُولى، سُهِّلَت الثَّانيةُ بَينَ بَينَ وإنْ كانت الثَّانيةُ سُهِّلَت بالبدل، وإن لم تنفتح إحداهُمَا سُهِّلَت الثَّانيةُ على الخلاف المتقدِّم .

وحُجَّةُ مَن سَهَّلَ إحدى الهمزتين هنا - ما تقدَّمَ - وذلك أنه كَرِهَ اجتماعَ الهمزتين حين التَقَتَا، كما كَرِهَ التقاءَ المِثْلَين حين التَقَيَا من كلمتَين نحو: ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ فأجرَاهمَا مُجرَى المتَّصل، وخَصَّ الثَّانيةَ بالتَّغيير دون الأُولى؛ لأنَّهَا بها وقَعَ الثِّقَلُ، إذ لو لم تكن لحقِّقَت الأُولى، ألا ترى أنه يحقِّقُهَا في الوقف عليها، فإن انفتحت الأُولى سَهَّلَهَا بَينَ بَينَ علَى قِيَاسِ التَّسهيلِ، وإن انفَتَحَت الثَّانيةُ سَهَّلَهَا بالبَدَلِ؛ لأنه لَو سَهَّلَهَا بَينَ بَينَ لَقرَّبَهَا من الألف مَعَ انكِسَارِ ما قبلَهَا وانضِمَامِهِ، فكانَ بذلك

كأنه أَتَى بألِفٍ قبلها ضمَّةٌ أو كسرةٌ، وذلك مُحَالٌ .

وأمَّا مَن سَهَّلَ[1] في نحو ﴿ يَشَاءُ إلى ﴾ فعلى القياس؛ لأنه لم يتعذَّر .

فإن قلتَ: إذا سُهِّلَتْ بَينَ بَينَ قَرُبَتْ منَ اليَاء السَّاكنة وقبلَهَا ضمَّةٌ، والياء السَّاكنةُ لا يكون ما قبلها مضمُوماً، ألا تراهم يقولون: مُوقِن ومُوسِر[2]، والأصل: مُيْقِن ومُيْسِر؛ لأنه من اليقين واليُسْر، وما الفَرقُ بين هذه وبين التي انفتَحَت وقبلها ضمَّةٌ أو كسرةٌ لم تُسهَّل؛ لأنها إذا سُهِّلَت بين بين قَرُبَت من الألف وقبلها ضمَّةٌ أو فتحةٌ، فأُبدِلَت لذلك ؟

فالجوابُ: أنَّ همزةَ بَينَ بَينَ في زنَةِ المتحرِّكَةِ وإن خَفِيَ صوتُهَا، والياءُ السَّاكنةُ المضمومُ ما قبلها مرفوضةٌ في كلامهم استثقالاً لا لأنه مُحالٌ، ورَفضُهُم أن تكونَ ألفٌ قبلها ضمةٌ أو كسرةٌ متعذِّرُ النُّطق مُحالٌ، فلما رفضوه رفضوا ما قَرُبَ منه، وكما رفضوا تسهيلَ الهمزةَ بَينَ بَينَ مُبتَدَأَةً؛ لأنها تقرُبُ من السَّاكن، والابتداءُ بالسَّاكن مُحالٌ، وكما جَازَ أن يَحذِفُوا (فَعُولُن مَفَاعِيلُ ومُفَاعَلَة) ولم يجز أن يحذفوا (مُتَفَاعِلُن) وإن كانت كلُّهَا متحركةَ الثَّاني؛ لأن (مُتَفَاعِلُن) يجوزُ أن يضمَرَ؛ لأنه ثاني سَبَبٍ ثَقيلٍ، ولا يجوزُ الضَّمر في الأجزاءِ الأُخَرِ؛ لأنها أوتادٌ مجموعةٌ، فرَفَضُوا خَرْمَ (مُتَفاعِلُن) لأنَّه قد يُسَكَّنُ في بعض الأوقات .

وأمَّا الياءُ السَّاكنةُ التي قبلها ضمَّةٌ، فليست مرفوضةً عندهم لتعذُّر النُّطقِ بها، أو لأنَّه مُحالٌ؛ بل لأنَّها مُستَثقَلَةٌ، ألا ترى أنَّكَ تَقدِرُ « أن » تقولَ: هذا مُيْقِن ومُيْسِر، وإن كانت العَرَبُ لا تقولُهُ .

قال سيبويه[3]: « ومن العرَبِ مَن يَقُولُ: يا غلامُ ايتَسِر ولا يقلِبْ،

---

(١) هو مذهب الخليل وسيبويه. انظر الكتاب ٥٤٢/٣، وانظر الإقناع ٣٨٣/١ .

(٢) آية: انظر الكتاب ٣٣٨/٤، وسر الصناعة ٥٨٤/٢، واللباب ٣٢٦/٢ - ٣٢٧.

(٣) انظر الكتاب ٣٣٨/٤ .

ولا يكونُ هذا في المتصل » يعني لا يقولون: مُيتَسِر، فلما كانت مرفوضةً؛ لأنها مستثقَلَةٌ، استعملوا ما يؤَدِّي إليه؛ لأنه ليس مُحالاً، كما ينطِقُون ببعض ما يستَثقِلُون في بعض المواضع،وإن كان مرفوضاً في سائرِ المواضع، ألا تراهم يقولون: يُكرِمُ، والأصل: يؤَكرِمُ، فيحذفون / ويقولون في الشِّعر[1]: ٢٨٢/أ

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأنْ يُؤَكْرَمَا

ويقولون: استقَامَ، واستَجَارَ، وقال، وباب، وناب، والأصل: استَقْوَمَ واستَجْوَرَ، وقَوَلَ، وبَوَبٌ، ونَيَبٌ، فقلبوا الواوَ والياءَ ألفاً، استثقالا لهما بعد فتحةٍ، وقالوا: استحوَذَ واستَنْوَقَ[2] الجمَلُ، والحوَكَة[3] والقَوَد[4]، فنطقوا ببعض ذلك المرفوض مَنبَهَةً على أنَّ الأصلَ في غيره الياءُ والواوُ، ولم يضرَّهُم ذلك؛ لأنهم لم يرفضوه؛ لأنه محالٌ متعذِّرُ النُّطق، وأمَّا من أبدلها هنالك فإنه رَفَضَ الياءَ السَّاكنةَ التي قبلها ضمَّةٌ وما قَرُبَ منها، وجَعَلَها في ذلك كالألِفِ، وكأنه يقولُ ما رفضَتْهُ العرَبُ في كلامها يجبُ أن يُرفَضَ ولا يُستَعمَلُ منه إلا ما استعمَلَتْهُ، ألا ترى أنه لو لم يجئ يُؤَكرِمُ ونحو استَحوَذَ[5]، لم نتكلَّمْ به، ولم نَقُلْهُ، وكذلك هذا لا يُسَهَّلُ بَينَ بَينَ؛

---

(١) الرجز في المقتضب من غير نسبة ٩٨/٢، وقد نسبه عبد السلام هارون لأبي حيان الفقعسي. الخزانة ٣١٦/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٧٠/٣-٧٢ باب استفعلت .

(٣) لغة في الحاكة، يقال: قوم حالكة وحوكة، وهي من حاك الثوب: نسجه، وبابه (قال). الصحاح (حاك) .

(٤) بفتحتين: القصاص. انظر النهاية لابن الأثير ١١٩/٤ قود .

(٥) وهو مذهب الخليل وسيبويه. انظر الكتاب ٥١٢/٣ .

لأنه يُؤدِّي إلى مرفوض، إلاَّ إنْ سُمِعَ من العَـرَبِ تسـهيلُهُ بَـينَ بَـينَ، كمـا سُمِعَ القَوَدَ .

وحُجَّةُ[1] مَن حقَّقَ الهمزتين هُنَا معاً ماتقدَّمَ من أنَّ التقاءَهُمَا عـارضٌ إنما كان بسبب اتِّصَال الكلمتين، ولم يجرِ المنفصـل مَجرَى المتصـل، بـل حُكِمَ لكل صورة بحكمها، كمَا أظهروا ﴿جَعَلَ لَـكَ﴾ وأدغمـوا « مَـلَّ » والأصل: مَلِلَ .

(فإن قيل: لِمَ فرَّقَ أبو عمرو[2] بين باب الهمزتين من كلمتين فخـصَّ الأُولى بالتَّغيير في المتَّفِقَتَين، وخصَّ الثَّانيةَ بالتَّغيير في المختلفتَين ؟

فالجوابُ: أنَّ الهمزتَين المتفقتَين في الحركة وقَعَ الثِّقَلُ فيهما من التقـاء الهمزتين وتماثُلِ الحرَكتَين، والحركةُ قد تَجري مُجرَى الحرف في كثيرٍ من كلامهـم، ألا تراهـم إذا سمَّـوا امـرأةً بـ«عَقـرَب» لم يَصرِفُـوهُ، وإذا سمَّوهـا بـ«قَدَم» لم يصرفوه، وإذا سمَّوها بـ«دَعْد» كان فيه لغتان، ولا فرقَ بين «قَدَم» و«دَعْـد» إلا حركـةُ وسـطه، فـانظر كيـفَ ألحقُـوا قَـدَم بعَقْـرَب، فمنعـوه الصرفَ لا غير، ولم يُلحِقُوا به دَعْداً، فإذا تقرَّرَ أنَّ الحركتين في الثَّقيلتَين له حظٌّ في الثِّقَل، فكَأَنَّ الثِّقَلَ هنـالك وقـعَ في الحركـة الـتي علـى الهمـزة الأُولى فحَذَفَهَا، ثمَّ لما حذَفَهَا حذَفَ محلَّهَا إذِ التَّغييرُ يَأنَسُ بالتَّغيير، وليس للحركتين في المختلفتَين حظٌّ في الثِّقَلِ، فلم يتطرَّق للهمزة الثَّانية التي وقَعَ بها الثِّقَلُ، كما تطـرَّقَ التَّغيـيرُ في المتفقتـين أوَّلاً للمتحرِّكَـةِ الـتي أوقَعـت الثِّقَلَ، فالبابان على هذا سَواءٌ، إنما غُيِّرَ في كـل واحـدٍ منهمـا الثَّـاني ممـا

---

(١) تقدم الكلام عليه .

(٢) البصري المقرئ .

وقَعَ به الثِّقَلُ .

فإن قيلَ: لِمَ حُذِفَ في باب المتّفقَتَين[١] ولم يُحذَفْ في باب المختلفتين[٢] ؟

فالجوابُ: أنه لما عمد أوّلاً إلى تغيير الحركة، لم يكن بدٌّ من حذفها، إذ ليس لها وجهٌ تُغيَّرُ به إلا الحذفُ، ثمَّ حكَمَ للهمزة بحكمِ الحركةِ، كما قالوا: لم يَغْزُ، فَحَذَفُوا الحركَةَ للجَزْمِ، ثمَّ حَذَفُوا محلَّ الحرَكَةِ وحاملَهَا[٣] وهو الحرفُ، إجراءً له مُجرَى الحركةِ؛ لِئَلاَّ يشتَبهَ لفظُ المرفوع بلفظِ المجزوم، وأيضاً فإنه لا يمكنُ فيها إلا ذلك ، وذلك أنه لمَّا بَقِيَت ساكنةً بعدَ زَوَالِ حَرَكَتِهَا، لم يجُزْ جعلُهَا بَينَ بَينَ؛ لسُكُونها، ولم يجُزْ إبدالُهَا بحسب ما قبلها؛ لأنه يؤدِّي إلى اجتماع ساكنَين، فكنتَ تحذفُ أحدَهُمَا، فإذا كان لابدَّ من حذفها أَوَّلاً وآخِراً، فليُفْعَلْ أَوَّلاً:

[رأَى الأَمْرَ يُفضِي إلى آخِرٍ فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلاَ][٤]

وحُجَّةُ قالونَ والبَزِّي وأبي عمرو في رجوعهم هنا إلى تسهيلِ الثّانية دون الأُولى الجمعُ بين اللغتَين[٥] ، واتِّبَاعُ الأثر[٦] .

قوله:

«وتسهيلُ الأُخرى في اختلافهما (سما)»

يقول: سَهَّلَ الثّانيةَ في حال اختلاف حركتِهِمَا أهلُ رمز (سما)،

---

(١) انظر: ٦٨-٩٦ النوع الرابع إلى آخر النوع السادس من تحصيل الهمزتين .

(٢) المصدر نفسه ص: ٩٧-١١٧ .

(٣) عطف تفسيري ، وإلا فمحل الحركة هو حاملها .

(٤) آية: ما بين القوسين من ب .

(٥) وهو مذهب الخليل وسيبويه. انظر الكتاب ٥٤٢/٣ .

(٦) انظر التيسير: ٣٤، والإقناع ٣٨٥/١ .

ومُرادُه هنا بالتَّسهيل: التَّغييرُ الذي يشمَلُ النَّوعين، ثم قال :

.... تفيءَ إلى مَعْ جَاءَ أُمَّةً أُنزِلا

نَشَاءُ أَصَبنَا والسَّمَاءِ أَوِائتِنَا ... ...

أَتى في هذه المُثُل بأربعة أنواعٍ من الهمزتين المختلفَتَين فـ﴿تفيءَ إلى﴾ و﴿جَاءَ أُمَّةً﴾ مما تُسَهَّلُ فيه الهمزةُ بَينَ بَينَ؛ لانفتاح الأُولى، و﴿نشَاءُ أصَبنَا﴾ و﴿ السَّمَاءِ أَوِ ائتِنَا ﴾ مما يُسهَّلُ بالبدل؛ لانفتاح الثَّانية.

ثمَّ قال :

فنوعَان قُلْ كاليَا وكَالوَاوِ سُهِّلا

لما قدَّمَ الأنواعَ الأربعةَ، أَعطَى حكمها في التّسهيل فقال: فنوعان منها تُسهَّلُ الهمزةُ فيهما كالياء، يُريدُ المكسورةَ بعد فتحةٍ نوعُ ﴿ تَفِيءَ إلى ﴾ .

وقولُه: «كالواو» يريدُ المضمومةَ بعد فتحةٍ نوعُ ﴿ نَشَاءُ أَصَبنَا ﴾ .

ثم قال: «ونَوعَان منهَا أُبدِلا منهما» / يريدُ النَّوعين الباقيين من الأربعة ٢٨٣/أ
المذكورة، وهما المفتوحةُ التي قبلها ضمَّةٌ أو كسرةٌ نَوعا ﴿نَشَاءُ أَصَبْنَا﴾ و﴿السَّمَاءَ أَوائتِنَا﴾ ، فقوله : « ونَوعَان مِنْهَا » يعني من الأربعة المتقدمة.

وقوله : « أُبدِلا منهما » ألفُ (أُبدِلا) يعودُ على الوَاو والياء في قوله: «كالياء وكالواو » .

وقوله: « منهما » يعني النَّوعين؛ أي: أُبدِلَت الياءُ والواوُ من همزِ النَّوعَين . وقوله:

... ... يشَاءُ إلى كاليَاءِ أقيسُ مَعدِلا

وعَن أَكثر القرَّاء تُبدَلُ وَاوُهَا ... ...

وقولُه: « يَشَاءُ إلى » يريدُ بابَ ﴿ يشَاءُ إلى ﴾.

وقوله: « كالياء » يريدُ تسهيلَه بَينَ بَينَ، وهوجَعْلُها كالياء.

ثم قال : هو « أَقْيسُ مَعدِلا » مَعدِلاً من قولك: عَدَلَ عن الطريق؛ إذا مال عنــه ، والأصــلُ في الهمـزة التَّحقيـقُ، فـإذا عُـدِلَ عنـه عُـدِلَ إمَّـا إلى التَّسهيلِ بَينَ بَينَ، وإمَّا إلى البَدَلِ .

ثمَّ قَالَ:

وَعَنْ أَكثَرِ القرَّاء تُبدَلُ وَاوُهَا

مفهومُهُ أنَّ الأقلَّ من القرَّاء يُسهِّلونها بين بين .

قال أبو جعفر[1] : وعليه من القرَّاءِ مَن يَضبِطُ العربية، فأما ما أخَذَ به أكـثرُ أهـل الأداء وآثـرُوهُ مـن إبـدال المكسـورةِ المضمـومِ مـا قبلهـا واواً مكسُورةً على حركةِ ما قبلها، فيقولُ: يَشَاءُ وِلَى فليس[2] بمذهب لأحَدٍ، وهُم يَعزُونَه إلى الأخفش[3].

وأخبرنا أبي رَضي الله عنه قال[4]: الذي حكَى أبو عمَرَ الجرميُّ[5] في

---

(١) الإقناع ١/٣٨٤ .

(٢) رسمت في أصل الإقناع (يشاولي) من دون همزة، ولعله سهو، أو عدم اطلاع المحقق على أصل القراءة، أو على كيفية رسم المقروء به.
أقول: لا بد من إبقاء رسم الهمزة الأولى؛ لأنها لا صلة لها بالتغير، وإنما التغـير لحـق الثانية، وهي التي ترسم واواً، فالعجيب كيف تطرق إليه الوهم.
وكذلك السفهاءوِلا وعاء يخيه. الإقناع ١/٣٨٣-٣٨٤ . .

(٣) الإقناع ١/٣٨٤، وانظر توضيح مذهب الأخفش في المعاني ١/٢٠٠ .

(٤) الإقناع ١/٣٨٤ .

(٥) انظر الإقناع ١/٣٨٤-٣٨٥، وصالح بن إسـحاق الجرمـي، أبـو عمـر عـالم بـالنحو واللغة ، أخذ النحو عن الأخفش، له غريـب سـيبويه وغـيره، تـوفي سنة ٢٢٥ هــ. طبقات النحويين واللغويين: ٥٤-٧٥ .

كتابه عن الأخفش: أنَّ الهمزةَ المكسورةَ التي قبلها ضمَّةٌ يُبدِلُهَا واواً في المتَّصِلِ كَـ « سُولَ » ، ويجعلُهَا بين الهمزة والياء في المنفصل كقول الخليل وسيبويهِ[1] سَوَاءٌ في نحو قولهم: هذا مَرتَعُ إبِلِكَ .

وبالوجهَين كان يأخُذُ أبو عَمْرو[2] ، وحَكَى أنه قرَأَ على فارس بَينَ بَينَ وعَلَى أكثرِ شيُوخه بالبَدَلِ وَاواً .

وكان أبو محمَّدٍ مكيٌّ[3] يأخُذُ بَينَ بَينَ، وبهِ نَأخُذُ .

وقدجرى على أبي محمَّدٍ[4] وَهْمٌ في القول المعزوِّ إلى الأخفش، فحَكَيَ عنه أنه يخفِّفُ بين الهمزة والواو، وإنما هو بالإبدال واواً محضةً، هكذا الحكايةُ عنه، وقد بيَّنتُ أنَّ ذلك من قوله في المتَّصِلِ فقط .

(فإن قلتَ: ماوجهُ ما حكاه أبو جعفر[5] عن أبي عمرَ الجرميِّ عن الأخفش من تفريقه بين المتَّصل والمنفصل، يُسهِّلُ نحو: « سيل » بالبدل، ونحو ﴿ يَشَاءُ إلى ﴾ بَينَ بَينَ، والتَّسهيل بَينَ بَينَ فيهما يؤدِّي إلى وجودِ مثل ياءٍ ساكنةٍ قبلها ضمَّةٌ ؟

فالجوابُ: ـ والله أعلم ـ أنَّ عَدَمَ وجودِ الياء السَّاكنةِ بعد ضمَّةٍ، ليس لأنه مُحالٌ كما قلناه، بل لأنه مستَثقَلٌ فقط ، ولذلك رفضوه كلُّهُم

---

(١) من عند إبلك ومرتع إبلك. الكتاب ٥٤٢/٣ .

(٢) النص في الإقناع ٣٨٥/١ .

(٣) انظر الإقناع ٣٠٥/١، والتبصرة: ٢٩٢-٢٩٣ .

(٤) المصادر السابقة .

(٥) ابن الباذش، والوجه في الإقناع ٣٨٤/١-٣٨٥ .

في المتصل، لا يقولُ أحدٌ من العرب: مُيقِن ولا مُيْسِر[1] وإن كان سائغاً في النُّطق؛ لِلُزُومِ الثِّقَلِ، ويقولُ بعضُهُم: يا غُلامُ ايْسَر، افتعل من اليُسْر، أو من إيسَارِ الجَزُور[2] ، فينطقُ الياءَ ساكنةً بعد ضمةٍ؛ لعدم لُزُومِ الثِّقَلِ، فلما كان ذلك كذلك رَفَضَ وُجُودَ مثل الياء السَّاكنة في المتَّصل، فسهَّلَهَا في (سِيل) بالبَدَل وسهَّلَهَا في ﴿يَشَاءُ إلى﴾ بَينَ بَينَ، وَعَلَى مراعاة المتَّصل والمنفصل أجْمَعَ العَرَبُ كلُّهُم على إدغام نحو: رَدَّ[3]، ولم يُجمِعُوا على إدغام « يَدَ دَاوود » و « غُلام مَالك » وشبهه[4] .

قوله)[5] :

وكلٌّ بهَمزِ الكُلِّ يَبْدَا مُفَصِّلاً

يقولُ: لا تُسهَّلُ إحدى الهمزتين في هذا الباب من المتَّفقتين والمختلفتَين إلاَّ في حال الوصل حيث تتَّصلُ إحداهما بالأخرى .

فإن كانت المسهَّلةُ الأُولى في الوصل بالحذف بين بين أوبالبَدَل أعني ﴿بالسُّوءِ إلا﴾ و﴿النَّبِيءِ إلا﴾ على مذهب مَن أبدلها[6] فيهما، ووَقَفَ عليها، وَقَفَ بالتَّحقيق .

وإن كانت المسهَّلةُ الثَّانيةُ /، ثمَّ ابتُدِئ بها حُقِّقَت، وذلك أنَّ تسهيلَ ٢٨٤/أ
إحدى الهمزتين في هذا الباب إنما كان بسَبَبِ تَلاَصُقِهِمَا واجتمَاعِهِمَا،

---

(١) انظر (ميقن) و(ميسر) في الكتاب ٣٣٨/٤، وسر الصناعة ٥٨٤/٢، واللباب للعكبري ٣٢٦/٢-٣٢٧ .

(٢) تجزيئها وتقسيمها ثمانية وعشرين قسماً، أو عشرة أقسام للمقامرة. انظر (يسر) التاج ، وعلى الأول: من أيسر إيساراً ويسراً صار ذا غنىً فهو موسر .

(٣) الكتاب ٥٣١/٣، والتعليقة ١٤٥/٥، واللباب ٣٩٠/٢، وشرح الملوكي: ٤٥ .

(٤) انظر الكتاب ٤٤٢/٤-٤٤٣ .

(٥) آية: ما بين القوسين من:ب .

(٦) انظر التيسير: ٣٣ .

لأنه على لغة مَن يحقِّقُ الهمزة مفردةً، فإذا زال التَّلاصُقُ الذي هــو سـببُ التَّسهيل، عادت إلى أصلها من التَّحقيق[١] .

فقوله: « وكلٌّ » يُريدُ القرَّاءَ، ويُريدُ مَن يُسهِّلُ إحدى الهمزتين .

وقولُهُ : « بهمز الكُـلِّ » يُريـدُ الهمـزةَ المخفَّفَـةَ مـن الهمزَتـين المتَّفقتَـين والمختَلِفَتَين، ولا يَتَناولُ قولُهُ: « بهمزِ الكلِّ يبْـدَا »[٢] إلا تحقيـقَ الثَّانيـة إذا ابتُدِئَ بها، وأمَّا تحقيقُ الأُولى إذا وَقِفَ عليها، فلا يَدخُلُ فيه، والأحسَـنُ أن لو قال :

وكُلٌّ بهمزِ الكُلِّ يَقْرَا مَفَصِّلا

وقد يقال: إنَّ كلامَه على الثَّانية يدلُّ على حكم الأُولى؛ لأنَّ الحكـمَ فيهما واحدٌ، فاستَغنَى بذكر الثَّانية عن الأُولى .

ويرتفع قوله: « وتسهيلُ » بالابتداء و « سَمَا » جملـةٌ في موضـع خـبرِهِ، يريدُ اشتهارَه لغةً .

وقوله: « في اختِلاَفِهِمَا » يُريدُ في حـالِ اختِـلاَفِ حَرَكَتِهِمَـا، فَحَـذَفَ المضافَين .

ومَوضعُ « تَفِيءَ إلى » رَفعٌ على أنه خـبرُ ابتـداءٍ محـذوفٍ، كأنَّـهُ قَـالَ:

---

(١) قال مكي: واعلم أن الاختلاف فيما ذكرنا مما هو من كلمتين إنما وقـع في الوصـل، فأما إن وقف واقف على الهمزة الأولى، لم يكن بد من الابتداء بـالتحقيق، ولم يكـن بد من رجوع الهمزة في قراءة حذفها، فاعلم ذلك. التبصرة: ٢٩٤ .
وقال الداني: والتسهيل لإحدى الهمزتين في هذا الباب إنما يكون في حال الوصـل لا غير، يكون التلاصق فيه . التيسير: ٣٤ .
وقال ابن الباذش: والتسهيل إنما هو في الوصل؛ لتلاصق الهمزتين. الإقناع ٣٨٥/١ .
وقال ابن الجزري: ... أن هذا الذي ذكر من الاختلاف في تخفيف إحدى الهمزتـين في هذا الباب، إنما هو في حالة الوصـل، فـإذا وقفـت علـى الكلمـة الأولى، وبـدأت بالثانية، حققتَ الهمز في ذلك كله لجميع القراء، إلا ما يأتي في وقف حمـزة وهشـام في بابه، والله تعالى أعلم. النشر ٣٩٠/١ .

(٢) ما بين القوسين سقط من ب .

مثالُ ذلك ﴿ تفيءَ إلى ﴾ في حَالِ كَونِهِ جاءَ معَ ﴿ جَاءَ أُمَّةً ﴾ أي أُنزِلَ معَهُ في ذلك الحكم .

و﴿نَشَاءُ أَصَبْنَا﴾ و﴿السَّمَاءِ أَو أْتِينَا﴾ مَعطُوفَان، عَلَى حَذْفِ حَرفِ العَطْفِ .

وارتفَاعُ قَولِهِ: « فَنوعَان » علَى أَنَّهُ مُبتَدَأٌ، والخبرُ محذوفٌ؛ أي: فمنها نَوعَان .

وَيَتعلَّقُ « كاليَاءِ » و « كالوَاوِ » بـ « سُهِّلاَ » .

و﴿ يشَاءُ إلى ﴾ مبتدأٌ، و « كالياء » خبرُهُ.

و « أقيَسُ » خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ؛ أي: هو كذلك أقيَسُ .

و « مَعدِلاً » تمييزٌ .

وقَولُهُ: « وَاوُهَا » أَضَافَ فيه الوَاوَ إلى ضميرِ الهمزَةِ؛ لما بينَهُمَا من المؤَاخَاةِ، حيث تُبدَلُ كلُّ واحدةٍ مِنَ الأخرَى(١) .

* * *

---

(١) قال الحافظ الداني عند الترجيح بين المذهبين ـ التسهيل والإبدال ـ: والأول مذهب القراء، وهو آثر، والثاني مذهب النحويين، وهو أقيس. التيسير: ٣٤ .

وقال ابن بري في الدرر:

فمذهب الأخفش والقراء

إبـــدالها واواً لـدا الأداء

وفي تعليق الشريشي على هذا فائدة فلينظر القصد النافع: ١٧٨-١٧٩ .

وقال أبو منصور: قد أعلمتك أن هذه القراءات في باب الهمز لغاتٌ مأخوذة عن العرب، فأي لغة قرأت فقد أصبت إذا قرأ به قارئ يقرأ بالسنة. معاني القراءات ١٣٨/١ .

والإِبْـــــدَالُ مَحضٌ وَالمسَهَّلُ بينَ مَا

هُوَ الهمْزُ وَالحَرْفِ الذِي مِنهُ أُشْكِلاَ

ذَكَرَ في هـذا البيـت نوعَـين مـن أنـواع التَّسـهيل، وبيَّنَهُمَـا فقـال: «والإبدالُ محضٌ» أي: تُبدَلُ الهمزةُ حرفاً من حروف العلة خالصاً، وذلك من جنس حركة ما قبلَها.

فتُبدَلُ في ﴿ نَشَاءُ أَصَبنَا ﴾ واواً مفتوحةً لا رائحةَ فيه للهمزة.

/وتُبدَلُ في ﴿ مِنَ الماءِ أَو مِمَّا ﴾ ياءً مفتوحةً خالصةً. ٢٨٥/أ

وتُبدَلُ في ﴿ بالسُّوءِ إلاَّ ﴾ واواً مـن الـواو الـتي قبلهـا، وكذلـك ﴿للنَّبيءِ إنْ أَرَادَ﴾ تُبدَلُ فيه ياءً للياء التي قبلها.

وكذلك تُبدَلُ الهمزةُ الثَّانية في ﴿ جَـاءَ أَجَلُهُـم ﴾ ألفـاً خالصـةً، وفي ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ ياءً خالصةً، وفي ﴿ أَولِيَاء أُولَئِكَ ﴾ واواً خالصةً.

وإبدالها في هذه المواضع على وجهَين:

إمَّا أن يُبدَلَ مكانهَا حرفاً متحرِّكاً.

وإمَّا أن يُبدَلَ حرفـاً سـاكناً، فـإذا قـال: لا أعلـمُ أنَّهـا تُبـدَلُ حرفـاً ساكناً، وإذا سكت عُلِمَ أنها تُبدَلُ متحرِّكةً بحركةِ نفسِهَا[1].

وقوله: «والمسهَّلُ بينما هو الهمزُ والحرفُ الذي منه أُشكِلَ» أي الهمزُ المسهَّلُ مجعولٌ بين الهمزةِ والحرف الـذي يُناسِـبُ حركَتَهَـا، فتجعَـلُ المفتوحةَ بين الهمزة والألف، والمضمومةَ بـين الهمـزة والـواو، والمكسُـورةَ بين الهمـزة واليـاء، ويُعبِّرُ عـن هـذا تـارةً بـأن يقـولَ: كاليـاء وكـالواو وكالألف، وتارةً بأن يقولَ: بين بين، وتارةً يُطلِقُ فيقولُ: مسهَّل.

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥٤٣، ٤/٣٣٨.

فقَولُهُ: « بين مَا هُوَ الهمزُ » (ما) موصولةٌ، صِلَتُهَا: هو الهمزُ، والعائدُ هوَ المبتدأُ، و(ما) واقعةٌ في المعنى عَلَى الهمزِ؛ أي: بينَ الشَّيءِ الذي هو الهمزُ .

وتجرُّ « والحرفِ » بالعَطفِ عَلَى (ما)[1] .

وقوله : « منه أُشكِلَ » ؛ أي: منه جُعِلَت شَكْلَتُهُ؛ وذلك أنَّ صُوَرَ الحركات مأخوذةٌ من حروف العلة، فالفتحةُ من الألف، والكسرةُ من الياءِ، والضَّمَّةُ من الواو .

وقولُه: « والمسهَّلُ » يُريدُ به التَّسهيلَ، كالمزَّق يُرادُ به التَّمزيقُ؛ وذلك لأنه عطَفَهُ على قوله: « والابدالُ محضٌ » فكأنه قال: والتَّسهيلُ بين الذي هو الهمزُ، أي: بين الهمزِ، فإنَّ الحرفَ الذي هو الهمزُ هوَ الهمزُ، والله أعلَمُ .



(١) جر بالعطف على موضع الصلة (هو الهمز) المجرور بالإضافة، والمعنى: بين الهمز والحرف .

بَابُ الهمزِ المفرَدِ[1]

لمَّا فَرَغَ مما اجتمَعَت فيه هَمزَتَان مِن كِلْمَـةٍ وَاحِـدةٍ أو مِـن كِلْمَتَـين، أتبعَهُ حُكمَ الهمزَةِ المنفَردَة، وَذَلكَ في ثَلاثةِ أبوابٍ:

بَابٍ للمتَحرِّكَةِ والسَّاكنةِ معاً، وهُوَ هَذا البَابُ .

وبَابٍ للمتحرِّكَةِ فَقَط، وذلك بَابُ النَّقْلِ .

وبَـابٍ للمتَحَرِّكَـةِ والسَّـاكِنَةِ في الوقـف، وذلـك بَـابُ وَقـفِ حمـزَةَ وهِشَامٍ عَلَى الهمزِ .

* * *

/ **إِذَا سَكَنَتْ فَاءً مِنَ الفِعْلِ هَمْزَةٌ** ٢٨٦/أ

فَـ(ـوَرْشٌ) يُرِيهَا حَرْفَ مَـــدٍّ مُبَدِّلاَ

اعلَمْ أنَّ الهمْزَةَ المفـرَدَةَ عَلَـى قِسْمَين: سَـاكِنَةٍ ومُتَحرِّكَـةٍ، فالسَّـاكنةُ عَلَى ثَلاثَةِ أضرُبٍ:

سَـــاكنةٌ في موضِـعِ[2] الفَـاءِ نحـو: ﴿يُؤمِنُـونَ﴾[3] و﴿يَـأْلَمُونَ﴾[4] و﴿تَـأتِي﴾ و﴿مَأْمَنَـــهُ﴾[5] و﴿فَـأْتُوهُنَّ﴾[6] و﴿فَـأْذَنُوا﴾[7] و﴿الَّـذِي

---

(١) انظر تعليق الشريشي على الدرر عند قول الناظم:
القولُ في إبدال فَاءِ الفعل والعينِ واللامِ صحيحُ النقل
القصد النافع ص١٨٧ ، وانظر: الاختيار لسبط الخياط: ١٩٨/١ .

(٢) انظر المفردات السبع للداني، مفـردة ورش ص: ١١-١٢، بـاب في ذكـر قولهـم في تسهيل الهمزة المفردة التي هي فاء للفعل. والإقناع ٤٠٧/١ .

(٣) سورة البقرة: ٣ .

(٤) سورة النساء: ١٠٤ .

(٥) سورة التوبة: ٦ .

(٦) سورة البقرة: ٢٢٣ .

(٧) سورة البقرة: ٢٧٩ .

اؤْتُمِنَ﴾[١]، ﴿ويَقُولُ ائذَنْ لي﴾[٢] .

وسـاكنةٌ في موضـع العـين[٣] نحـو: ﴿الذِّئْـب﴾[٤]، و﴿بِـئْر﴾[٥]، و﴿كَـأْس﴾[٦]، و﴿شَـأْن﴾[٧]، و﴿سُـؤْلَكَ﴾[٨]، و﴿الرُّؤْيـا﴾[٩]، و﴿رِئْيًا﴾[١٠]، و﴿البأْسآء﴾[١١] .

وسَاكنةٌ في مـوضع اللام[١٢] نحو: ﴿تَسُـؤْكُمْ﴾[١٣] و﴿فَـادَّارَأْتُمْ﴾[١٤] و﴿أَخْطَأْنا﴾[١٥] و﴿لَقَدْ ذَرَأْنا﴾[١٦] و﴿لَقَدْ جِئْتُمُونَا﴾[١٧] و﴿لَمُلِئْتَ﴾[١٨]

---

(١) سورة البقرة: ٢٨٣ .

(٢) سورة التوبة: ٤٩ .

(٣) المصدر نفسه ص: ١٣، والإقناع ١/٤٠٧ .

(٤) سورة يوسف: ١٣ .

(٥) سورة الحج: ٤٥ .

(٦) سورة الصافات: ٤٥ .

(٧) سورة الرحمن: ٢٩ .

(٨) سورة طه: ٣٦ .

(٩) سورة الإسراء: ٦٠ .

(١٠) سورة مريم: ٧٤ .

(١١) سورة البقرة: ٢١٤ .

(١٢) الإقناع ١/٤٠٨ .

(١٣) سورة المائدة: ١٠١

(١٤) سورة البقرة: ٧٢ .

(١٥) سورة البقرة: ٢٨٦ .

(١٦) سورة الأعراف: ١٨٩ .

(١٧) سورة الأنعام: ٩٤ .

(١٨) سورة الكهف: ١٨ .

و﴿أَنْبِئْهُمْ﴾[1].

وأمَّا المتحرِّكةُ فعلى ثلاثةِ أضرُبٍ أيضاً:

متحركةٌ في موضع الفاء، ومتحركةٌ في موضع العين، ومتحركةٌ في موضع اللام .

فالمتحركةُ التي في موضع الفاء[2] نحو: ﴿مُؤَجَّلا﴾[3] و﴿مُؤَذِّن﴾[4] و﴿تَؤُزُّهُم﴾ و﴿ولا يَؤُودُهُ﴾ و﴿لا تُؤَاخِذْنَا﴾ .

والمتحركةُ التي في موضع العين[5] نحو: ﴿مَوْئِلا﴾ و ﴿المَوْؤُدة﴾ و﴿لَرَءُوفٌ﴾ و﴿سَأَلْتُكُمْ﴾ و﴿فَقَدْ سَأَلُوا﴾ و﴿قَدْ يَئِسُوا﴾ و﴿كَمَا سُئِلَ﴾ و﴿بِسُؤَالِ﴾ و﴿الفُؤَاد﴾ .

والمتحرِّكةُ التي في موضع اللام[6] نحو: ﴿القُرْآن﴾ و﴿الظَّمْآن﴾ و﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ و﴿بَدَأَ الخَلْقَ﴾ و﴿الملأُ﴾ و﴿مُسْتَهزِؤُن﴾ و﴿قُرِئَ﴾ و﴿إِنَّ شَانِئَكَ﴾ و﴿مَوطِئاً﴾ .

والذي بدَأَ به النَّاظِمُ رحمه الله من هذه الأقسامِ الهمزةُ السَّاكنةُ التي في موضع الفاء؛ فقال: إنَّ وَرْشاً يُبدِلها حيثُ كانت من جنسِ حركةِ ما قبلها، فيُبدلُهَا مع الضَّمَّة واواً، ومع الفتحة ألِفاً، ومع الكسرةِ ياءً، وسَواءٌ

---

(١) فالواقعة من هذه الهمزات فاء أو عيناً، تحصل في الأسماء والأفعال كما مثل الشارح، وإن وقعت لاماً فإنها لا تحصل إلا في الأفعال كما مر أيضاً .

(٢) انظر الإقناع ٣٨٦/١ .

(٣) سورة آل عمران: ١٤٥ .

(٤) سورة يوسف: ٧٠ .

(٥) انظر الإقناع ٣٩٧/١-٤٠١ . ذكر المتحركة التي هي عين .

(٦) انظر الإقناع ٤٠١/١-٤٠٤ .

أَكانتْ هذه الحركاتُ التي قبلَها متصلةً بها في كلمةٍ واحدةٍ، أم منفصلةً عنها .

فالمتصلةُ نحو: ﴿يُؤمِنُون﴾ و﴿يَأْلَمُون﴾ .

والمنفصلةُ نحو: ﴿الذي اؤْتُمِنَ﴾ و﴿للأَرضِ ائْتِيَا﴾ و﴿يَقُولُ ائْذَنْ﴾ و﴿الهدَى ائْتِنَا﴾، وهذا معنى قوله:

« إذا سكَنتْ فاءً من الفعلِ همزةٌ »[1]

فَوَضَعَ الكلامَ في السَّاكنة في موضِع الفاء، وأخبَرَ أنَّ وَرْشاً يُبدِلُهَا حرفَ مدٍّ، وحرفُ المد يَتَنَاوَلُ الياءَ والواوَ والألفَ[2].

وانتِصَابُ قَوله: « فاءً » على أنه حالٌ[3] من « همزةٌ » ؛ لأنها بمعنى سابقة أو متقدِّمَة .

وقوله : « من الفعل » لا يريد الفعلَ الذي هو / قَسيمُ الاسم ٢٨٧/أ والحرف، ولكن يُريدُ ما تُوزَنُ به الكَلِمُ من الفاء والعين واللام، حتى يدخُلَ في ذلك ما كان فِعلاً نحو: « يُؤمِنُون » و « يُؤتُون » و « يَأفِكُون » ،

---

(١) قال الإمام الحصري:

إذا وقعت فاء من الفعل همزة فأبدل لورش دون قالون عن أمر

فالناظر بالموازنة بين نظم الشاطبي ونظم الحصري، يجد كأن الشاطبي يعارض بقصيدته قصيدة الحصري في بعضها لاَ في كلّها، هذا وارد بالاستقراء والموازنة بين الإبداعين، وذلك لاتحاد المورد والمقصد، لكن الثاني كان أحصل على الشاردة، وأدق في العبارة منه عند الأول، فقول الشاطبي: « سكنت » أوضح للمقصد من قول الحصري: « وقعت » وقد يفتح الله على المتأخر ما لا يفتحه على المتقدم .

(٢) انظر تعليق الشريشي على قول ابن بري ص: ١٨٦:

أبدل رش كلَّ فاء سكنت

(٣) ويجوز أن يكون ظرفاً؛ لأنه بمعنى أولاً. الإبراز ١/٣٨٠ .

وما كان اسماً نحو: « المؤمْنون » و « المُؤْتون » وشبهه .

وقولـه: « يريهـا » هـو مـن أَرَى المتعديـةِ إلى ثلاثـة مفعولِـين، وأَحَـدُ المفعولِين محذوفٌ، التقديرُ: يُريها القـارئُ حـرفَ مـدٍّ؛ أي: يُعلِمُـهُ إيَّاهَـا كذلك، أي: يُعلِمُه أنَّهَا مُبدَلَةٌ حرفَ مدٍّ .

و « مُبَدِّلاً » حالٌ من فاعل « يُريها » وهو وَرْشٌ .

وحجَّةُ انتصابِ وَرشٍ في إبداله الهمزة في هذا الباب طَلبُ التَّخفيف؛ لأنَّ الهمزةَ مستَثقَلَةٌ عند العرَب، فمنهم مَن يستَثقِلُهَا مفرَدَة، فإذا انضَافَ إليها أخرى، كان أشـدَّ استثقالاً، ومنهـم مَـن يسـتَثقِلُهَا مفـرَدَةً، وعليـه جاءت قراءةُ وَرشٍ في هذا الباب، وقراءةُ غيره ممَّن يُبدِلُهَا، و لم تُسهَّلْ بينَ بينَ؛ لأنَّهَا ساكنةٌ، وإذا سُهِّلَت الهمزةُ بينَ بينَ جُعِلَت بين الهمزةِ والحرفِ المناسبِ لحركَتِهَا، وهذه لا حركةَ لها، فيكونُ لها حرفٌ تَقرُبُ منه[1].

* * *

سِوَى جُمْلَةِ الإِيوَاءِ وَالوَاوُ عَنهُ إنْ
تَفَتَّحَ إِثْرَ الضَّمِّ نحوُ: مُـــــؤَجَّلاَ

استثنَى ورشٌ من السَّاكنة التي في موضع الفاء فلم يُبدِلْهَـا، وذلـك في لفظَي: ﴿تُؤْوي﴾ و﴿تُؤْوِيـه﴾، وفي ﴿المـأْوَى﴾ و﴿مَـأْوَاهُم﴾ و﴿فَـأْوُوا إلى الكهفِ﴾ .

ضابطُ ذلك أن تقولَ: استثنَى ما تصرَّفَ[2] من لفظِ (أَويتُ) ممَّا تصيرُ

(١) انظر الحجة للفارسي ١/٢٤٠-٢٤٣، والموضح ١/١٨٥ .

(٢) قال الحصري:

وحقق ورش ما تصرف من أوى رَأَى فيه تـــرك الهمز يثقل كالوزْر

فيه الهمزةُ ساكنةً، ويُعبِّرُ عنه القرَّاءُ ببابِ الإيواء،[1] فيقولون: استثنى ورشٌ بابَ الإيواء حيثُ وقعَ .

ثم قال: « والواوُ عنه إن تَفتَّحَ إثر الضَّمِّ » الهمزةُ المتحركةُ إذا كانت فاءً، حقّقها ورشٌ كلَّهَا، واستَثنى منها المفتوحةَ التي قبلها ضَمٌّ، فأبدلها واواً[2] نحو: ﴿مُؤَجَّلاً﴾ و﴿مؤَذن﴾ و﴿المؤَلَّفةِ﴾ و﴿يُؤَاخِذُ﴾ و﴿يُؤَخِّر﴾ و﴿يُؤَيِّد﴾ و﴿يُؤَدِّهِ﴾ و﴿يُؤَلِّف﴾ .

وحقّقَ سائرَ ذلك مما ليس كذلك نحو: ﴿تَؤُزُّهُمْ﴾ و﴿يَؤُودُهُ﴾ و﴿تَأَخَّر﴾ و﴿تَأَذن﴾ .

فقوله: « والواوُ / عنه » يعني عن وَرش، وخبرُهُ محذوفٌ التقديرُ: والواوُ عنه مُبدَلَةٌ منها، ودلَّ على ذلك ما تقدَّمَ . ٢٨٨/أ

وقوله: « إن تَفتَّحَ » يعني الهمزةَ التي تقدَّمَ ذكرُها، وهي التي في موضع

وقال ابن بري:

وحقق الإيوا لما تدريه من ثقل البدل في تؤويه

وقال في التبصرة ص: ٣٥: وما تصرف من الإيواء ص: ٢٩٥، وانظر التيسير: ٣٥، وانظر باب الهمزة المفردة من البارع، قال: [... ... ... غير جملة الإيواء].

(١) انظر الغاية ص: ٨٧، والتذكرة ١/١٣٠، والتلخيص: ١٥١، ونص عليه الداني بقوله: وسائر باب الإيواء. التيسير: ٣٥، وتلخيص البارات ص: ٣٢، وغاية الاختصار ١/١٩٦ .

وقال الداني في مفردة ورش: واستثنى في رواية أبي يعقوب من الساكنة باب الإيواء ... الخ، المفردات ص: ١١-١٢، والإقناع ١/٤١٩، والنشر ١/٣٩٣ .

(٢) قال ابن آجروم في البارع:

واواً إن فُتحتْ بَعد الضم

وقال ابن بري:

وإن أتت مفتوحة أبدلها واواً إذا ما الضمَّ جاء قبلها

الفاء، فكأنه جَعَلَ الهمزةَ التي هي فَاءٌ قِسمَين: إحداهُمَا سَاكنةٌ، والثَّانيةُ مُتحرِّكةٌ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنَ السَّاكنة ،شَرَعَ في المتحرِّكَةِ وَأَتى بالضَّمير في قَولِهِ: « تَفَتَّحَ » مُذكَّراً ؛ لأنَّهُ رَاعَى الهمزَ ، فالهمزُ والهمزةُ[1] بمعنىً، وإذا كانُوا يَقُولُونَ[2]:

فَإمَّا تَرَيني وَلِي لِمَّةٌ فَإنَّ الحَوَادِثَ أَودَى بِهَا

فَرَاعَى الحدَثَان، ويَقُولُونَ:

[وحمَّالُ المِئِينَ إذَا أَلَمَّتْ بنَا الحَدَثَانُ والأنفُ النَّصُورُ][3]

فَرَاعَى الحوادثَ؛ لأنَّ الحوادثَ والحدَثَان قَد يَكُونَان عِندَهُم مُتَرَادِفَين، هَذَا مَعَ تَبايُنِهِمَا، فَأن يَقُولُوا ذلك في الهمَزِ والهمزةِ أَقْرَبُ، والله أعلَمُ.

ويُفهَمُ مِن سُكُوتِ النَّاظمِ عن الهمزة التي هي عينٌ ولامٌ أنها محقَّقَةٌ.

ويُفهَمُ منه أيضاً أنَّ الهمزةَ كلَّهَا محقَّقَةٌ لغيره من القرَّاءِ، سَوَاءٌ كانت فاءً، أو عيناً، أو لاماً .

فإن قيلَ: لِمَ اختَصَّ وَرشٌ البدلَ في الهمزة المفرَدَةِ بالتي في موضع الفاء دون التي في موضع العين واللام ؟

فالجوابُ: أنَّ الهمزةَ السَّاكنة إذا كانت فاءً يَلزَمُهَا البدلُ في بعض التَّصاريف؛ وذلك في نحو: ءَامَنَ وأنا أُومِنُ، والأصل: أَأْمَنَ وأُؤْمِنُ[4]، ولا يجوزُ أن تَلتَقِيَ هَمزَتَان في كِلْمةٍ وَاحِدةٍ عِندَ العَرَب، فَأُبدِلَت بحسب الحركةِ التي قبلها، ولا يجوزُ أن يحقِّقَها أحدٌ .

فإذا لم تكن قبلها همزةٌ أخرى، أبدلها ليجريَ البابُ كلُّهُ على طريقةٍ

---

(١) انظر همز الصحاح والرعاية: ١١٩ .
(٢) تقدم ص: ٥٢٩ .
(٣) تقدم ص: ٥٢٩ .
(٤) انظر الممتع ١/٤٠٤ .

واحدةٍ، كما قالوا: يَعِدُ[1]، والأصل: يَوْعِدُ، فحُذِفت الواوُ؛ لوقوعها بين ياء وكسرةٍ، ثمَّ حَمَلُوا عليه: تَعِدُ ونَعِدُ وأَعِدُ، والأصل فيهنَّ: تَوْعِدُ ونَوْعِدُ وأَوْعِدُ، و لم تقع الواوُ فيهنَّ بين ياء وكسرةٍ، فحذفوهنَّ لتَجريَ الواوُ التي هي فاءٌ في هذا الفعل الذي على (فَعَل) مَجرىً واحداً، وإن لم يكُنْ فيهنَّ من العلة مافي يَعِدُ .

وكذلك قالوا: هذا جَمَلُهُمْ وضَرَبَهُمْ، فأَسْكَنُوا الميمَ، والأصلُ: جَمَلُهُمُو وضَرَبَهُمُو، فاستثقلوا توالي خمسةَ أحرُفٍ متحرِّكَاتٍ، فحذفوا الواوَ وأسكنُوا الميمَ، ثم فعلوا ذلك في نحو: هُم وفيهِم ومنهُم، والأصلُ: هُمُو وفيهِمُوا ومنهُمُو، فحذفوا وأسكَنُوا وإن لم يكن فيه توالى المتحركات التي في جَمَلُهُم، وماذاك إلا لتجريَ ميمُ الجماعة مَجرىً واحداً، والله أعلم .

وأمَّا الهمزةُ إذا كانت متحرِّكةً[2] في موضع الفاءِ فيَلزَمُهَا البدلُ في نحو قولك: أنا أُأَذِّنُ وأُأَلِّفُ، (مستقبلُ أَذَّنَ وأَلَّفَ)، تقولُ فيهما: أنا أُوَذِّنُ وأُوَلِّفُ، ولا يجوزُ التَّحقيقُ / فيهما؛ لئلاَّ تجتمعَ همزتان في كلمةٍ واحدةٍ، ٢٨٩/أ
وذلك مرفوضٌ في كلامهم[3] .

ولا تُسهَّلُ أيضاً بينَ بينَ؛ لأنَّ المسهَّلَ[4] بزنَةِ المحقَّقِ، إذ فيه بعضُ صوتِهِ، ولأنها مفتوحةٌ قبلها ضمَّةٌ فتقرُبُ بذلك من الألف، والألفُ لا

---

(١) انظر الممتع ١/١٧٤ .

(٢) انظر الإقناع ١/٤٠٦ .

(٣) قال سيبويه: وذلك قليل رديء. الكتاب ٣/٥٥٥ ، وانظر الحجة ١/٢٧٥، والإقناع ١/٣٨٦ .

(٤) انظر الكتاب ٣/٥٤١، والحجة للفارسي ١/٢٧٥ .

يكون ما قبلها إلا مفتوحاً[١]، فلَزِمَهَا لذلك البدَلُ، ثمَّ حُمِلَ على هذا كلُّ متحرِّكةٍ وقعت فاءً قبلها ضمَّةٌ، فإن لم تكن كذلك حقَّقَهَا نحو: تأخَّر وتَأَذَّن وشبَهه .

فإن قيل: لِمَ أُبدِلَتْ الهمزةُ في « أُولِّفُ » و « أُوَذِّنُ » حين اجتمَعَتَا ولم تُحذَفْ كما حُذِفَت في: أنا أُكرِمُ، والأصلُ: أُأَكرِمُ[٢].

فالجوابُ: أنَّ همزةَ « أُأَكرِمُ » زائدةٌ على الفعل، وهمزةَ « أؤَلِّفُ » أصليةٌ؛ لأنها فاءٌ من الفعل، فحكَمُوا للزائد بالحذف، ولِمَا هو أصلٌ بالبقَاءِ والإبدال[٣].

فإن قيلَ: لِمَ كان حملُ نَعِدُ وتَعِدُ وأَعِدُ على يَعِدُ لازماً، وكذلك همزةُ تُكرِمُ ونُكرِمُ ويُكرِمُ على: أنا أُكرِمُ، لاَ يَقُولُ أحَدٌ من العرَبِ: نَوْعِدُ ولا يُؤَكرِمُ، وكان حملُ « يُؤذِّنُ » و « يُؤَلِّفُ » على: أُوَذِّنُ وأُوَلِّفُ غيرَ لازم، أكثرُ القرَّاءِ يقرَءُونَ ﴿يُؤَلِّفُ﴾ و﴿يُؤَاخِذُهُم﴾ بالهمز[٤].

فالجوابُ عن ذلك من وَجهَين:

أَحَدُهُمَا: أنَّهم حين حَذَفُوا في « يَعِدُ » ، وأَنَا أُكْرِمُ وَقَعَ بعد حرف المضارعة متحرِّكٌ، ولو أثبَتُوا مع سائر حروف المضارعة، لوقَعَ بعد حرف المضارعة ساكنٌ، فكان يختلف بذلك مابعد حرفِ المضارعة .

---

(١) انظر قول الحصري:

إذا الألف المفتوحُ ما قبلها أتت

(٢) انظر الممتع ٢/٤٢٦ .

(٣) انظر القصد: ١٩٢، فقد نقل كلام ابن آجروم بنصه بعد ان قال: وقال صاحبنا الأستاذ أبو ا لله ـ يعني ابن آجروم ـ .

(٤) إلا وَرْشاً وأبا جعفر وحمزةَ عند الوقف .

وكذلك « أنا أُكرِمُ » حين حذفوا، وقَعَ بعد حرف المضارعة ساكنٌ، فلو لم يحذفوا في « تُكرِمُ » وأخواته، فقالوا مثلاً: يُؤَكرِمُ، لاختلَفَ ما بعد حرف المضارعة، وإذا أبدلوا في أُوَلِّفُ، وحقّقوا في يُؤَلِّفُ، لم يختلف ما بعد حرف المضارعة بالحركة والسُّكون، إنما اختلف بالحرف، وهذا قريبٌ لا تُغيِّرُ له أصولُ الكلمة .

والدَّليلُ على ذلك أنهم قالوا: تَذَكَّرُون، والأصل: تَتَذَكَّرُون، فحذَفُوا التّاء لاجتماع المِثْلَين، و لم يحذفوا في «يتذكَّرُون» فيحملوه على «تذكَّرون»؛ لأنهم حين حذفوا « تذكَّرون » وقع بعد حرف المضارعة متحرِّكٌ، وإذا لم يحذفوا في « يتذكَّرُون » ، كان الواقعُ أيضاً بعد حرف المضارعة متحرِّكٌ، فلم يختلف حالُه، فلذلك لم يحذِفُوا .

والوجه الثّاني: أنَّ الإبدالَ أقرَبُ إعلالاً من الحذف؛ لأنه إعدامٌ، والإبدالُ ليس كذلك فَلَمَّا ، حذفوا في « يَعِدُ » و « أنا أُكرِمُ » لم يكن بدٌّ من حمل سائر الأمثلة عليهما، ولمّا لم يحذفوا في « أُوَلِّفُ » بل أبدلوا، لم يلزم حملُ جميعِ الأمثلةِ عليه؛لأنه أقلُّ تغييراً، كأنَّ الأصلَ باقٍ،وا لله أعلم.

وقول النّاظم: « سِوى جُملةِ الإيواءِ » هذا هو المشهورُ عن ورشٍ، أعني استثناءَ ذلك فيحقّقُ .

قال أبو جعفر[1]: واستثنى أصحابُ أبي يعقوب[2] « المأوى » وبابَهُ، وأجراه غيرُهُم / مُجرَى نظائره . ٢٩٠/أ

وذكَرَ الأهوازيُّ[3] أنَّ « تُؤوِي » و « تُؤوِيه » لا خلافَ بين أصحاب

---

(١) قال: إلا المأوى وبابه، فإن أصحاب أبي يعقوب استثنوه ... الخ الإقناع ٤١٢/١ .

(٢) يوسف الأزرق، صاحب إحدى طرق ورش، وهي التي يقرأ بها في المغرب الأقصى.

وَرشٍ في همزهِ، واختُلِفَ عنه في ﴿المأْوَى﴾ و﴿فأْوُوا﴾ .

وهَذَا الذي ذُكِرَ عَلَى هَذَا الحدِّ غيرُ معروفٍ، والثَّابتُ أنَّ بابَ الإيواء وقَعَ فيه الخلافُ بين أَصحَابِ وَرْشٍ؛ فَأَخَذَ أصحابُ أبي يَعقُوبَ بهمزهِ كلِّهِ، وأخذَ غيرُهُم بتَخْفيفه[1] كُلِّهِ .

قال[2]: وهذا ذكَرَهُ أئمَّتنا، وا لله أعلم .

قال أبو عمرو[3]: وحُجَّتُه في استثنائه ﴿تُؤْوِي﴾ و﴿تؤويهِ﴾ أنَّ تركَ الهمْزِ فيهما يُوجِبُ الثِّقَلَ، وإنما تُسَهَّلُ الهمزةُ للخِفَّةِ، وذلك أنَّه لو تَرَكَ الهمزَ لاجتمعَ فيه واوان، الأُولى ساكنةٌ وهيَ المبدَلَةُ من الهمزَةِ، والثَّانيةُ متحرِّكةٌ، واجتِمَاعُهمَا لاشَكَّ أثقَلُ من الهمز، فآثَرَ الهمزَ فيهما لذلك طَلَباً للخفَّة .

قال أبو محمَّدٍ مكِّيٌّ[4]: وأَجرى بابَ الإيواء على سَنَنٍ واحدٍ في الهمز؛ لئلا يختلفَ، إذ هو كلُّهُ من أصلٍ واحدٍ من (أَوَى) مع اتِّبَاعِهِ في ذلك الروايةَ .

قال[5]: وأيضاً فَلَو سَهَّلَ و لم يَهْمِزْ، لاجتَمَعَ في الكلمة ثلاثةُ أحرُفٍ من حُرُوف العلَّةِ مُتَوَاليةٍ، وذلك قليلٌ لم يقع إلاَّ في (أَوَى) .

---

(٣) المصدر نفسه ٤١٢/١ .

(١) في أ: بتحقيقه، ولا يستقيم .

(٢) أبو جعفر. انظر الإقناع ٤١٢/١ ، وفيه: وهكذا .

(٣) النص بتمامه في القصد: ١٩١، وقال في النشر ٣٩٣/١: لأنه لو ترك همزه، لاجتمع واوان واجتماعهما أثقل من الهمز .

(٤) انظر الكشف ٨١/١-٨٢ بتصرف .

(٥) قال المهدوي: وأما علته في تؤوي وتؤويه، فإنه إنما همزه لأن ترك الهمز فيه أثقل من الهمز؛ لأنه لو ترك الهمزة ساكنة لأبدلها واواً؛ لانضمام ما قبلها، فيجتمع واوان، واو ساكنة قبلها ضمة وبعدها واو مكسورة، وذلك أثقل من الهمزة، وإنما يترك الهمز للتخفيف. شرح الهداية لوحة: ٢٠ .

قُلتُ: الثِّقَلُ الذي يُريدُهُ القرَّاءُ في ﴿تُـؤْوِي﴾ و﴿تُؤْوِيـهِ﴾ أنَّـهُ يجتَمِـعُ فيه واوان من جهة الفَاء والعين، و لم يأتِ ذلك في كلامهم إلا في أَوَّل[1]، مع مافيه من الخلاف، وسَنُبيِّنُهُ في موضِعِهِ إن شَاءَ ا لله تعالى .

وَإِنْ لم تَكُن الفَاءُ في الحقيقة واواً لكنَّ لفظَه [لفظ ذا لم يؤخـر]، و لم يـأتِ مثـلُ ذلـك في الصَّحيـح إلاَّ في قليـلٍ، قـالوا: بـبر[2] ودَدَنٌ[3] ودَداً[4] وكَوكَبٌ[5].

وإذا قلَّ في الصَّحيح كَانَ في المعتلِّ أقلَّ وُجُوداً . وا لله أعلَمُ .

---

(١) هو أفعَلُ، فاؤه وعينه من جنس واحـد على رأي البصريـين، وأمـا الكوفيـون فهـو عندهم: وَوَّل على فوعل، فاؤه وعينه واو. انظر الكتاب٤/٣٧٠ـ٣٧٤، والمقتضـب ٣/٣٤٠، والمنصـف ٢/٢٠١، وسـر الصناعـة ٢/٦٠٠، ٨٢٠ وشـرح الشـافية ٢/٣٤٠، واللبـاب ٢/٢٢٢، ٢٣٥، ٢٣٦، وسفر السـعادة ١/١١٩ ومـا بعدهـا، والممتع ٥٦٣ . سيأتي في باب نقل الحركة إلى الساكن قبلها عند قوله:

وقل عاداً الاولى بإسكان لامه وتنوينه بالكسر (كـ)ـاسيه (ظ)ـللا

(٢) ببر: في الأصل (بينٌ) ولا يستقيم إذ الكلام عن الصحيح، ولذلك كتبها: بَبرٌ . قال ابن جني في سر الصناعة: ٨٢٠: « وأما ببرٌ فأعجميٌّ، فالفاء والعـين لا يكونـان من لفظ واحد إلا شاذاً لا سيما إذا توالتا و لم يفصل بينهما » .

(٣) ددن: للهو واللعب، فاؤه وعينه من جنس واحد، وهو قليل جداً. انظر سر الصناعـة ٢/٢٨٦-٨١٩ ، والممتع: ٢٣٤، ٥٦١ .

(٤) ددٌ: قال سيبويه في الكتاب ٣/٢١٩: هو اللهو، وعنـد بعضهـم هـو الحيـنُ، وأصله على قول: دَدُنٌ، حذفت منه النون. انظر سر اصناعـة ٢/٥٤٧، واللبـاب ٢/٢٨٠، والممتع: ٦٢٦ .

(٥) كَوكَبٌ: قال سيبويه في الكتاب ٤/٢٧٤: وأما الواو فتلحق ثانيـة، فيكـون الحـرف على (فَوعَل) فيهما، فالاسم نحو: كوكـب، وعَوسَج، والصفـة نحـو: حومَـل وهَـو ذب، وليس في الكلام فَوعُل ولا فُوعُل، وانظر سر الصناعة ٢/٨٢٠ .

وَيُبدَلُ للسُّوسِيِّ كُلُّ مُسَكَّنٍ

مِنَ الهمْزِ مَدّاً غَيرَ مَجْزُومٍ اُهْمِلاَ

اعلَمْ أنَّ السُّوسيَّ كان لا يَهمِزُ كلَّ همزةٍ ساكنةٍ، سواءٌ كانت[1] فاءً أو عيناً أولاماً، بل يُبدِلُهَا بحسب الحركةِ التي قبلها، وقد استُثنيَ له فصولٌ خمسةٌ فلم تُبدَلْ فيها الهمزةُ، وسأبيِّنُهَا .

ونَسبَ النَّاظِمُ تَركَ الهمزِ في هذا الباب للسُّوسيِّ، ونَسَبَهُ في «التيسير»[2] لأبي عمرو.

قال أبو عمرو[3]: اعلَم أنَّ أبا عمرٍو كان إذا قَرَأ في الصَّلاة أو أدرَجَ قراءتَهُ أو قَرَأَ بالإدغام الكبير[4] ، لم يهمزْ كلَّ همزةٍ ساكنةٍ، سواءٌ كانت فاءً أو عيناً أولاماً[5].

(١) دخل في نسخة ب كلامٌ ليس من صلب النص .

(٢) التيسير: ٣٦-٣٧ .

(٣) تحت باب ذكر أبي عمرو في ترك الهمزة ص: ٣٦-٣٧ .

(٤) قوله (الكبير) لا يوجد في التيسير .

(٥) قلت: خص الناظم ترك الهمز بالسوسي من دون تعميم، كما في أصله؛ لأنه لا يعلم إلا من طريقه ، وبه قرأ، وعنه اشتهر، لا من طريق الدوري. قال أبو شامة عند شرحه لنفس البيت: وممن نسبه إلى السوسي من المصنفين: ابن شريح ـ يعني القاضي في كتابه الكافي ـ وابن الفحام ـ يعني في التجريد ـ وغيرهما .

قلت: وابن مهران في المبسوط ص: ١٠٠، وابن غلبون في التذكرة ١/١٣٧ .

قال أبو جعفر[١]: وقد اختَلَفَت أَلفَاظُ الرُّوَاةِ عنه مَتَى يَفعَلُ ذلك:

فقَالَ أبو عُمَـرَ[٢] [عـن الـيزيدي] عنـه: إنَّـهُ لا يهمِـزُ إذا قَـرَأَ فـأَدرَجَ القراءَةَ .

وقال أبو شُعَيب[٣]: عن اليزيديِّ كان لا يهمِزُ إذا قرأ في الصلاة.

وقال غيرُ / واحدٍ عنه[٤] : كان لا يَهمِزُ إذا قَرَأَ بالإدغام. ٢٩١/أ

وقال أبو عبدالرَّحمن[٥] والثَلْجيُّ[٦] وغيرُهما عن اليزيديِّ: كان لا يَهمِـز إذا قرَأَ؛ أي: إذا قَرَأَ على أيِّ وجهٍ كان .

قال أبو جعفر[٧] : والذي عليه الأئمةُ لأبـي عمـرو الأخـذُ لـه بـالهمز وبتَخْفِيفِه مَعَ الإظهَار، وبالتَّخفِيفِ لا غير مع الإدغام .

قُلتُ: وعَلَى هَذَا الذي عليه الأئمَّةُ اعتمَدَ النَّاظِمُ رحمهُ ا لله تَعَالى .

وقولُهُ: « كلُّ مُسكَّنٍ » يدخُلُ فيه الفاءُ والعينُ واللامُ .

وقولُهُ: « مَدّاً » يُريدُ حرفَ مدٍّ.

وحُجَّةُ[٨] أبي عَمرو في تركِ هَمزِ السَّاكِنَةِ دونَ المتحرِّكَةِ: أنَّ السَّاكنةَ

---

(١) انظر الإقناع ٤٠٨/١ .

(٢) يعين الدوري و [عن اليزيدي] يقتضيها النص؛ لأن الرواية بواسطته .

(٣) يعين السوسي .

(٤) انظر النشر ٣٩٢/١ .

(٥) الغاية ٤٦٣/١ .

(٦) قد تقدم التنبيه على الوهم الواقع فيه في ص: ٥٢١ .

(٧) الإقناع ٤٠٩/١ ، وقد وهم قطامش إذ صحف قول ابن الباذش: وبتخفيفه إلى: وبتحقيقه إذ لا معنى له .

(٨) انظر باب تخفيف الهمز وأحكامه وعلله في الكشف ١٠٢/١ .

أثقَلُ من المتحرِّكَةِ، ولمَّا كَانَت الهمزَةُ مستثقَلَةً عِندَ العَـرَبِ، وبَعضُهَـا أثقَلُ من بعض، خففَ أشدَّهما ثِقَلاً، وهي السَّاكنةُ .

والدليلُ على أنَّ الهمـزةَ السَّـاكنةَ أثقـلُ مـن المتحركـةِ: أنَّ العـربَ لا تجمع بين همزتين إحداهمـا سـاكنةٌ نحـو: آمـن وأوتـي وإيمـان، الأصـل: أَأْمَنَ[1] وأُؤْتِيَ وإِئْمَان، وأمَّا الهمزتان المتحركتان فقد يُنطَقُ بهما في بعـض المواضع، قالوا: خَطَآءٌ[2]، وقالوا: أَإِمَّة، وأمَّا « أَأَنذَرْتَهُـم » فالهمزتـان فيـه بالحقيقة من كلمتين؛ لأنَّ همزةَ الاستفهام فيه داخلةٌ على « أَنذَرْتَهُم » .

وقد قيل: إنَّ المتحركةَ أثقلُ من السَّاكنةِ؛ لأنَّ الحـرفَ المتحـرِّكَ علـى الجملة أثقلُ من السَّاكن على الجملة، إذ الحركةُ زيادةٌ في الحـرف، فعلـى هذا يكـونُ السُّوسـيُّ إنمـا خـصَّ السَّـاكنةَ بـالإبدال دون المتحركـة؛ لأنَّ تغييرَهَا يطَّرِدُ، إذ هو بالإبدال لا غير، وأمَّا المتحركةُ فتَتَنَوَّعُ، في التسهيل: تُبدَلُ، وتُسهَّلُ، وتُحذَفُ، والله أعلم .

قوله: « غيرَ مجزومٍ اُهمِلا » شرَعَ يُبيِّن مـا اسـتثناه السُّوسـيُّ مـن هـذا الباب فلم يُبدِلْهُ، وذلك منحصرٌ في خمسةِ فصُول:

الفصلُ الأوَّلُ: ما سكونُهُ للجزم .

والثَّاني: ما سكونُه للأمر .

والثَّالثُ: ماتَرْكُ همزِهِ أثقَلُ من همزه .

والرَّابعُ: ما تَرْكُ همزِهِ يُوقِعُ التباسَ معنىً بمعنى .

والخامس: ما تَرْكُ همزه يُخرِجُ من لغةٍ إلى لغةٍ .

ومعنى « أُهمِلَ » تُـرِكَ أن يَدخُـلَ في هـذا الحكـم، فكأنـه أُهمِـلَ مـن الإبدال، فلذلك تُرِكَ على أصله .

---

(١) في أ: أدَم .

(٢) تقدم .

تَسُؤْ وَنَشَأْ سِتٌّ وعَشْرٌ يَشَأْ وَمَعْ
يُهَيِّئْ وَنَنسَـــــــأْهَا يُنَبَّأْ تَكَمَّلاَ

/هـذا هـو الفصـلُ الأوَّلُ مـن الفصـول الخمسـةِ؛ وهـو مـا سـكونُهُ ٢٩٢/أ
للجزم[١]، وذلك تسعةَ عَشَرَ موضعاً:

«تَسُؤ» بالتَّـاء ثـلاثُ كَلِـمٍ، في آل عِمـران[٢] ﴿إن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ .

وفي المائدة ﴿عن أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُم تَسُؤكُمْ﴾[٣] .

وفي التوبة[٤] ﴿إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ .

ونَشَأ بالنُّون ثلاثٌ، في الشعراء[٥] ﴿إن نَشَأْ نُنَزِّلْ﴾ .

وفي سبأ[٦] ﴿إن نَشَأْ نَخْسِفْ﴾ .

وفي يس[٧] ﴿وَإِن نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ﴾ .

وهذا معنى قوله: «تَسُؤْ ونَشَأ سِتٌّ» .

ثمَّ قال: «وعَشْرٌ يَشَأْ» بالياء وهي قوله تعـالى: ﴿إن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ في النساء[٨] والأنعام[٩] وإبراهيم[١٠] وفاطر[١١] .

---

(١) الإقناع ١/٤٠٩ .
(٢) آية: ١٢٠ .
(٣) آية: ١٠١ .
(٤) آية: ١٣٣ .
(٥) آية: ٤ .
(٦) آية: ٩ .
(٧) آية: ٤٣ .
(٨) آية: ١٣٣ .
(٩) آية: ١٣٩ .
(١٠) آية: ١٩ .
(١١) آية: ١٦ .

وفي الأنعام[١] ﴿مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ﴾ .

وفي الإسراء[٢] ﴿إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾[٣] .

وفي الشُّورى[٤] ﴿فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ﴾ وفيها ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيَاحَ﴾[٥] .

فتلك ستَّ عشرَةَ كلمة يُضَافُ لهنَّ ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم﴾[٦] و﴿أَو نَنسَأْهَا﴾[٧] على قراءته[٨] و﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾ في النجم .

وقوله: « تكَمَّلَ » يُريدُ الفصلَ الذي سكونُهُ للجزم .

فإن قيلَ: لِمَ عَدَّ فيها ﴿مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ و ﴿إِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ﴾ والهمزةُ فيهما متحركةٌ في الوصل لالتقاء الساكنين، وقد قلنا: إنَّه لا يُبدَلُ إلا السَّاكنةَ .

فالجوابُ: أنَّه إذا وقَفَ عليهما لايُبدلهما؛ لأنهما إذ ذَكَ ساكنان للجزم لا للوقف، ولكونهما عنده محقَّقَيَن في الوقف، حُرِّكتا في الوصل لالتقاء السَّاكنين، ولو كانا مبدَلَين ألفاً لحذفهما للسَّاكنين .

قال أبو العباس المهْدَويُّ[٩] رحمه الله: وحُجَّتُهُ في المواضع التي

---

(١) آية: ٣٩ .
(٢) آية: ٥٤ .
(٣) الإسراء: ٥٤ .
(٤) آية: ٢٤ .
(٥) آية: ٣٣ .
(٦) آية: ١٦ .
(٧) آية: ١٦٦ .
(٨) ليست في الأصل لوحة: ١٩ ب .
(٩) شرح الهداية لوحة: ١٩ .

استثناها التي سكونُهَا علامةٌ للجزم: أنه كَـرِهَ تَـرْكَ الهمـزةِ فيمـا سُـكُونُهُ علامةٌ للجزم، كَرَاهَةَ التباسَ المعرَب بالحركات والمجزوم، ألا تَرَى أنـه لـو قال: أو نَنْسَأها، لالتَبَس بما يكون من النِّسيان الذي هو ضِـدُّ الذِّكْـرِ، أو [الـذي][1] بمعنـى الـتَّرْكِ، وإذا التَبَـسَ بذلـك، صـار الفعـلُ كأنـه معـرَبٌ [بالحركات][2] ، إذ لو كان مجزوماً، لكانت علامةُ الجزم سُقُوطَ الألـف، والكلمةُ على قراءته معناها التأخير[3] ، وهو مجزومٌ بالعطف على الشَّرط.

فما كان تركُ الهمز في هذه المواضع / يُؤدِّي إلى الالتباس، كُـرِهَ تَـرْكُ الهمز فيها، و[كذلك][4] أيضاً ﴿إِنْ يَشَأْ﴾ ونظائرُهُ، إذا كـان مجزومـاً[5] ، فتَرْكُ الهمز فيه لتوالي الاعتلال وكثرَتِهِ؛ لأنه قد اعتَلَّ بـانقلاب عينِـهِ الـتي هي ياءٌ أَلِفاً، ثمَّ سُـقُوطُهَا للسَّـاكِنَين، واعتـلَّ أيضـاً بحـذف الحركـة مـن الهمزة، فاجتَمَعَ فيه ثلاثُ اعتلالاتٍ، فلو خَفَّفَ الهمزةَ لصار ذلك إعلالاً رابعاً، وكثيراً ما [يُستَثقل][6] في الكلام اجتماعُ إعلالَين . ٢٩٣/أ

والوجهُ الثَّاني: أنَّ حركةَ الهمزة في « إن يشأ » [7] قد سقَطت للجـزم، (واعتلَّ الفعلُ لقلب عينِهِ عن الياء إلى الألف، ثـم بحـذفِ الألـفِ لالتقـاء السَّاكنين)[8] فكَرِهَ أن [يُبدِلَ][9] الهمزة بعد ذلك، فيكونُ إخلالاً بالكلمـة

---

(١) ليست في الأصل .
(٢) ليست في الأصل .
(٣) في الأصل بزيادة: لأن معنى ننسأها: نؤخرها .
(٤) ليست في الأصل .
(٥) في الأصل: فإنه كره ترك الهمز فيه .
(٦) في الأصل: يستثقلون .
(٧) في الأصل: ننسأها .
(٨) ساقط من الأصل .

لِمَا[1] يجتمِعُ فيها من الاعتلالات[2].

قُلتُ: قولُهُ: « والوجهُ الثَّاني أنَّ حَرَكَةَ الهمزَةِ » هو تَكْرَارٌ لما قَالَهُ أَوَّلاً؛ لأنَّ حاصلَ ما علَّلَ به تركَ الهمز، وجودُ أربعةِ وُجُوهٍ من الإعلال، كَمَا زَعَمَ، وهيَ قَلبُ العين التي هيَ يَاءٌ أَلِفاً، وَحَذفُهَا للسَّاكنين، وحَذفُ حَرَكَةِ الهمزةِ للجَزم، وإبدالها ألفاً لأنَّ الأصلَ فيه: « يَشْيَأْ » كَيَعْلَمْ، فنُقِلَت حَرَكَةُ اليَاءِ إلى الشِّينِ لِتَعتَلَّ أَلِفاً في المضارع، كَمَا اعتَلَّت في الماضي بنقل الحرَكَةِ إليها من العَين (أيضاً لأنَّ الأصْلَ فيهِ: شيئٌ، فقُلِبَتْ الياءُ أَلِفاً لتحرُّكِهَا وانفتَاحِ مَا قبلَهَا)[3] .

فإذا اتَّصلَ به ضميرُ المتكلم، سُكِّنت اللامُ، فحُذِفَت الألفُ التي هي عِوَضٌ من العين لالتقاءِ السَّاكنَين بعدَ نَقلِ حَرَكَتِهَا (وهي الكسرةُ) إلى الفَاء، فيُقَالُ: شِئتُ، فلمَّا صَارَت الشِّينُ في المضارع مفتوحَةً بنقل حركةِ اليَاءِ، قُلِبَت الياءُ أَلِفاً؛ لتحرُّكِهَا في الأصلِ وانفتَاحِ مَا قَبلَهَا في اللفظ؛ لَتجرِيَ العينُ في المضارِعِ مَجرَاهَا في المَاضي، أعني قلبَهَا ألفاً فيهما إذ قالُوا في الماضي: شَاءَ، فيَقُولُونَ في المضارع: يَشَاءُ، ثمَّ سُكِّنت الهمزةُ للجازم، فحُذِفَت الألفُ لالتقاء السَّاكنين، فَصَارَ: يَشَأْ، فلو بدَّلُوها بَعدَ ذلك لكَانَ إعلالاً رابعاً .

(٩) في الأصل: يترك .

(١) في الأصل: لئلا .

(٢) في الأصل: اعتلالان .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

وَهَـذَا كُلُّـهُ ضَعيـفٌ جـداً، وليـسَ بـالاعتلال الـذي تَكْـرَهُ العَـرَبُ اجــتِمَاعَهُ، والاعتلالُ الذي تَكرَهُ العَرَبُ اجتِمَاعَهُ: أن يكونَ في حَذفَين متجاورَين العين واللام مثـلاً، وأمَّـا أن تعتـلَّ / الفـاءُ والـلامُ، فليـس ممـا ٢٩٤/أ يكرهونَه، ألا تراهم قالوا: لم يَشِ ثَوبَه[1]، وأصله: يَوشِـي، فـأُعلَّت الـلامُ بحذف حركتها لا لجازمٍ، بل لمجرد الاعتلال، وحُذِفَت الواوُ لوقوعها بـين ياءٍ وكسرةٍ، ثم حُذِفَت اللامُ للجازم، فهذا لا تكرَهُهُ العربُ .

ولـو عُلِّـلَ هـذا بـأن قـال: يُؤدِّي إلى أن تعتـلَّ عينُـهُ ولامُـهُ، لكــان صحيحاً، يعني تعتلَّ عينُهُ بحذفها، ولامُهُ بإبدالها .

وأمَّـا كـونُ العـين أُعِلَّـت بنقـل حركتهـا، ثـم بحذفهـا، فليـس ذلـك بالاعتلال الذي يُكرَهُ، وكذلك زوالُ الحركةُ للجزم، ليس باعتلالٍ، ولـو كان زوالُ الحركة اعتلالاً، لم يقولـوا: لم يقُـلْ، وأصلـه: يقـوُل، فنُقِلَـت حركـةُ الـواو إلى القـاف، وسُكِّنَت الـلامُ للجـزم، ثــمَّ حُذِفَــت الــواوُ للسَّاكنين، فصار: لم يَقُلْ .

وأمَّا الاعتلالُ الذي يُكرَهُ اجتماعُهُ فنحو: شَوَى وهَـوَى[2]، الأصـلُ: شَوَيَ وهَوَيَ، تحرَّكَت الواوُ وانفتَحَ ما قبلها، وكذلك الياء بعدها، فقلبوا إحداهما ألفاً؛ وهو الياءُ التي هي لامٌ؛ لتحرُّكها وانفتــاحِ مـا قبلهـا، ولـو قلبوا مع ذلك الواوَ التي هي عينٌ ألفـاً، لالتقـى أَلِفَـان، فكـانت تُحـذَفُ إحداهما فتَعْتَلُّ العينُ واللامُ، فيلتقــي علـى الكلمـة إعـلالان متجـاوران،

---

(١) انظر الكتاب ٣١١/٤،والصحاح (وشى) وما نقله الجوهري عن سيبويه والأخفش.
(٢) انظر الدر المصون ٨٢/١٠-٨٣ .

وأمَّا لو كان الإعلالان غيرُ متجاورين، لم يمتنع كما قلناه في: لم يَشِ ثَوبَه.

وهذا الاعتلالُ إنما هو سائغٌ في الكلِمِ الستِّ عشرَةَ: تَسُؤ، ونَشَأ، ويَشَأ.

وأمَّا يُهيِّئ ونَنْسَأها ويُنبَّأ، فمحمولةٌ على يَشَأْ، فعلى ذلك يجري المجزومُ كلُّهُ مَجرىً واحداً في التَّحقيق.

ويحتمَلُ أن يُعلَّلَ هذ الموضعُ أعني تَسُؤ ونَشَأ ويَشَأ بأن يُقالُ: إبدالُهُ يؤدِّي إلى الخروج من لغةٍ إلى لغةٍ، وذلك أنَّ الفعلَ الذي في آخِرِهِ همزةٌ، للعرب فيه إذا جُزِمَ لغتان: التَّحقيقُ والإبدالُ، فإذا أُبدِلَ الهمزُ فيه حرفَ مدٍّ، فلهم فيه لغتان:[1] حذفُ حرف المدِّ تشبيهاً له بحرف المد المحضِ؛ لأنَّه بلفظه، وإثباتُهُ تشبيهاً له بالصَّحيح؛ لأنه في الأصل همزةٌ متحركةٌ، وإذا كانوا يقولون: ألم يأتيكَ، وأصله: ياءٌ / متحركةٌ؛ لأنهم يقولون في ٢٩٥/أ
الرفع: يأتِيُ، بحركةٍ ظاهرةٍ، فأن يقولوه في المهموز أَولى؛ لأنه ليس بمعتلٍّ، وذلك نحو: لم يخطِئ، ولم يَقرَأ، ولم يَوضُؤ[2].

فإذا أُبدِلَ فمنهم مَن يَقُولْ: لم يخطِي ولم يَقْرَا ولم يَوضُو، فيُثبِتُ حروفَ العلة، ومنهم مَن يقولُ: لم يُخْطِ ولم يَقْرَ ولم يَوضُ، فيَحذِفُ حرفَ العلَّة المبدَلَةِ من الهمزةِ، وعلى الحذف قولُ الشَّاعر[3]:

جَرِيءٌ مَتَى يُظلَم يُعَاقِبْ بِظُلمِهِ
سَرِيعاً وَإلاَّ يُبدَ بِالظُّلْمِ يَظْلِمِ

---

(١) انظر الإقناع ١/٤١٠

(٢) انظر الممتع ٢/٤٢٨-٤٢٩ .

(٣) من الطويل، وهو في ديوان زهير بن أبي سلمى: ٢٤ . والشاهد: يُبد، أصله: يبدأ، فقلبت الهمزة ألفاً لانفتاح ما قبلها، ثم حذفت بسبب الجزم .

وعلى الإثبات قولُ الآخَرِ على قول بَعضْ النحويِّين[1]:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ   كَأَنْ لم تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يمَانِيَا [2]

الأصل: تَرْءَ، والألفُ[3] محذوفةٌ للجزم، ثمَّ نُقِلَت حركةُ الهمزة إلى الراءِ، وأُبدِلَت بعد ذلك وثبَتَتْ .

ومنهم مَن قال: إنما هو من لغة الذين يقولون في رَأَى: رَاءَ[4] كخَافَ، فالمضارعُ يَرَاءُ، فجُزِمَ بسكونِ آخِرِه، وحُذِفَت الألفُ للسَّاكنين، ثم أُبدِلَت الهمزةُ وثَبَتَتْ تشبيهاً بحرف الصَّحة .

فلو أُبْدِلَت الهمزةُ في هذه الكلم حرفَ علَّةٍ، لاحتَمَلَ أن يكونَ على لغةِ مَن يَحذِفُ، وعلى لغة مَن يُثبِتُ، وذلك أنه لو حَذَفَ الألفَ المبدَلَةَ من الهمزة، لَوَجَبَ ردُّ الألف التي قبلها محذوفةً؛ لأنها إنما حُذِفَت للسَّاكنين؛ سكونِهَا وسكونِ الهمزةِ بعدَهَا، ولو أبدلها و لم يَحذفْهَا لَثَبَتَت، فلا يُدرَى أهذه الألفُ هي المبدَلَةُ من الهمزة، فيكون على لغة مَن يقولُ: لم يُخطِي، أم هي التي هي عينٌ، رُدَّت حين حُذِفَت التي هي بدلٌ، فيكونُ على لغة مَن يقولُ: لم يُخْطِ.

فإن قلتَ: يجب إذا حُذِفَت الألفُ المبدَلَةُ من الهمزة، ألاَّ تُرَدَّ الألفُ التي هي عينٌ؛ لأنَّ الألفَ المحذوفةَ لجزم في نيَّةِ الوجودِ؛ لأنَّ حذفَهَا عَلَى

---

(١) انظر المسائل الحلبيات: ٨٤-٨٥، وعروض الأخفش: ١٤٢، وذيل الأمالي: ١٣٤، وسر الصناعة ٧٦/١، واللباب ١٠٩/٢ .

(٢) من الطويل، نسبه في الخزانة لعبد يغوث بن وقاص الحارثي القحطاني: ١٩٦/٢-٢٠٢، والشاهد فيه: إثبات الألف في (ترى) برغم الجزم، وانظر المغني: ٧٧/٢ .

(٣) انظر سر الصناعة ٧٦/١ .

(٤) انظر نظيره في التبيان ٨٣١/٢ .

قِيَاسٍ، إذ هوَ للجزم، وإذا كـان ذلـك كذلـك، فالتِقَاءُ السَّاكنين بَـاقٍ، فَيَجِبُ أن يُقالَ فيه عَلَى هَذَا: لم يَشَ، ولا لَبسَ عَلَى هَذَا !

فَالجوابُ: أنَّهَا وإنْ حُذِفت للجَزْمِ، مَعدُومَةٌ لفظاً؛ لأنَّ حاذفَهَا لازمٌ بلُزُومِ مَعنَاهُ، ألا تَرَاهُم قَالُوا: « لَمْ يَخَفْ » فَحَذَفُوا الألِفَ لِسُكُونِهِ وَسُكُونِ الفَاءِ للجَزْمِ،ولو كَانَ المحذُوفُ للجَزمِ كالموجُودِ لم يَقُولُوا: « لَمْ يَخَفْ » ، ولقالوا: « لَمْ يَخاف[1] » ، لأنَّ حَذفَ الحرَكَةِ عَلَى قِيَاسٍ هوَ للجازم، فَكَأنَّهَا / مَوجُودَةٌ . ٢٩٦/أ

* * *

وهيِّئ وأَنْبِئْهُم ونَبِّئ بأَربَعٍ

وأَرْجِئْ مَعاً واقْرَأْ ثلاثاً فَحَصِّلا

هَذَا الفَصلُ الثَّاني مما استثناه أبوعمرٍو، فلم يُبدِلْهُ، وهو: ما سكونه للأمر[2] وذلك ثلاثَ عَشْرَةَ كِلْمَةَ:

وفي الكهف[3] ﴿وَهَيِّئْ لَنَا﴾ .

وفي البقرة[4] ﴿أَنبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ .

و﴿نَبِّئْ﴾ في أربعِ كَلِمٍ: في يُوسُفَ ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾[5] وفي الحِجْر:

---

(١) كلام متداخل في ب، اختلط على الناسخ ما في الهامش بما في صلب النص .

(٢) انظر الإقناع ٤١٠/١ قال: الثاني: أن يكون للبناء .

(٣) آية: ١٠ .

(٤) آية: ٣٣ .

(٥) سورة يوسف: ٣٦ .

﴿نَبِّئْ عِبَادِي﴾[1] و﴿نَبِّئْهُم﴾[2] وفي القَمَر[3] ﴿وَنَبِّئْهُم أنَّ المَاءَ﴾ .

و﴿أَرْجِئْ﴾ في الأعراف[4] والشُّعَراء[5] على قراءته[6]؛ لأنه يهمزُهُ .

و﴿اقْرَأْ﴾ في ثلاثةِ مَوَاضِعَ؛ في سبحانَ ﴿اقْرَأْ كِتَابَكَ﴾، وفي العلق ﴿اقْرَأْ باسْمِ رَبِّكَ﴾ وفيها ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ﴾ .

وحُجَّتُهُ[7] في استِثناء هَذِهِ الكلِم: حملُهَا على ماكان مجزوماً نحو: ﴿إنْ يَشَأْ﴾ و﴿تَسُؤْكُمْ﴾ وشبهُهُ، حتى يجريَ المجزومُ كلُّهُ مَجرىً واحداً، هذا إذا قلنا بأنه مجزومٌ كما يقولُهُ الكوفيُّون[8].

وإن قلنا: إنَّه مبنيٌّ غيرُ مجزومٍ، فإنَّهُ يحقَّقُ أيضاً؛ لأنَّ العرَبَ تُجري (إفعَل) المبني مُجرَى (لِتَفعَلْ) المجزوم؛ لِتَسَاوِيهمَا في المعنى، ألا تَرَاهُم قالوا: عِدْ، فَحَذَفُوا الفاءَ وإن لم تقَعْ بين يَاء وكسرةٍ، وما ذاك إلا بالحمل على لِتَعِدْ، وقالوا: اُغزُ و ارْمِ واخشَ، فحذَفُوا اللامَ بالحمل على لِتَغْزُ ولِتَرْمِ ولِتَخْشَ، فهذه الكلمُ لو كانت مجزومةً باللام مَثَلاً لَحُقِّقَتْ؛ لِيَجري المجزومُ كلُّهُ مَجرىً واحداً، أعني لِيَجري مَجرَى « مَن يَشَأْ » وأخواتِهِ، والأمرُ في معنى المجزوم، فلذلك حُقِّقَت وإن كانت مبنيَّةً غيرَ مجزومةٍ، وا لله أعلم .

---

(١) سورة الحجر: ٤٩ .
(٢) آية: ٥١ .
(٣) آية: ٢٨ .
(٤) آية: ١١١ .
(٥) آية: ٣٦ .
(٦) انظر التيسير: ١١١ .
(٧) انظر الكشف ١/٨٥ .
(٨) قال مكي: وقولنا: سكونه، علم للجزم، إنما هو على المسامحة، وإلا فالأكثر على مذهب البصريين سكون الهمزة فيه بناء لا للجزم، وهو قول أبي عمرو؛ لأنه بصري. التبصرة: ٣٠٣.

وموضعُ قوله: وهيِّئ » نَصْبٌ بفِعْلٍ محـذوفٍ كأنَّـهُ قـالَ: واستَثْنِ لـه «هيِّئْ».

ومَوضِعُ « بأَربع » نَصبٌ على الحالِ مِن « نَبِّئ » والياء بمعنى (في) أي: في حَالِ كَونِهِ كائنــاً في أربَـعِ كَلِـمٍ، وأَلِـفُ « فَحَصَّـلا » بـدلٌ مـن النُّـون الخفِيفَةِ .

* * *

وَتُــؤْوِي وَتُؤْوِيهِ أَخَفُّ بِهَمزِهِ وَرِئْياً بِتَرْكِ الهمْزِ يُشْبِهُ الإمْتِلاَ

ذكَرَ في هذا البيت من الفصول الخمسةِ فصلَين ـ الثَّالثَ والرَّابعَ ـ:

أحدهما: [وهـو الثَّـالثُ][1] مـا تَـرْكُ همـزِهِ أثقَـلُ[2] ، وهمـا حـرفُ ﴿تُؤْوِي إِلَيكَ﴾ و﴿تُؤْوِيهِ﴾ .

والثَّاني: وهو الرَّابع[3] : ما تَرْكُ همزِهِ يُوقِعُ التباسَ معنىً بمعنىً / وهو قولُهُ تعالى: ﴿أَثَاثاً وَرِئْياً﴾ . ٢٩٧/أ

أمَّا[4] ﴿تُؤوِي﴾ و﴿تُؤْوِيـهِ﴾ فلـو أُبـدِلَ الهمـزُ فيهمـا واواً، لاجتمـع

(١) العبارة في الأصل: فصلين: أحدهما الثالث والرابع، وهو الثالث، ما ترك همزه ...

(٢) الإقناع ١/ ٤١٠ قال: الثالث: أن يكون ترك الهمز فيه أثقل من الهمز .

(٣) انظر الإقناع ١/ ١١٠، قال: الرابع: أن يكون يوقع الإلباس بما لا يهمز .

(٤) قال المهدوي: وأما علته في تؤوي وتؤويه، فإنه إنما همزه لأن ترك الهمز فيه أثقل من الهمز .

وقال في النشر: لأنه لو ترك الهمـزة لاجتمـع واوان، واجتماعهمـا أثقـل مـن الهمـزة ١/ ٣٩٣، والتبصرة: ٣٠٦ .

بسبب ذلك واوان مِثْلان، والمِثْلان مما يُستثقَلان في الكلام، مع أنه يكونُ لفظُهُ لفظَ مارفضوه في كلامهم؛ وهو أن تكونَ الفاءُ والعينُ من حشوٍ واحدٍ جاء منه في الصَّحيح: بَبْرٌ ودَدَن ودَداً وكَوكَبٌ، وجاء في المعتلِّ: أوَّلٌ[1]، وفيه اختلافٌ نذكُرُهُ في باب النَّقْلِ إن شَاء الله تعالى .

وأما « رئياً » فهو على قراءته[2] من مادةٍ مهموزةِ العين وهو الرُّؤَاء[3]؛ وهو حُسنُ المنظر، وذلك أنَّ الرِّأْيَ ما تراه[4] من حالةٍ حسَنةٍ، فلو أبدَلَهُ لانقلَبَت همزتُهُ ياءً ساكنةً، وبَعدَهَا ياءٌ متحركةٌ، فكان يُدغِمُ فيَصيرُ «ريّاً» كلفظِهِ في قراءةِ مَن هُوَ عِندَه مِن مَادَّة (رَويتُ[5] من الماء والشَّرَابِ ريّاً، ورِيةً: امتَلأتُ، والأصلُ: رَوْياً ورِوياً[6] ورَوْيَةً، فلمَّا التقَت الياءُ والواوُ، والسَّابقُ منهما ساكنٌ، قُلِبَت الواوُ ياءً، ثمَّ أُدغِمَت الياءُ في الياءُ .

وتقديرُ كلام النَّاظم: وتُؤوِي وتُؤوِيه أخفُّ من إبدالِهِ إذا كان بهمزة.

وقولُه: «يُشبهُ الامتِلاَ» يُريدُ:يشبهُ ما معناه الامتلا، فكأنه يشبهُ الامتلا.

---

(١) انظر الصفحة: ٧٣٢، فقد تكلمت على الصحيح والمعتل .

(٢) انظر الكشف ١/٨٥-٨٦، وقال المهدوي: وأما علته في رئيا فإنه همزه أيضاً كراهية الالتباس؛ لأنه على قراءته مما تراه العين، ولو ترك همزه فقال: وريًّا، لصار من ريِّ الشارب. وانظر الفتح الرباني: ٥٥ .

(٣) قال في النشر ١/٣٩٣: لأنه بالهمز من الرواء، وهو المنظر الحسن، فلو ترك همزه لاشتبه بري الشارب، وهو امتلاؤه. والتبصرة: ٣٠٦ .

(٤) في التاج: والري بالكسر: المنظر الحسن فيمن لم يعتقد الهمزة .

(٥) كرَضِيَ .

(٦) بالكسر والفتح. التاج .

وَمُـؤصَدَةٌ أَوصَدْتُ يُشبِهُ كُلُّهُ تَخَــيَّرَهُ أَهْلُ الأَدَاء مُعَــلَّلاَ
وَبَارِئْكُمْ بِالهمْزِ حَـالَ سُكُونِهِ وَقَـالَ ابنُ غَلْبُونٍ بِيَاءٍ تَبَـدَّلاَ

قوله: ومؤصَدَةٌ أوصَدْتُ « البيت . هذا هـو الفصـلُ الخـامسُ[١] وهـو قولُه تعالى: ﴿إِنَّهَا عَلَيهِم مُؤصَدَةٌ﴾ هو على قراءته[٢] مهموزٌ؛ لأنه يُقـالُ: آصَدْتُ البابَ[٣] وأَوصَدْتُهُ بمعنى أغلَقْتُهُ، فمَن قَالَ: آصدتُ، قال في اسـم المفعول: مؤصَدَة بالهمز،ومَن قال: أوصـدْتُ، قـال: مُوصَـدَة، فلـو أبدَلَـه لكان لفظُهُ كلفظه على لغةِ مَن هـو عنـده مِـن أَوصَـدْتُ، فبـترْكِ همـزِهِ يخرُجُ من لغةٍ إلى لغةٍ[٤].

وقوله: « مُؤصَدَةٌ » / مبتدأٌ خبرُه « يُشبِهُ » . ٢٩٨/أ

و« أَوصَدْتُ » مفعولٌ به، التقديـر: مؤصَـدَةٌ يُشـبِهُ مـادة أَوصَـدتُ إذا أُبدِلَ همزُهُ .

قوله: « تخَيَّرُهُ أهلُ الأداء مُعلَّلاً » الهاءُ تعود على الفصل المستثنَى كلِّهِ .

---

(١) المفردات للداني: ١٠٩ .

(٢) يعني أبا عمرو، وسائر القراء إلا حمزة في الوقف وورش في الحالين .

(٣) لغة في أوصدت .

(٤) قال في النشر: لأنه من آصدت؛ أي: أطبقتُ، فلوترك همزه، لخرج إلى لغة مـن هـو عنده من أوصدت. ٣٩٣/١ .
وقال في المفردات: وأما تحقيق الهمز فيه من أجل كراهـة الخـروج مـن لغـة إلى لغـة، لذلك موضعان؛ قوله: ﴿مؤصدة﴾ في البلد والهمزة، لأنه لو ترك الهمز فيهما لخـرج بذلك إلى لغة من يجعلها من الهمز، فيقال: آصـدتُ إلى لغـة مـن يجعلهـا مـن الـواو، فيقـال: أوصـدتُ، وهـي عنـده مـن الهمـز. ص: ١٧١، وانظـر التذكـرة ١/ ١٤٠، والتبصرة: ٣٠٥-٣٠٦ .

قال أَبُو جَعفرٍ[1]: واستثناؤُهَا اختيَارٌ منهم، لا أنَّ لَهُ أَصلاً في الرِّوَايةِ عن أبي عمرو .

وقَد قَرَأْتُ عَلَى شَيخِنَا أبي القاسم[2] رحمه الله من طريق ابن بَرْزَةَ[3] عن الدُّوريِّ عن اليزيدي تسهيلَ ماكان للجزم أو للبناء، فهذا الاستثناءُ[4] مِنْ ابْنِ مجَاهدٍ،[5] حكاهُ عنه أبو طَاهِرٍ[6] وأبو سَهلٍ[7] وغيرُهما، لا لأنَّهُ مَرويٌّ عَن أبي عَمرٍو، ألا تَرَى أنَّ الرِّوَايَةَ جَاءَت مُطلَقَةً غيرَ مُقيَّدةٍ باستثنَاءِ شَيءٍ مِن هَذِهِ المواضِعِ، مَعَ مَاذَكَرْتُهُ مِن رِوَايَةِ ابنِ بَرْزَة .

قالَ الحافِظُ أبو عَمرٍو[8] رحمه الله: الرِّوَايَةُ في استثناء هذِهِ المَوَاضِعِ مَعدُومَةٌ عن أبي عَمرٍو، وإنَّما استثنَاؤُهُ اختيَارٌ من ابن مجَاهدٍ، وبهِ آخُذُ،

---

(١) الإقناع ١/٤١١ .

(٢) الإقناع ١/٤١١ .

(٣) في النسختين: ابن بذْرة، وهو تصحيفٌ من اسم (ابن برزة)، وهو: محمد بن محمد بن برزة، أبو جعفر الأصبهاني، روى القراءة عرضاً عن أبي عمر الدوري، وعنه محمد بن أحمد الكسائي وغيره. الغاية ١/٥٩٦ .

(٤) في الإقناع: اختيار ابن مجاهد. ١/٤١١، والتيسير: ٣٧ .

(٥) قال ابن مجاهد: وإذا كان سكون الهمزة علامة للجزم لم يترك همزها مثل: ﴿أو ننسأها﴾ السبعة: ١٣٣ .

(٦) أحمد بن علي بن سوار، الأستاذ أبو طاهر البغدادي، مؤلف النشر في العشر، قرأ على خلق منهم الحسن بن أبي الفضل الشرمقاني، والحسن بن علي العطار وغيهرما، وعليه أبو سكرة العدني شيخ ابن الباذش، وأبو محمد سبط الخياط وخلق، توفي سنة ٣٩٦ هـ. الغاية ١/٣٩٠ بتصرف .

(٧) صالح بن إدريس بن شعيب، أبو سهل البغدادي الوراق، أستاذ ماهر ضابط متقن، قرأ على ابن مجاهد وغيره،وعليه عبد المنعم بن عبد الهادي بن غلبون وغيره، توفي سنة ٣٤٥ هـ. الغاية ١/٣٣٢ بتصرف .

(٨) الجامع ٢/٥٦٧، المفردات: ١٧١، والتيسير: ٣٧، والنشر ١/٣٩٨ .

وبذلك قرأتُ، وهذا مُـرادُ النّـاظمِ بقولـه: « تخَيَّرَهُ أهـلُ الأداء » ؛ أي: لم يَرَوا استثناءَ هذه الكَلِمِ، وإنما اختارَهُ أهلُ الأداء .

ونَصَـبَ « مُعَلَّلاً » علـى الحـالِ مـن الهـاء في « تخَيَّرَهُ » وتعليلُـهُ: مـا قدَّمناه قبلُ[1].

قوله: « وبارِئْكُمُ بالهمز » البيت، يُريدُ ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَـارِئِكُمْ﴾ و﴿عِنـدَ بَـارِئِكُمْ﴾ رُوِيَ فيهمـا عـن أبـي عمـرو اختـلاسُ الحركـة مـن طريـق البغداديِّين[2]، وهـو اختيارُ سيبويه[3]، ومن طريـق العراقيِّـين[4]، وغـيرِهِم

---

(١) قال المهدوي: وأما علته في ﴿مؤصدة﴾ فإنما همزه لأن ترك الهمز فيه يخرج مـن لغـة إلى لغة، وذلك أنك تقول: آصدت الباب وأوصدتُ، فأصل آصدت: أأصدت، فهو من ذوات الهمز مثل: أأمنت، وإذا ترك همزه خرج إلى اللغة الأخرى وهي أوصدت مثل: أوقيت، فلما قرأه على لغة الهمز، وكان ترك همزه يخرجه عن اللغة التي قرأ بها إلى لغة أخرى، حقق الهمزة. شرح الهداية لوحة: ٢٠ .

(٢) قال الإمام الشاطبي في فرش سورة البقرة:

وإسكان بـارئكم ويأمركم له ويأمرهم أيضاً وتأمرهم تـلا

وينصركم أيضاً ويشعركم وكم جليل عن الدوري مختلساً جلا

فالضمير عائد على الحـاء في البيـت قبلـه، وهـو أبـي عمـرو، فـروى الإسـكان عنـه السوسي، وروى الاختلاس والإسكان الدوري .

(٣) قال سيبويه: وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً وذلك قولك: يضربُها ومـن مأْمنك، يسرعون اللفظ، ومن ثم قال أبو عمرو: ﴿إلى بارئكم﴾، ويدلك على أنهـا محركة قولهم: من مأمنك، فيبينون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقق النـون. الكتـاب ٢٠٢/٤ .

وقال أيضاً: وكان أبو عمرو يختلس الحركة من ﴿بارئكم﴾ و﴿يأمركم﴾ وما أشـبه ذلك مما تولت فيه الحركات، فيرى من يسمعه أنه قد أسكن. هذه العبارة تنسب إلى سيبويه وليست في المطبوع من الكتاب، وهي في: الحجة للفارسـي: ٧٧/٢، التبيـان ٦٤/١،والدر المصون ٣٦٢/١ ، وانظر: إيضاح المشكلات: ٤٤/١ .

بالإسكان، وهو المرويُّ عن أبي عمرٍو دون غيره .

قال أبو عمرو[1]: وبذلك قرأتُ على الفارسيِّ عن قراءته على أبي طَاهِر . فأتى به النَّاظِمُ رحمه الله تعالى على قراءةِ مَن سَكَّنَه، وهو الاختيار[2].

وقال ابن مجاهد: غير أن أبا عمرو كان يختلس حركة الراء من ﴿يشعركم﴾. قال: ٢٦٥ . والقول ما أخبرتك به من أنه يؤثر التخفيف في قراءته كلها. السبعة:١٥٧.
و « يشعركم » تمثيل بالجزء على الكل من أخواتها، وقال في البقرة: ٤٢١: وقرأ في رواية العراقيين عنه بالاختلاس .
وقال في السراج في تعليقه على البيتين: ثم أخبر أن كثيراً ممن يوصف بالجلالة من العراقيين روى عن الدوري الاختلاس، وهي الرواية الجيدة المختارة: ١٩٨ .
وقال ابن أبي مريم: ومن روى عن أبي عمرو الإسكان في ذلك فإنه ظن الاختلاس إسكاناً؛ لقربه منه، فإن الإسكان في مثل هذا إنما بابه الشعر. الموضح ٢٧٦/١ .
قال ابن جني في الخصائص ٣٤٠/٢: ورواها سيبويه بالاختلاس، وإن لم يكن كانَ - يعني سيبويه - أزكى فقد كان أذكى، ولا كان بحمد الله مُزَنّاً بريبة، ولا مغموزاً في رواية.
قال أبو شامة: وهي الرواية الجيدة المختارة. وانظر إيضاح المشكلات ٤٤/١ .
قال الصفاقسي في الغيث: ٥٠: وجرى العمل بتقديمه - يعني الاختلاس - .
وقال الزجاج في المعاني المنسوبة إليه ١٣٦/١: وهذا رواه سيبويه باختلاس الكسرة، وأحسب أن الرواية الصحيحة ما روى سيبويه، فإنه أضبط لما روى عن أبي عمرو. وانظر حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد لابن هشام ٢٤٠/١-٢٤١، فقد ساق بيتي الشاطبي، وبين الخلاف بما يكفي . وكيفية الاختلاس: هو أن تأتي بأكثر الحركة، وهو ثلثاها .

(٤) في التيسير بدل العراقيين: الرقيين، والرقيون هم العراقيون .وانظر حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ٢٤٠/١ .

(١) الداني في التيسير: ٧٣، وفيه هذا النص من أوله إلى آخره .

(٢) ذهب الداني في اختياره الإسكان إلى الانتصار لهذا المذهب الذي رد بعض النحاة وطعن فيه كالمبرد، حيث زعم أن قراءة الإسكان عن أبي عمرو لحن، ونقل عن

وهَل يَجري مَجرى ما سُكِّنَ من الهمز فيُبدَلُ، أم يُستَثنَى ؟

فأخبَرَ أنَّ فيه مذهَبَين:

سيبويه أنه قال: إن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو؛ لأنه اختلس الحركة، فظن أنه أسكن، قال المحقق ابن الجزري في النشر ٢١٣/٢ وما بعدها، وذلك ونحوه مردود على قائله، ووجهها في العربية ظاهر غير منكر، وهو التخفيف، وإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة نحو: إبل وعضد وعنق ...الخ .

قال: مع أن سيبويه لم ينكر الإسكان أصلاً، بل أجازه، ولكنه قال: القياس غير ذلك.

وقد نقل قبل هذا كلام الحافظ الداني: والإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء، وهو الذي أختاره وآخذ به .

وقال أبو حيان في البحر ٢٠٦/١: وذلك إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة، فإنه يجوز تسكين مثل إبل، فأجرى المكسوران في بارئكم مجرى إبل. وانظر الحجة ٧٧/٢ وما بعدها، والخصائص ٣٤٠/٢، وإيضاح المشكلات ٤٤/١، واللباب ١١٠/٢، والزجاج في المعاني ١٣٦/١، والدر المصون ١٦٢/١، التبيان ٦٤/١، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ٢٤٠/١ وما بعدها .

قال في التذكرة ١٣٩/١: وكذا أيضاً بترك الهمزة من قوله تعالى: ﴿بارئكم﴾ في الموضعين من البقرة، فيبدلها ياء ساكنة، قال: ويبدلها ياء ساكنة كما يبدل همزة الذئب وما أشبهه .

قلت: تعقب ابن المحقق الجزري هذه القراءة بقوله: وانفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه بإبدال الهمزة من ﴿بارئكم﴾ في حرفي البقرة بإحالة قراءتها بالسكون لأبي عمرو ملحقاً ذلك بالهمز الساكن المبدل، وذلك غير مرضي؛ لأن إسكان هذه الهمزة عارض تخفيفاً، فلا يعتد به، وإذا كان الساكن اللازم حالة الجزم والبناء لم يعتد به، فهذا أولى. وأيضاً فلو اعتد بسكونها وأجريت مجرى اللازم، كان إبدالها مخالفاً أصل أبي عمرو، وذلك أنه كان يشتبه بأن يكون من (البَرَا) [هكذا رسمت في النشر] والصحيح أن ترسم بالألف المقصورة. انظر اللسان (برى)، وهو التراب، وهو فقد همز ﴿مؤصدة﴾، ولم يخففها من أجل ذلك مع أصالة السكون فيها، فكان الهمز في هذا أولى، وهو الصواب والله أعلم. النشر ٣٩٣/١ .

أحدهما: التَّحقيقُ، وهو الذي يُريدُ في قوله: «وَبَـارِئْكُمْ بـالهمز حـالَ سُكُونِهِ»، كأنه استثنى له « بارئكُمْ » في حال كونه مهمُوزاً، لا حالةَ كونه مُختلَساً .

والمذهبُ الثَّاني: إلحاقُهُ بسائر السَّواكن فيُبدَلُ، وهوالذي حكـاه عـن ابن غَلْبُون[1] في قوله: « وقال ابنُ غلبون بياء تَبدَّلا » .

وحُجَّةُ[2] مَن أبدَلَ الهمزةَ هنا: مراعاةُ اللفـظِ أنَّهـا سـاكنةٌ، فأَجرَاهَـا مُجرَى السَّاكنة مُطلَقاً.

٢٩٩/أ وحُجَّةُ[3] مَـن حَقَّقَـهُ / ـ وإن كـان سـاكناً ـ أنَّ سـكونَه إنمـا كـان للتَّخفيف، كأنهم كرهوا فيه تـوالي كسـرَتَين؛ لأنـه علـى صورةِ « إبِـل » فكما يقولون: إبْل تخفيفاً، قالوا: بـارِئْكُم، فالحركـةُ علـى هـذا مُرَادةٌ في الهمزَةِ، وهو لا يُبدِلُ المتحركة، ألا تراهم قالوا: شَقْيَ، و لم يقولوا: شَقْوَ، والأصل: شَقِوَ؛ لأنه من الشَّقاوة، فقُلِبَت الواوُ ياءً؛ لانكسـار مـا قبلهـا، فلما أُسكِنَت القافُ تخفيفا، لم يرُدَّ الواوَ؛ لأن زوالَ حركـةِ القـاف إنمـا كان للتَّخفيف، فكأنه متحرِّكٌ .

---

(١) انظر: التذكرة: ١/١٨٧ .

(٢) انظر الكتاب ٣/٥٤٣-٥٤٤ .

(٣) انظر الحجة للفارسي ٢/٧٦-٨٥، والكشف ٢/٢٤٠-٢٤٢، والموضح ١/٢٧٦، والبحر المحيط ١/٢٠٦، والكتاب، قال: وقد يسكن بعضهم في الشعر ويشم، وذلك قول الشاعر أمرئ القيس:

فاليوم أشربْ غير مستحقب ... إثماً من الله ولا واغـل

فأسكن الباء من المضارع المجرد. الكتاب ٤/٢٠٤ .

وقال السفاقسي: بالإسكان طلباً للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات وأخـرى إن تماثلت كيأمركم، وهـي لغـة بـني أسـد وتميـم. وإذا جـاز إسـكان حـرف الإعـراب وإذهابه في الإدغام فإسكانه أولى. الغيث: ٥٠ .

وَوَالاهُ فِي بِيْرٍ وَفِي بِيْسَ وَ(رْشُــهُمْ)

وَفِي الذِّيْبِ (وَرْشٌ) وَ(الكِسَائِي) فَأَبْدَلاَ

ذَكَرَ في هذا البيت ثلاثَ كَلِمٍ مهمُوزةِ الأصل، أخبَرَ أنَّ السوسيَّ يُبدِلُها كلَّهَا، وهي: و﴿بِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ﴾ ولفظُ « بِئسَ » كيفما كان، أعني بئس وبئسما؛ (إذا كان فعلاً لا اسماً)، ولفظُ « الذِّئب » في سورة يوسف ﷺ، والسُّوسيُّ في هذه الكَلِمِ على أصله من إبدال[١] كلِّ ساكنةٍ، إلا أنَّ وَرْشاً[٢] وافقَهُ في « بئرٍ » وفي « بئس » ووافقه الكِسَائيُّ ووَرشٌ[٣] في لفظ « الذئب » وليس من أصل وَرشٍ إبدالُ الهمزة عَيناً، وليس من أصل الكِسَائيِّ إبدالَ الهمزة لا فاءً ولا عيناً ولا لاماً، فلذلك قال النَّاظِمُ:

وَوَالاَهُ فِي بِئرٍ وفِي بِئسَ وَرشُهُمْ

أي تابعه .

وقولـه: « وفي الذِّئـبِ وَرشٌ والكِسَـائي » ؛ أي: ووَالاَهُ في « الذئـب » وَرشٌ والكِسَائيُّ فأبدَلاَه مثلَه[٤] .

---

(١) انظر التيسير: ٣٦-٣٧ .

(٢) المصدر نفسه: ٣٥ .

(٣) قال الداني: وتابعه الكسائي - يعني ورشاً - على الذيب وحده، فترك همزه. التيسير: ٣٥ .

(٤) قال ابن بري:

أبدل ورش كل فاء سكنت   وبعد همز للجميع أبدلت

ثم قال:

وأبدل الذيب وبير بيس   ورش ورئيا بإدغام عيسى

وانظر تعليق الشارح عن القصد: ١٨٨، ١٩٣، ١٩٥ .

وقال الداني: وسهل ورش أيضـاً الهمـزة مـن بئـس وبئسـما والبئـر والذئـب ولئـلا. التيسير: ٣٥.

وحُجَّةُ وَرشٍ[1] في استثنائه ﴿وَبِئرٍ مُعَطَّلَةٍ﴾ اتِّبـاعُ الأثرِ والجمـعُ بـين اللغتين .

وفيـه وُجَيـهٌ: وذلـك أنهـم قـالوا في تكسـيره[2]: بِئَـارٌ وأَبْـآرٌ وآبــارٌ، والأصْلُ: أبْآرٌ، لأنَّ الهمزةَ في الواحد عَـينٌ، فيجـب أن تكـونَ في الجمـع كذلك، ثم قلبوا الكلمةَ؛ فقدَّمُوا الهمزة وأخَّرُوا الياءَ، فقالوا: أَأْبار، فوزْنُهُ على الأصل: أَفْعَالٌ، وعلى اللفظ أَعْفَالٌ، ثم أُبدِلَت الهمزةُ أَلِفاً؛ لسكونها وانفتاح ماقبلها، فصار: آبـار، فلمـا كـانت هـذه الهمـزةُ تُغيَّرُ في الجمـع بالقلب والإبــــدال، غيَّرُوها في الإفراد بالإبدال؛ ليَجرِيَ الواحدُ مَجرَى الجمع، كما / يجري الجمعُ مَجرَى الواحد، قالوا، دِيَم[3]، والأصلُ: دِوَم، ٣٠٠/أ
لأَنَّهُ (مِن دامَ يَدُومُ) فأبدلوا الواوَ ياءً في الجمع؛ لتجرِيَ الواوُ فيه مَجرَاهـا

(١) انظر الحجة للفارسي ٢٨٢/٥ .

(٢) قال سيبويه: وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فِعْلاً) فإنه إذا كسِّر على مـا يكـون لأدنى العدد كسِّر على (أفعْال)، ويجاوزون به بناء أدنى العدد، فيكسَّر على (فعـول وفعال). ثم قال: وأما الفعـال نحـو: بْئر وأَبْآرٍ وبِئَـارٍ ... الخ. الكتـاب ٥٧٤/٣-٥٧٥ .

(٣) ديَم كقِرَب: جمع دِيمة: مطر يدوم . غيرت الواو في الجمع لتغيرهـا في الواحـد. قـال ابن جني: ومن التدريج في اللغة قولهم: دِيمةٌ ودِيَمٌ، وحكي: دامت السماء تَديمُ دَيماً، قال ابن سيدة: فإن صح هذا الفعل اعتد به في الياء، ودوَّمَت وديَّمَت .
قال ابن جني: هو من الواو لاجتماع العرب طُرّاً على الدوام، وهـو أدوم مـن كـذا، ثم قالوا: وقد تجاوزوا لما كثُر وشَاع إلى أن قالوا: ودوَّمتِ السماءُ وديَّمتِ السـماءُ، فأما دوَّمت فعلى القياس، وأما ديَّمت فلاستمرار القلب في دِيمـةٍ ودِيَـمٍ، وأنشـد أبـو زيد:

هـو الَجوادُ ابن الجـَوادِ ابنِ سَبَل
إن ديَّمُوا جادوا وإن جادوا وبَلْ

قال: ويروى: دوموا، ثم قال: والصواب ما ذكرنا .

في الواحد وهو دِيمة، والأصلُ: دِوْمَة، فقُلِبَت الواوُ ياءً؛ لسكونها وإنكسارِ ما قبلها، فهذا إبدالٌ قياسيٌّ[١]، وإبدالها في الجمع على غير القياس؛ لأنها متحركةٌ، وإنما أُبدِلَت فيه ليجريَ الجمعُ مَجرَى الواحد .

وحُجَّتُه[٢] في استثناء (بيس) - إذا كان فعلاً -: أنه فعلٌ كثيرٌ فيه التَّغييرُ، فغَيَّرَ همزَتَه؛ لأنَّ التَّغييرَ يَأنَسُ بالتَّغيير، وذلك أنَّ أصلَه: بَئِسَ كشَهِدَ، ويجوزُ فيه لغاتٌ أربعٌ[٣]:

الأولى: الأصلُ بَئِسَ .

والثَّانيةُ: الإسكانُ تخفيفاً .

والثَّالثةُ: إتباعُ الفاءِ العينَ؛ فيُقال: بِئِسَ .

والرَّابعةُ: الإسكانُ بعد ذلك تخفيفاً فيُقالُ: بِئْسَ .

وهكذا كلُّ ما كان ثلاثياً على فَعِلَ اسماً أو فعلاً، تجوزُ فيه أربعُ اللغات كشَهِدَ وفَخِذ، يُقالُ فيهما: شَهِد وشَهْدَ وشِهِد وشِهْدَ، وفَخِذٌ

(١) قال ابن جني: وأما بِيْس بغير همز على وزن فِعل، فيحتمل أمرين:
أحدهما: أن يكون أراد مثال فِعْل، فيكون كما جاء من الأوصاف على فِعل نحو: نِضْو ...الخ، قال: وأصله الهمز كقراءة مَن قرأ: (بئس) بالهمز، إلا أنه خفف فأبدل ياء فصارت (بيس) كبيرٍ وذيبٍ فيمن خفف .
والآخر: أن يكون أراد فَعِلاً، فأصله بَئِسَ كمَطِرَ وحَذِرَ، ثم أسكن، ونقل الحركة من العين إلى الفاء كالعبرة فيما كان على فَعِل، وثانيه حرف حلق كفَخِذ، فصار إلى بِئس، ثم خفف فقال: بِيْس على ما مضى. المحتسب ٢٦٥/١ .

(٢) انظر الحجة للفارسي ٩٩/١-١٠٢، ومعاني القراءات للأزهري ٤٢٧/١ .

(٣) قال السيرافي: نعم وبئس فعلان ماضيان موضوعان للمدح والذم، فنعم للمدح العام، وبئس للذم العام، ومبناهما على فعِلَ في الأصل، وفي كل واحد منهما أربع لغات: فَعِل وفِعِل وفِعْل وفَعْل. انظر هذا باب ما لا يعمل في المعرف إلا مضمراً الكتاب ١٧٥/٢، هامش (٤) .

وفَخْذٌ وفِخِذٌ وفِخْذٌ، فهذه وجوهٌ من التغيير، وكونُهُ لا يتصرَّفُ، تَغْييرٌ آخَرُ، والتزامُهُم فيه إحدى اللغاتِ الجائزاتِ تَغييرٌ، فلما كَثُرَ فيه التَّغييرُ، غيَّرهُ بالإبدال، والله أعلم . هذا مع اتِّباعِ الأَثَرِ، والاقتداء بالرِّواية .

وإنما هذا تعليلٌ بعد السَّماعِ، ومن شَأن العرَبِ أنها تجتزئُ بالتَّغييرِ على ما وُضِعَ على التَّغيير؛ ألا تراهم يرخِّمُونَ الاسم العلَمَ كجعفر، ولا يرخِّمُون نحو: غلام، وماذاك إلا أنَّ الأعلامَ وُضِعَت في كلامهم على التَّغيير؛ لأنها وُضِعَت أوَّلاً منقولةً عن مسمَّياتها، فهذا أوَّلُ تغييرٍ فيها، ولذلك يَحكُونَهَا[1] بِمَن إذا قال القائلُ: رأيتُ زيداً، قلتَ له: مَن زيداً، وإذا قالَ: مرَرْتُ بزيدٍ، قال: مَنْ زيْدٍ، فيجعَلُونَ الخبر مخالفاً للمبتدأ ويغيِّرُونَه؛ لأنه عَلَمٌ، ولو قال: رأيتُ الرَّجُلَ، ومررتُ بالرجلِ، لقالَ - مستفهماً -: مَن الرَّجُلُ ؟ فيُعرِبُ، ولا يَحكِي، لأنه ليس بعَلَم، وكذلك يُميلُون « الحجَّاج » إذا كان علَماً، وإن لم يكن فيه مُوجِبُ الإمالة، وماذاك إلا لأنَّهُ عَلَمٌ[2].

---

(١) قال سيبويه في باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمتَ عنه بمَنْ في الكتاب ٤١٣/٢ : اعلم أن أهل الحجاز يقولون: إذا قال الرجل: رأيتُ زيداً؟: مَن زيداً، وإذا قال: مررت بزيدٍ قالوا: مَن زيدٍ؟، وإذا قال: هذا عبد الله قالوا: مَن عبدُ الله ؟

(٢) وفيها من القراءات الآتي: قال الداني في التيسير: ١١٤ : نافع: ﴿بعذابٍ بِيسٍ﴾ بكسر الباء من غير همز مثل: عيس، وابن عامر بكسر الباء وهمزة ساكنة بعدها، وأبو بكر بخلاف عنه: ﴿بَيْئَس﴾ ... الخ قال: والباقون: بَئِيس مثل رئيس .
قال الشَّاطبي:

وبِئْـــس بياء (أ)م والهمز (كـ)ـهفه
ومـــثـــل رئيس غيرُ هذين عوَّلا
وبَيْئَسٍ اسكِن بين فتحتين (صـ)ـادِقا بخُلف
وخفِّف بمســــكون (صَـ)ـفا ولا

وحُجَّتُهُ[١] في استثنائه لفظَ « الذِّئب » اتِّبَاعُ الأثر والجمعُ بين اللغتين.

وفيه وُجَيهٌ: وذلك أنه على وزن (فِعْل)، وقياسُ[٢] فِعْل في التكسير أنْ يُكسَّرَ في التقليل على (أفعال) وفي الكثير على (فُعُول) قالُوا: حِمْلٌ وأحَمَالٌ وحُمُول، وعِدْلٌ / وأعدَالٌ وعُدُولٌ[٣]، وجِذْعٌ وأجذَاعٌ وجُذُوعٌ، وعِرْقٌ وأعرَاقٌ وعُرُوقٌ، وعِذْقٌ وأعذَاقٌ وعُذُوقٌ[٤]. ٣٠١/أ

وقالوا في « الذِّئب » في القليل: أَذْؤُبٌ، ولم يقولوا: أذْءَابٌ، وقالوا في الكثير: ذِئَابٌ وذُؤْبَانٌ، ولم يقولوا: ذُؤُوبٌ.

فلما لم يَجرِ في الجمع على ما استقرَّ لنظائره، لم يُجرِهِ وَرشٌ في الإفراد على ما استقرَّ لنظائره من نحو: كَأس وشَأْن، وكدَأْب، مما الهمزةُ فيه عينٌ ساكنةٌ.

وليس ما يقولُهُ القرَّاءُ: إنه مشتقٌّ من ذَابَ يَذُوبُ بصحيحٍ؛ لظهور الهمزة فيه في ذِئَابٍ وأذؤُبٍ وذُؤبَانٍ.

وحُجَّةُ[٥] الكِسَائيِّ في تركه همزَ « الذِّئب » اتِّبَاعُ الأثرِ، والجمعُ بين اللغتين[٦].

---

(١) انظر الحجة للفارسي ٤/٤٠٨-٤٠٩ .

(٢) النص من سيبويه بتصرف. الكتاب ٣/٥٩٤-٥٩٥ .

(٣) الكتاب ٢/١٠٢، والعديل: ما عادلك من الناس، والعِدل لا يكون إلا للمتاع. قال الفيروز أبادي: بالكسر: نِصف الحِمل يكون على أحد جنبي البعير . وقال الأزهري: العِدل اسم حِمل معدول بحمل أي: مسوَّىً به، ج: أعدال وعدول عن سيبويه .

(٤) عذق: بالكسر الكِباسة، وهي القنو منها، وهي العرجون بما فيه من الشماريخ، والعنقود، نقله الليث . أو هو إذا أكل ما عليه، نقله ابن عباد، ج أعذاق وعذوق .

(٥) انظر الحجة للفارسي ٤/٤٠٨-٤٠٩، والموضح ٢/٦٧٣-٦٧٤ .

(٦) انظر النشر ١/٣٩١-٣٩٣ .

وَفِي لُـؤْلُـؤٍ فِي العُرْفِ وَالنُّكْرِ (شُعْبَةٌ)
وَيَأْلِتْكُمْ (الـــدُّورِيُّ) وَالإِبْدَالُ يُجْتَلاَ

تابعَ شُعبَةٌ السُّوسيَّ على الإبدال في لفظ « لؤلـوء » واللؤلـؤ: المعـرَّفُ والمَنكَّرُ[1]، وهذا معنى قولِه: « وفي لُؤلُؤ » في العُرفِ والنُّكرِ شُعبَةٌ » ؛ أي: وتابعَ السُّوسيَّ في « لؤلؤ » في حال كونه معرَّفاً ومنكَّراً شُعبَةٌ .

وحُجَّتُهُ[2] في ذلك: اتِّبَاعُ الأثرِ، والجمعُ بين اللغتين، وكأنه خصَّ هذا الموضعَ بالإبدال؛ لاجتماع همزتين وإن كان بينهما حائلٌ، وخصَّ السَّاكنة بالإبدال؛ إمَّا لأنها أثقَلُ، وإمَّا لأنها تجري على قياسٍ واحدٍ في التَّغيير . ثم قال:

« ويأْلِتْكُمُ الدُّوريُّ والابدَالُ يُجتَلاَ » .

قرأَ أبو عمرو[3] ﴿وَيَأْلِتْكُمْ﴾ بهمزةٍ ساكنةٍ بعد اليـاء، فعلى مذهـب السُّوسيِّ يُبدِلُها ألفاً، وعلى مذهـب الدُّوري يحقِّقُهَا كما قلناه في أوَّلِ الفصل لهما، فقولُه: « ويَأْلِتْكُمُ الدُّوري » يقولُ: قرأهُ الدُّوري هكذا، كما لفَظ به، وهذا من باب قولِهِ:

وَباللَّفظِ أستَغنِى عن القَيدِ إنْ جَلاَ

ثمَّ قال: « والابدالُ يُجتَلاَ » يقولُ: أَبدَلَ الهمزةَ السَّاكنة صاحبُ ياء (يُجتَلاَ) ويُفهَمُ من هذا كلِّهِ أنَّ الباقين لا يَهمِزُون؛ لأنَّ تركَ الهمز ضدُّ الهمز .

---

(١) انظر التيسير: ١٥٦ .

(٢) انظر الحجة للفارسي ٥/٢٦٧-٢٦٨ .

(٣) التيسير: ٢٠٢ .

ومعنى « يُجتَلاَ » يُنظَرُ إليه، فجُلُـوُّهُ يُشـيرُ / إلى ظهـورِ الإبـدال ٣٠٢/أ
وانكشافه وشُهرَتِهِ .

وحُجَّةُ[1] مَن هَمَزَ « يألِتْكُمُ » أنه عنده مِن قولك: أَلَتَهُ حقَّهَ يألِتُهُ أَلْتًا؛ إذَا نقَصَهُ .

وحُجَّةُ[2] مَن لم يهمزْهُ: أنه عنده مِن لاتَهُ حقَّهُ يَليتُهُ؛ نَقَصَـهُ، ويُقـالُ: أَلاَتَهُ يُليتُه[3] ، ويحتمِلُ أن يكونَ من قولك: وَلَتَهُ حقَّهُ يَلِتُهُ وَلْتاً[4] .

فهـو علـى الأَول محـذوفُ اليـاءِ الـتي هـي عـينٌ، لالتقـاء السَّـاكنين؛ سُكونِهَا وسكونِ التَّاء بعدها للجازم، نظيرُهُ: لم يبِعْ، ووزنه على اللفـظ: يَفِل .

وهو على الثَّـاني محـذوفُ الفـاء، والأصـلُ: يَولِتْكُـم، فحُذِفَـت اليـاءُ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ، نظيرُهُ: لم يَعِدْ، ووزنُهُ على اللفظ: يَعِل .

وموضعُ قولِهِ: « ويألتكُم » : نصـبٌ، بـه يرتفـعُ « الـدُّوري » التقديـرُ: وهَمَزَ يَألِتْكُم الدُّوري .

* * *

(١) انظر الحجة للفارسي ٢١٠/٦، وقال أبو زيد: وقالوا: ألته السلطان مالـه يألِتُـهُ ألْتـاً، مثل: ضربه يضربه ضرباً إذا نقصه، وقوم يقولون: لاتَ يليتُ لَيتاً ولِتُّ الرجـلَ أَلِيتُـهُ لَيتاً؛ إذا عمَّيتَ عليه الخبر، فأخبرته بغير ما سألك عنه. النوادر: ١٩٧ .

(٢) انظر النوادر: ١٩٧، والحجة ٢١١/٥ .

(٣) انظر التاج (ألت) .

(٤) انظر التاج (ولت) .

وَوَرْشٌ لِيَلاَّ والنَّسيءُ بيَائِهِ وَأَدْغَمَ في يَاءِ النَّسيِّ فَثَقَّلا

يقول: قرأَ وَرشٌ ﴿لِئَلاَّ﴾ حيث كانَ بياءٍ مفتوحةٍ بدلاً من الهمزة[1]، وقرأَ ﴿النَّسِيءَ﴾ بياءٍ مشدَّدةٍ، وقرأ الباقون ذلك بتحقيق الهمزة[2] .

فأمَّا ﴿لِئَلاَّ﴾ فأصلُه: أَنْ لا، دخلَت عليها لامُ الجرِّ فصار: لأَنْ لاَ، فأُدغِمَت النُّونُ في اللام، فصارَ: لأَن لاَّ، ثمَّ سَقَطَت النُّونُ لأجل الإدغام، وكُتِبَ بالياء على مُرادِ الاتصال فصار: لِئَلاَّ[3] نحو: نَاشِئَة ومِئَر[4] .

وإنَّما أبدَلَهُ وَرْشٌ[5] دُونَ غَيره مِنَ الكَلِم؛ لِكَثْرَةِ دَورِهِ في كلام العربِ، مع كونه مُؤلَّفاً من ثلاثِ كَلِمٍ، ألا تراهم كثيراً ما يقولون: فعلتُ هذا لِئلاَّ يكونَ كذا .

وَقَالُوا: أَيْشٍ هَذَا[6]، يُريدون: أَيَّ شَيءٍ هَذَا، فَحَذَفُوه؛ لِكَثْرَة الاستعمال .

وقالوا: لا أَدْرِ، والأصلُ: لا أدري[7] .

---

(١) انظر التيسير: ٣٥، وقال ابن آجروم في البارع:
قَرا لِيلاً ورشُــهم باليَاء
كذا الشيء مُدغما واللاَّءَ

(٢) المصدر نفسه: ١١٨، قال ابن بري:
وإنما النسيءُ ورشٌ أبدله ولسكون الياء قبلُ ثقَّلَهْ

(٣) انظر الحجة للفارسي ٢٤٤/٢، والأزهية: ٧٠-١٧٨، والدر المصون ١٧٧/٢، والموضح ٣٠٥/١، والكشف ٢٦٩/١ .

(٤) انظر الأفعال لابن القوطية: ٢٢٩ مير، والكتاب ٥٤٣/٣، وهي جمع مئرة؛ العداوة والنميمة .

(٥) قال ابن مجاهد: روى ورش عن نافع: أنه لم يهمزها. السبعة: ١٧٢، وقال ابن الجزري في النشر ٣٩٧/١، واختص الأزرق عن ورش بإبدال الهمزة ياء في (لئلا) في البقرة والنساء والحديد .

(٦) قال السهيلي في النتائج: ١٩٧: ... كما قالوا: أيشٍ يريدون: أيَّ شيء؟ .

(٧) قال سيبويه في باب ما يكون في اللفظ من الأعراض، فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك لم يك ولا أدرِ وأشباه ذلك. الكتاب ٢٥/١، وانظر معاني القراءات للأزهري ١٤٢/٣-١٤٣. واللسان (درى) .

وقالوا: لا أُبَالِ[1]، والأصل: لا أُبَالي، فحذفوا الياءَ وإن لم يكن جازمٌ، وماذاك إلا للكَثْرَةِ .

وَأَمَّا ﴿النَّسيءُ﴾، فأصلُهُ الهمزُ؛ لأنه مأخوذٌ من: أَنْسَأَ الله عزَّ وجلَّ في أَجَلِهِ، ونَسأَ بمعنى أَخَّرَ[2]، وهو مصدَرٌ نحو: الزَّفير والشَّهيق .

وإنما أبدَلَهُ وَرشٌ جمعاً بين اللغتين مع اتِّبَاعِ الأثر، ولما أُبدِلَت فيه الهمزةُ ياءً أُدغِمَت فيها الياءُ التي قبلها على قياس البدلِ، على ما نبيِّنُهُ في باب وقف حمزةَ وهشَامٍ على الهمزِ إن شَاء الله تعالى[3] .

٣٠٢/أ / وارتفَعَ « وَرشٌ » بفعلٍ مضمَرٍ فاعلاً، التقديرُ: وقَرَأَ وَرشٌ لِئلاً .

وبيائه: حالٌ من المفعول .

و « النَّسيءُ » مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ التقديرُ: والنَّسيءُ كذلك بِيَائه[4].

* * *

وَإِبْدَالُ أُخْرَى الهمْزَتَينِ لِكُلِّهِم إِذَا سَكَنَتْ عَزْمٌ كَآدَمَ أُوهِلاَ

يقول: إذا اجتمعتْ همزتان من كلمةٍ واحدةٍ، والثَّانيةُ منهما ساكنةٌ، فلا بدَّ من إبدال الثَّانية من جنس حركةِ الأُولى، فتقول: آمنَ، وأُوتِيَ، وإيتَاء، والأصل: أَأْمَنَ، وأُؤْتِيَ، وإئْتاء؛ لأنه مِن أَمِنَ، وأَتَى .

وإنما أُبدِلَت الهمزةُ هنا إجماعاً[5] لكراهية التقاءِ الهمزتين، بخلاف

(١) قال سيبويه: وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف، فحذفوا كما قالوا: لم أُبَل، ولم يكُ، ولا أدرِ . الكتاب ٢٥٦/٢ .

(٢) انظر الأفعال لابن القوطية: ١٠٨ .

(٣) الباب الثاني عشر من الشاطبية بعد المقدمة .

(٤) انظر الحجة للفارسي ١٩١/٤-١٩٤ .

(٥) انظر الكتاب ٥٤٩/٣، والحجة للفارسي ٢٨٦/١، والكشف ٨١/١ .

«أأنذرتهم» وبابه؛ لأنَّ الهمزتين فيه في الحقيقة من كلمتين[١]، وقد بيَّنا ذلك فيما تقدَّمَ .

وقولُ النَّاظم « عَزْمٌ » بمعنى: لا بدَّ منه لكلِّ القرَّاء .

وقوله: « أخرَى » يريدُ الثَّانية .

وقوله: « كآدَمَ أُوهِلاَ » مثَّلَ به مثالين من الباب، و لم يأتِ بالثالث[٢]، وهو أن تكونَ الأُولى منهما مكسُورة .

قلتُ: وكذلك إبدالُ الثَّانية عَزمٌ لكلِّ القرَّاء، لذا سُكِّنت الثَّانيةُ، وكانت الأُولى همزةَ وصلٍ نحو: ﴿إيذَن لي﴾، و﴿إيتِ بقرآن﴾، و﴿أوتمن﴾ وشبهه، والأصل: إئْذَن، وإئْتَ، واؤْتُمِن، فتبدَلُ الثَّانيةُ ياءً مع الكسرة وَوَاواً مع الضَّمَّة، فإذا سَقَطَت الأُولى (التي هي همزةُ الوصل) بقيت الثَّانيةُ ساكنةً، يختلفُ القرَّاءُ في تحقيقها وتسهيلها على حسب ما تقدَّمَ في الهمزة المفرَدَة.

فأمَّا في الابتداء، فلا خلافَ في إبدالها للجميع كما قلناه[٣].

واختُلِفَ في وزن آدَمَ، فقيل: أفعَل، ثم أُبدِلَت الهمزةُ الثَّانيةُ ألفاً لانفتاح الأولى قبلها، وهو مشتقٌّ من الأُدْمَة، أو من: أديم الأرض[٤]، فهو لا ينصرفُ للتعريف ووزن الفعل، وعلى هذا أخذَه النَّاظِمُ رحمه الله.

---

(١) انظر الكشف ١/٧٠-٧٦، والحجة للفارسي ١/٢٧٤ وما بعدها .

(٢) انظر الكنز عند شرح البيت، والإبراز ٤٠٠ وما بعدها .

(٣) قال الأنباري في الإيضاح: وقد أجاز الكسائي أن يثبت الهمزتين في الابتداء، فأجاز للمبتدئ أن يقول: إأْت بقرآن، بهمزتين، قال: وهذا قبيح؛ لأن العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة ...

(٤) انظر الكتاب: ٣/٥٥٢، وانظر: الأفعال لابن القوطية: ٨، ١١، وانظر: السر: ٥٧٩ - ٦٦٥ - ٦٦٦ ، وشرح الملوكي: ٢٢٨ .

وقيل هو أعجميٌّ ووزنُهُ: فاعَلَ، نحو: شالَخَ، وفَالغ، فهو لا ينصرفُ للتعريف والعُجمَة، وهمزتُهُ الأُولى أصليةٌ[1].

قلتُ: الظَّاهرُ الوجهُ الأول؛ لأنَّ الهمزةَ إذا وقعت أوَّلاً فيما عُودِلَ بها أربعَةُ أحرفٍ، كانت زائدةً حتى تقومَ دلالةٌ على أصالتها؛ لأنها كذلك صحَّت زيادَتُهَا فيما عُرِفَ اشتقاقُهُ / نحو: أحمر، وأخضَر، وأشهَب، ٣٠٤/أ

وأحمد، وأجمَل منك، لأنه من الحمرة والخضرة والشُّهبة والحمد والجمال.

فما لا يُعرَفُ له اشتقاقٌ، حُمِلَت فيه على الزيادة حتى تقومَ الدلالةُ على أصالتها نحو قولهم: أفكَل[2] وأيدَع[3]، الهمزةُ فيهما زائدةٌ.

---

(١) قال الحلبي: فيه ستة أقوال، أرجحها: أنه اسم أعجمي غير مشتق، ووزنه فاعَلَ كنظائره نحو: آزَرَ وشالخ، وإنما منع من الصرف للعلمية والعجمة الشخصية.
الثاني: أنه مشتق من الأدمة، وهي حمرة تميل إلى السواد.
الثالث: أنه مشتق من أديم الأرض، وهو أوجَهها، ومنع من الصرف على هذين القولين للوزن والعلمية.
الرابع: أنه مشتق من أديم الأرض أيضاً على هذا الوزن - أعني وزن فاعَلَ - وهذا خطأ؛ لأنه كان ينبغي أن ينصرف.
الخامس: أنه عبري من الإدام وهو التراب.
السادس: قال الطبري ٤٨٢/١: إنه في الأصل فِعْل رباعي مثل: أكرَمَ، وسمي به لغرض إظهار الشيء حتى تعرف جهته.
قال الحلبي: والحاصل أن ادعاء الاشتقاق فيه بعيد؛ لأن الأسماء الأعجمية لا يدخلها اشتقاق ولا تصريف. الدر المصون ٢٦٢/١، وانظر اللباب: ٣٠٧/٢.

(٢) على أفعل: الرِّعدة من برد أو خوف، وموضع. انظر الكتاب ١٩٤/١، ١٩٥/٣، ٢٨٨، ٣٠٨/٤، والمقتضب: ٣٤٠/٣، ورسالة الملائكة: ٨٧.

(٣) أيدع: صبغ أحمر: الزعفران، دم الأخوين، وأيدع الحج على نفسه أوجبه. اللسان (يدع) الكتاب ١٩٤/١.

وإن لم يُعرَفْ له اشتقاقٌ ووزنُهُما أفعَل: فلو سمِّيَ بهما رجُلٌ، لامتنع صرفُهُ للوزن والتعريف .

وأما ما قامت الدلالةُ على أصالة الهمزة فيه فنحو: أيصر[١]، قالوا في الجمع: آصار فحذفوا الياءَ، وقالوا: أولَق[٢] وهو الجُنون، والهمزةُ فيه أصلية لقولهم: رجلٌ مألوقٌ، فأثبتوا الهمزةَ، وحذفوا الواو، فسبيلُ همزة آدمَ أن تكونَ هكذا .

فإن قلتَ: هو مشتقٌّ من الأُدمَةِ، أو من أديمِ الأرض، فالهمزةُ أصليَّةٌ؟

فالجوابُ أن تقول: هو على وزن أفعَل، والهمزةُ التي في الأُدمةِ هي السَّاكنةُ من آدم، أُبدِلَت لاجتماعها مع الأُولى .

وقوله: « أُوهِلَ »[٣]: الواوُ فيه بدَلٌ من همزةٍ هي فاءُ الفعلِ، مبنيٌّ من أَهْل، يُقالُ: آهَلتُ فلاناً: جعلْتُ له أهلاً[٤]، كما تقولُ: [سَوَّفتُ] فلاناً،

---

(١) حبل صغير قصير يُشَد به أسفل الخباء إلى وتد،وكساء فيه الحشيش.اللسان (أصر) .

(٢) انظر الكتاب ١٩٥/٣، وقال سيبويه في ٣٠٨/٤: وأما أَوْلَقَ فالألف من نفس الحرف، يدلك على ذلك قولهم: أُلِقَ الرجل، وإنما أولَقٌ فوعَل، ولولا هذا الثبت لحمل على الأكثر .

وفي اللسان (ولق) الأولق كالأفكل: الجنون .

(٣) ليس في القرآن هذا اللفظ..

(٤) قال سيبويه: تقول: مكان آهل؛ أي: ذو أهل، وقال ذو الرُّمة:

إلى عطَنٍ رحْبِ المباءَةِ آهِلِ

ويجمع على أهَلات قال المخبَّل:

وَهُمْ أهَلاتٌ حولَ قيسِ بنِ عاصم إذا أدلجوا بالليل يَدْعُون كَوْثراً

انظر الكتاب ٦٠٠/٣ .

قلتَ له: سوفَ أفعَلُ كذا(١).

وارتفاعُ قولِه: « إبدالُ » بالابتداء .

و « عَزْمٌ » خبرُهُ ؛ أي: ذو عَزمٍ، أو معزومٌ عليه، أو جَعَلَهُ نفسَ العَـزْمِ مبالغَةً .

وقولُه : « كآدم » : خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، تقديره: وذلك كآدَمَ .

و « أُوهِلَ » : معطوفٌ على حذفِ حرفِ العطف منه .



(١) في الكتاب ٤/٢١٢ قال: ـ يعني تَميم ابنَ مقبل ـ :

لو ســـــاوَفَتْنا سيوفٌ من تحيَّتِها   سَوفَ العَيُوفِ لَرَاحَ الركبُ قد قَنِعْ

ساوفتنا: وعدتهم بقولها سوف. وانظر التـاج واللسـان (سـوف) ، وفي نسـخة ب: فاتَ له.

باب نقل حركة الهمزة إلى السَّاكن قبلها

وَحَــرِّكْ لِـ(ـوَرْشٍ) كُـلَّ سَاكِنٍ آخِرٍ
صَحِيحٍ بِشَكْلِ الهَمْزِ وَاحْذِفْهُ مُسْهِلاَ

هذا هو البابُ الثَّاني من باب الهمزةِ المفردةِ المتحركةِ إذا وقعت أوَّلاً واتَّصَلَ بها قبلَها كلمةٌ أخرى، وذلك أنها تُحذَفُ في رواية وَرشٍ، وتُلقَى حركتُها على ما قبلها، وذلك بثلاثة شُرُوطٍ:

الأوَّلُ: أن يكون ما قبلها من الحروف ساكناً .

والثَّاني: أن يكون متأخراً .

والثَّالثُ: أن يكونَ صحيحاً[1] نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾[2] و﴿مَنْ آمَنَ﴾[3] و﴿مِنْ إِمْلاَقٍ﴾[4] فتقول: قَدَ فلَحَ، ومَنَ مَنَ، ومِنِ مْلاَقٍ، تُحذَفُ الهمزة وتُلقَى حركتُها على ذلك السَّاكن .

فأمَّا سائرُ القرَّاء[5] فيُحقِّقُونَ الهمزةَ / في ذلك كلِّهِ . ٣٠٥/أ

وأمَّا إذا انخرَمَ بعضُ الشُّروط الثَّلاثة؛ فورْشٌ كسائر القرَّاءِ[6]، وذلك

---

(١) انظر التيسير: ٣٥، والإقناع ١/٣٨٨ ، والفتح الرباني: ٥٨ .

(٢) سورة المؤمنون: ١ .

(٣) سورة التوبة: ١٨ .

(٤) سورة الأنعام: ١٥١ .

(٥) باقي القراء يحققون في حالتي الوقف والوصل، وأما ورش فالنقل عنه مشروط بالوصل .

(٦) قلت: لأن الهمزة متحركة، ولا تنقل الحركة للمتحرك، إنما تنقل للساكن .

نحو قوله تعالى: ﴿فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ﴾[١] وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعدَ ذَلِكَ﴾[٢] ونحو: ﴿الظَّمْآن﴾ و﴿مَذْءُومًا﴾ و﴿مَسْئُولاً﴾ و﴿مَسْئُولُونَ﴾ و﴿يَسْئَلُونَ﴾ و﴿لا يَسْئَمُ الإِنْسَانُ﴾[٣] إلا ما كان من مذهبِ ابن كثيرٍ في « القرآن » و « قرآن » ، فإنه نقَلَ فيه الحركةَ، على ما سيأتي[٤] في مَوضِعِهِ إن شَاءَ الله تعالى .

وكذلك حقَّقُوا نحو: قوله تعالى: ﴿قَالُوا آمَنَّا﴾[٥] و﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾[٦] و﴿مَا أُنزِلَ إِلَيكَ﴾[٧] إلا أن يكونَ ما قبلَ الياءِ والواوِ مفتوحاً، فإنه يُحكَمُ له بحكم حرف الصِّحَّة نحو: ﴿خَلَو إلى شَيَاطِينِهِمْ﴾ و﴿نَبَأَ ابْنَي آدَمَ﴾[٨] وكذلك نَقَلَ نحو: الأرضَ، والإنسانَ، والأولى، وإن لم يكن السَّاكنُ متأخراً؛ لأنه وإن كان السَّاكنُ غيرَ منفصلٍ، فإنه في الحقيقة منفصلٌ؛ لأنَّ « أل »[٩] أداةُ تعريف، فهي في الأسماء بمنزلة « قد »[١٠] في

---

(١) سورة طه: ١٣٤ .

(٢) سورة المؤمنون: ١٥ .

(٣) سورة فصلت: ٤٩ .

(٤) وموضعه هو قول الشاطبي رحمه الله في فرش سورة البقرة:

ونقل قران والقران (د)واؤنا

(٥) سورة البقرة: ١٤ .

(٦) سورة الذاريات: ٢١ .

(٧) سورة البقرة: ٤ .

(٨) سورة المائدة: ٢٧ .

(٩) قال سيبويه: أل تُعَرِّفُ الاسم في قولك: القوم والرجل. الكتاب ٤/٢٢٦ .، وانظر اللباب ١/٤٦، ٧٧، ٩٨، ٢٠٧، ٣٣٥ .

(١٠) انظر الأزهية: ٢١١، ٢١٣، واللباب ١/٤٩، ٢٠٨، ٢٩٣ .

الأفعالِ، إلا أنها كُتِبَت متّصلةً بما بعدها غيرَ منفصلة؛ وذلك لكثرة استعمالها في الكلام، فصارت كالجزء من الكلمة .

وقد اشترط بعضُهُم في النّقل أن لا يكون السَّاكنُ ميمَ الجميع(١).

قلتُ: وهذه الأحكامُ إنما هي إذا اتّصلَت الهمزةُ بما قبلها، فأمَّا إذا ابتُدِئت الهمزةُ فلا خلاف بين القرَّاء في تحقيقها .

وقد قسَّمَ أبو عمرو(٢) السَّاكنَ الواقعَ قبل الهمزة على ثلاثةِ أضرُبٍ:

الأوَّلُ(٣): أن يكون تنويناً نحو: ﴿حاميةً﴾ ﴿أَلهاكُم﴾(٤) و﴿مِن نبيٍّ إلاَّ﴾(٥) و﴿عَجَباً أَنْ﴾(٦) و﴿كُفُواً أَحَدٌ﴾(٧) ﴿مُبِينٌ أَنِ اعبُدُوا اللهَ﴾(٨) .

والثَّاني(٩): أن يكونَ لامَ المعرفة نحو: الأرض، والآخِرَة، والآزفة، والأولى، والأذن، وشبهه .

والثَّالث(١٠): أن يكونَ سَائرَ حروفِ المعجَم نحو: ﴿مَن امَنَ﴾ و﴿قَد

---

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٧٨ .
(٢) انظر التيسير: ٣٥، والإقناع ١/٣٨٨ .
(٣) ابن الباذش في الإقناع ١/٣٨٨ .
(٤) سورة التكاثر: ١ .
(٥) سورة الأعراف: ٩٤ .
(٦) سورة يونس: ٢ .
(٧) سورة الإخلاص: ٤ .
(٨) سورة نوح: ٢-٣ .
(٩) الإقناع ١/٣٨٨ .
(١٠) الإقناع ١/٣٨٨ .

أفلَحَ﴾[١] و﴿خلَو إلى﴾[٢] و﴿أَلْفَوا آباءَهَم﴾[٣] و﴿نبأَ ابنَي آدَمَ﴾[٤] و﴿ذَوَاتَيْ أُكُلٍ﴾[٥] وشبهه .

قلتُ: جعَلَ التنوينَ قسماً؛ لأنه غيرُ مرسومٍ في الخط، فقد يُتخيَّلُ لضعيف النَّظَر أنه متحرِّكٌ، فلا يُنقَلُ إليه .

وقال أبو جعفر[٦]: أفردَ التَّنوينَ لكونه زائداً .

قلتُ: ما قاله أبو جعفرٍ غيرُ ظاهرٍ؛ لأنه كان يلزَمُهُ أن يأتيَ بمثل ﴿خلَوا إلى﴾ و﴿نَبَأَ ابنَي آدَمَ﴾ والواوُ والياءُ فيهما زائدان .

وأمَّا جعلُهُ لامَ التَّعريف قِسْماً؛ فلاتِّصاله في الخط، إذ قد يَتخيَّلُ ضعيفُ النَّظرِ أنَّ « الآخرةَ » كـ « يسئل » مَثَلاً، أعني يَظنُّ أنهما متَّصِلان .

قال أبو جعفر[٧]: وقد قَضَى النَّحويُّون[٨] بانفصاله؛ لأنه من حروف المعاني كقَد، لا مِنْ / حروف الزِّيادة التي هي من البناء كميم اسمِ الفاعل. ٣٠٦/أ

(١) سورة المؤمنون: ١ .
(٢) سورة البقرة: ١٤ .
(٣) سورة الصافات: ٦٩ .
(٤) سورة المائدة: ٢٧ .
(٥) سورة سبأ: ١٦ .
(٦) الإقناع ٣٨٩/١ .
(٧) الإقناع ٣٨٩/١ .
(٨) انظر الجنى الداني: ٧٥، ورصف المباني: ١٥٨، والكشف ٩٠/١. قال أبو عمرو: وهذه اللام وإن كانت متصلة مع الهمزة في كلمة واحدة، فهي تجري عند القراء والنحويِّين مُجرى المنفصل الذي هو من كلمتين. انظر التتمة في القصد: ٢٠٣ .

وحُجَّةُ[1] مَن نَقَلَ حركةَ الهمزةِ إلى السَّاكنِ في هذا الباب: أنَّ الهمزةَ كما تقدَّمَ حرفٌ جَلْدٌ[2] بَعيدُ المخرج، فصَعُبَ النُّطقُ بها، فغيَّرَها لذلك ولم يُسهِّلْهَا بينَ بينَ؛ لأنه كان يفرُّ بها من السَّاكن، وقبلها ساكنٌ، فيؤدي ذلك إلى اجتماع السَّاكنين، ولم يُبدلها لأنه لا حركةَ قبلَها يُبدِلُهَا منها، فلم يبقَ إلا الحذفُ، فلذلك حذَفَهَا وألقى حركتَهَا على السَّاكن قبلَها .

قلتُ: الذي يعتقدُهُ أئمَّةُ القرَّاء في هذا الباب أنَّ الهمزةَ نُقِلَت حركتُهَا على السَّاكن فسُكِّنَت، ثمَّ حُذِفَت هي بعد ذلك ساكنةً.

واختلفوا في علَّة حذفها؛ فذهب أبو عمرو الدَّانيُّ[3] وأبو محمَّدٍ مكيٌّ[4] إلى أنها حُذِفَت لالتقاء السَّاكنين، أعني سكونَهَا وسكونَ الحرف الذي قبلها وهو المنقولُ إليه الحركةُ؛ لأنه وإن كان متحركاً الآنَ، فهو في نيَّةِ السُّكون كما قالوا: هندٌ رَمَت، والأصل: « رَمَات » فحُذِفَت الألفُ لسكونها وسكون التَّاء بعدها، فإذا قلتَ: هندٌ رَمَت اليومَ، لم تَرُدَّ الألفَ، بل تبقى محذوفةً لأنَّ التَّاءَ وإن تحركت فحركَتُهَا عارضةٌ، والأصلُ سُكونُهَا، فلم يُعتَدَّ بحركتها .

---

(١) انظر الكشف ٨٩/١ باب علل نقل الحركة الهمزة على الساكن قبلها لورش، وشرح الهداية باب نقل الحركة ورقة: ١٨-١٩ .

(٢) الجَلَد: القوة والشدة والصلابة. اللسان (جلد) وقد تقدم بيانُ مخرج الهمزة .

(٣) قال أبو عمرو في التيسير: ٣٥: اعلم أن ورشاً كان يلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها فيتحرك بحركتها، وتسقط هي من اللفظ ...

(٤) انظر التبصرة: ٣٠٧، والكشف ٩٠/١ وما بعدها، والنشر ٤٠٨/١ .

وذهبَ أبـو العبـاس المهْـدَويُّ[(١)] إلى أنهـا حُذِفَـت تخفيفـاً، لا لالتقـاء السَّاكنين .

قال[(٢)]: وذلك أنَّ الهمـزةَ ثقيلـةٌ، فحيـن نُقِلَـت حركتُهَـا إلى السَّـاكن فسُكِّنت، ازدادت ثِقَلاً بسكونِهَا فحَذَفَهَا استثقالاً لها .

وكان أبو العبَّاس[(٣)] المذكورُ يَعترِضُ علـى المذهـب الأوَّلِ أعـني قـولَ مَن يقولُ: إنَّهَا حُذِفَت للسَّاكنين؛ سُكونِهَا، وتقديرِ سُكُونِ ما قبلها .

قـال[(٤)]: لأنَّ الهمـزةَ السَّـاكنةَ في المعنـى متحركـةٌ، إذ نَقـلُ حركتهـا عارضٌ، فمِن حيث جُعِلَ المنقولُ إليه الحركـةُ في نيَّـةِ السُّـكون، يَـلزَمُ أن تجعَلَ الهمزةُ المنقولُ حركتُهَا في نيَّةِ الحركة، فعلَى هذا لا يلتقي ساكنان .

قلتُ: ما قاله أبو العبَّاس غيرُ لازمٍ؛ لأنَّ العـرَبَ قـد تفعَـلُ ذلـك، ألاَ تراهم قالوا: أقامَ واستَقَام، والأصلُ فيهما: أقْوَمَ واستَقْوَمَ، فنُقلَت حركـةُ الواوِ إلى القـاف السَّـاكنة قبلهـا، فبقِيَـت الـواوُ سـاكنةً، ثـمَّ قُلِبَـت أَلِفـاً لتحرُّكِهَا في الأصل وانفتاحِ ما قبلَها في اللفظ حين أرادوا أن يَجـــرِيَ

---

(١) شرح الهداية ورقة: ١٨ باب نقل الحركة .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

(٤) ونصه: فاما قول من قال: إنها إنما حذفت بعد إلقاء حركتها لالتقاء الساكنين وهما الهمزة التي سُكنت لما زالت عنها الحركة والحرف الذي قبلها؛ لأنه في حكم السكون، إذ حركته عارضة، فليس هذا القول بشيء؛ لأنه ينتقض من قول قائله... قال: لأنه جعل الحركة في الحرف الساكن عارضة، و لم يعتد بها، فكذلك يلزمه أن يجعل السكون في الهمزة عارضاً ولا يعتد به، فلا يلتقي على هذا ساكنان. شرح الهداية لوحة: ١٨ .

٣٠٧/أ الفعلُ بالزيادة مَجرَاه / بغير زيادة، فكذلك نقولُ هنا: حُذِفَت الهمزةُ لسكونها في اللفظ، وسكونِ ما قبلها في الأصل، لَمَّا ثَقُلَت عندهم، وأرادوا حذفَها، توهَّمُوا ذلك .

والذي يجبُ أن يُرَدَّ عليهم به أن نقولَ:

سَلَّمنَا أنَّ التقاءَهَما كالتقاء السَّاكنين، ولكِنِ السَّاكنان هُنا ليس بابُهُمَا الحذف، ليس أحدُهما حرفَ علَّةٍ، ثمَّ لو كان الحذْفُ إنما كَانَ يكونُ في الأوَّل منهما، وأمَّا الثَّاني فبابُهُ التَّحريكُ؛ لأنه حرفُ صحَّةٍ .

والذي يقتضيه كلامُ النُّحاة في هذه المسألة: أنَّ العرَبَ لمَّا كَرِهَت الهمزةَ لِثِقَلِهَا، أرادوا تخفيفَها، فلم يمكن أن تُخَفَّفَ بينَ بينَ ولا بالبدل؛ لِمَا قدَّمناه، فخُفِّفَت بالحذف دون حركتها؛ لأنَّ حركَتَهَا لم تُستَثْقَل، فتارةً يحذفُونَها أوَّلاً، ثمَّ يجعلون حركَتَهَا على السَّاكن؛ لبقاءها دون محلٍّ، وإنما حذفُوها؛ لأنَّ المقصودَ هنا ذلك؛ لتعذُّرِ وُجُوهِ التَّخفيف، وعلى هذا أكثَرُ العَرَب .

وتارَةً ينقُلُونَ حركَتَهَا أوَّلاً، ثمَّ يُبدِلُونَهَا بعد ذلك، وعلى هذا قال بعضُهُم[1]: الكَمَاة، وَالمرَاة، يريدون الكَمْأَةَ والمرأَةَ، فنَقَلُوا حركةَ الهمزةِ إلى الميم والرَّاء، وأبدلوا الهمزةَ على حركتِهَا أَلِفاً؛ لسُكُونها وانفتاح ما قبلها.

---

(١) قال سيبويه: ومثله قليل. انظر الكتاب ٣/٥٤٥، والوجه فيه: أنه خفف الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها، فصار ما قبلها مفتوحاً وبعده همزة ساكنة، فقلبها ألفاً كما يفعل في راس، وهو قليل في اللغة. انظر اللباب ٢/٤٤٦ .

وهذا الذي قلناه يَظهَرُ من كلامِ سيبويهِ[1]، قال: واعلَمْ أنَّ كُلَّ همزةٍ متحركةٍ كان قبلَها حرفٌ ساكنٌ، فأردتَ أن تخفِّفَ، حذَفْتَهَا، وألقيتَ حركتَهَا على السَّاكن الذي قبلَها، وذلك قولُكَ: مَنَ بُوكَ، ومَنُ مُّكَ، وكَمِ بِلُكَ، إذا أردتَ أن تخفِّفَ الهمزةَ فِي الأبِ والأمِّ والإبل .

فإن قيلَ: لِمَ خَصَّ النَّقلَ بما همزَتُهُ مبتدَأَةٌ، دون ما سواه، حتى نَقَلَ مثلَ ﴿قَدَ افْلَحَ﴾ ولم ينقُلْ نحو: يَسْئَلْ، ولا نحو: الخبْء، وشَيْئاً[2]؟

فالجوابُ: أنَّ الهمزةَ الواقعةَ أوَّلاً أكثرُ من غيرها؛ لأنها تكونُ هنالك زائدةً وأصليَّةً، والزائدةُ تكونُ قياساً في نحو: أفعَل، وأفعَال، وأفعِلَة، وإفعَال، وفي فعل المتكلِّم، وهمزةِ الاستفهام .

وأمَّا الهمزةُ الواقعةُ غيرَ أوَّل فلا تكونُ إلا أصلاً، وقلَّما تكونُ هنالك زائدةً إذ مثل: شَمْأَل[3] قليلٌ جدّاً .

فلمَّا كانت كذلك، آثَرَهَا بالتَّخفيف لكثرةِ دَورهَا في الكلام، والعَرَبُ كثيراً ما يُغيِّرُونَ ما تردَّدَ على ألسنتهم؛ قالوا: خُذْ، ومُرْ، وكُلْ، والقياسُ أن يقولوا: أُوخُذْ، وأُومُرْ، وأُوكُلْ،/ولكنَّه لمَّا كَثُرْنَ في ٣٠٨/أ
كلامِهم، حَذَفُوا الهمَزاتِ منهنَّ وإن كنَّ فاءَاتٍ، ولم يفعلوا ذلك بنحو قولك: إيذَنْ، وإيفَك، وإيسَف، لم يقولوا: ذَنْ، ولا: فَكْ، ولا: سَفْ؛

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥٤٥، واللباب ٢/٤٤٥ .

(٢) ذكر أبو حيان في البحر ٧/٦٩ أن أُبياً وعيسى قرآ بنقل حركة الهمزة إلى الباء وحذف الهمزة: الخَبَ .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٤/٢٤٨/ وفَعْأَل وفَأْعَل قالوا: شمْأل وشأْمَل، وهو اسم . وقال ابن جني في سر الصناعة ١/١٠٨: وما زيدت فيه الهمزة غير أول أحرف محفوظة، وهي: شمأل وشأمل ووزنهما: فعأل وفأعل لقولهم: شمَلَت الريح بلا همز . وانظر سفر السعادة ١/٣١٣.

لقلّةِ دَورهِنَّ في الكلام .

وأما الأفعالُ الأُخَرُ فَكَثُرَتْ؛ لأنهم يقولون: خُذْ ومُرْ وكُلْ كثيراً جدّاً .

وأمّا أئمَّةُ[1] القرّاءِ فيُعلِّلُونَ ذلك بثِقَلِ اجتماعِ كلمتين والهمز، وليس ذلك في الكلمةِ الواحدةِ مع ما يؤدِّي إليه من اختلاطِ الأَوْزَانِ لو نُقِلَ .

ألا ترى أنّه لو نُقِلَ « الظّمآن » وجُهِلَ اشتقاقُهُ، لم يُدْرَ هل وزنُهُ: فَعلان، أو فَعَال، وكذلك « القرآن » هو فُعْلان، فلو نَقَلَهُ، لالتَبَسَ بفُعَال لولا معرفةُ الاشتقاق، وما ذاك إلا لأنَّ النّقلَ فيه كان يكونُ لازماً، بخلاف الهمزة المبتدأَةِ، والله أعلَمُ .

فإن قيلَ: لِمَ خَصَّها بهذا النوع من أنواع التّغيير، فهلاّ خفّفَها بينَ بينَ فيما يجوزُ فيه بينَ بينَ، وبالبدلِ فيما يجوزُ فيه البدلُ، ولِمَ اقتَصَرَ على التي قبلها ساكِنٌ حتى التُزِمَ فيها ـ من أجل ذلك ـ تغييرُ الحذفِ ؟

فالجوابُ: أنَّ الهمزةَ هنا لمّا كَثُرَ دَورُهَا، كان تخفيفُ الحذفِ أنسَبَ لها مَنْ غَيْرِهِ من أنواع التّخفيف، ولا يُمكِنُ أن يكونَ حذفُها قياساً إلاّ إذا كان ما قبلها ساكناً، والله أعلَمُ .

فإن قيلَ: فلِمَ حذفَهَا مع السّاكن الصّحيح دون المعتلِّ ؟

فالجوابُ: أنَّ بعضَ حروف العلّة لا يُمكِنُ فيها النّقلُ، وهو: الألف، ثمَّ أُجرِيَ الواوُ والياءُ مُجرَاها؛ لاجتماعهما معها في السُّكون، وأنَّ قبلَ كلٍّ واحدٍ منهما الحركةُ التي تُنَاسِبُه .

---

(١) انظر علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش في الكشف ١/٨٩-٩٤ .

فإن قيلَ: فلِمَ حَذَفَها ونَقَلَ الحركةَ في نحو: ﴿خَلَو إلى﴾ و﴿نبَأَ ابنَي آدَمَ﴾ ؟

فالجوابُ: أنَّ الياءَ والواوَ المفتوحَ ما قَبْلَهُمَا، لَمْ يَقْوَ شَبَهُهُما بالألفِ كقوةِ غيرهما فيُحْملا عليه، وأيضاً: فإنَ الياءَ، والواوَ المفتوحَ ما قَبلهُما أشبَهُ بحروف الصِّحَّة منها بحروف العلَّة؛ لأنَّ اللسَانَ إذ ذلك يَقْرَعُهُمَا، كما يَقرَعُ حروفَ الصِّحَّة، والحركةُ التي قبلها لا تناسِبُهُمَا، وكذلك حروفُ الصِّحَّة، فلما كانا كذلك، حَذَفَ الهمزةَ معهما، ونَقَلَ إليهما الحركةَ، كما فعَلَ ذلك مع حروف الصِّحَّة، والله أعلَمُ.

/ وأمَّا مَن اشترَطَ ألا يكونَ السَّاكنُ ميمَ الجميع، فقد قدَّمْنَا أنَّ الميمَ هنالك تُضَمُّ وتُوصَلُ بواوٍ، ولا تُنقَلُ حركةُ الهمزة إليها، وبيَّنَّا العلَّةَ في ذلك هنالك، والله أعلَمُ. ٣٠٩/أ

وقلنا: إنَّ ضَمَّ الميمِ هناك وَصِلَتَهَا بواوٍ، عِوَضٌ مِن نَقلِ الحركةِ، وذلك أنه لمَّا رأى أنَّ الميمَ لا بدَّ لها مع الهمزةِ أن تتحرَّكَ إمَّا بحركةِ الهمزةِ أو بالحركة التي لها في الأصل، كان تحريكُها بالحركة التي لها في الأصل أَولى، كما قالوا: مُنذُ[1]، فحرَّكُوا الذَّالَ بالضَّمِّ إتْبَاعاً، فإذا حُذِفَت النُّونُ، سُكِّنَت الذالُ فقالوا: مُذْ، فإذا لَقِيَهمُ السَّاكنُ، حرَّكُوهَا بالضَّمِّ فقالوا: مُذِ اليَومَ، إذا لم يكن بُدٌّ من تحريك الذَّال كانت حركتُهَا التي استقرَّت

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/٤٥٠ في باب ما ذهبت عينه: فمن ذلك: مُذْ، يدلك على أن العين ذهبت من قولهم: مُنذُ، فإن حقَّرتَه قلتَ: مُنَيذٌ.
وقال العكبري في اللباب ١/٣٦٩: مذ ومنذ حرفان إذا كان معناهما (في) واسمان إذا كان معناهما تقديرَ المدة وابتداءَهما ... ومنذ مفرد عند البصريين مركب عند الكوفيين، وانظر الإنصاف ١/٣٨٢ وما بعدها.

فيها قبل ذلك أَولى، وا لله أعلم .

وقد حكى أبو جعفر[١] أنَّ بعضَ الأئمَّةِ كان يأخُذُ لِوَرشٍ فيها بإلقاءِ الحركةِ كسائِرِ الحروف .

قال: وذكَرَ أبو بكر بنُ أشتَة[٢] قال: وقال إبراهيمُ النَّقَّاشُ[٣] في تصنيفه في قراءة نافع: وإن أرَدْتَ تَركَ همزةِ[٤] الألفِ، وأنت تريدُ مذهب نافعٍ وأصحابِهِ فأتبِعِ الميمَ بالهمز[٥] إن كانت مضمُومةً فأَشِمَّهَا الرَّفعةَ، وإن كانت مبطوحةً[٦] فمِثْلاً، وإن كانت مفتوحَةً فمِثْلاً[٧] نحو قوله: ﴿كُنْتُمْ أَمْواتاً فَأَحْيَاكُمْ﴾[٨] و﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَو إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ وكذلك ما كان من نحوه في كل القرآن .

قال[٩]: وهي لغةُ قُرَيشٍ وكِنَانةٍ .

---

(١) الإقناع ١/٣٩٠-٣٩١ .

(٢) محمد بن عبد ا لله بن أشتة أبو بكر الأصبهاني، أستاذ كبير، ونحوي محقق، ثقة، قال الداني: ضابط مشهور عالم بالعربية، صاحب سنة، له كتاب المحبر، والمفيد في الشاذ، قرأ على أبي بكر بن مجاهد والنقاش وغيرهم، وعليه عبد المنعم بن غلبون، وخلق، توفي سنة ٣٦٠ هـ، بمصر، الغاية ٢/١٨٤ بتصرف .

(٣) إبراهيم بن الحسن بن إبراهيم أبو إسحاق النقاش، مقرئ مشهور، قرأ على إسحاق بن عيسى الكوفي وغيره، وعليه محمد بن خلف وغيره، الغاية ١/١٠-١١ .

(٤) في الإقناع ١/٣٩١ (همز) .

(٥) في الإقناع ١/٣٩١ (بالهمزة) .

(٦) في الإقناع ١/٣٩١ (مفتوحة) .

(٧) انظر هامش (١) من الإقناع ١/٣٩١ .

(٨) سورة البقرة: ٢٨ .

(٩) الإقناع ١/٣٩١ .

قال ابنُ أَشْتَه[١]: وإنما يُريد ذلك مع تسكين الميم وتركِ إثباتِ الواو بعدها .

ويعني بالإشمَام: إلقَاءَ حركةِ الهمزةِ على الميمِ، وتحريكَهَا بها، ولم أَرَ أحداً كان يأخُذُ بشيءٍ من ذلك، ولا بلغني .

قال أبو جعفر[٢]: وقد أجازَ أبو إسحاقَ الزَّجَّاجُ نَقلَ حركة الهمزة إلى ميم الجميع، على وَفْقِ ما ذَكَرَ إبراهيمُ النَّقَّاشُ؛ فقال في المعانى[٣]: وإذا نَقَلْتَ حركةَ الهمزةِ قلتَ: عَلَيهمَ انْذَرْتَهُمْ[٤].

وسألتُ عن هذا أبا عبد الله محمَّدَ بنَ أبي العافية[٥] النحويُّ فأجازَهُ لي، وقال لي: قد قُرِئَ به في غيرِ السَّبع،[٦] وكتَبَ لي بذلك خطَّ يده بحضرتي. انتهى .

وقد اختُلِفَ أيضاً عن وَرشٍ عند الحاء والعين كقوله تعالى: ﴿وَاصْفَحْ إِنَّ ا للهَ﴾[٧] ﴿ولا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾[٨] ونحوِهما .

---

(١) الإقناع ١/٣٩١ .

(٢) الإقناع ١/٣٩١ .

(٣) ذكر ذلك في المعاني ١/٧٨، وقال: ولم يقرأ به أحد ، وجاز استعماله ولم ترد به الرواية مثل: عليْهِمَ أَنذرتهم .

(٤) ضبطها محقق الإقناع ١/٣٩١: (عليهمُ أنذرتهم) بضم الميم، والوجه أنها تُضبط بالفتحة؛ لأجْلِ حركة الهمزة بعدها .

(٥) انظر الغاية ١/٥٦٣ .

(٦) لم يقرأ به أحد في العشر على حسب روايتي عن شيوخي الذين تلقيت عنهم القراءات بالأسانيد المتصلة، وأما ما فوق العشر فقد قال الزجاج في المعاني ١/٧٨: لم يقرأ به أحد، وانظر رد والد أبي جعفر على هذه المسألة في الإقناع ١م٣٩٢ .

(٧) سورة المائدة: ١٣ .

قال الأهوازيُّ[1]: والذي قرأتُ به عن وَرشٍ بترك الهمزِ ونَقلِ حركتِهِ إلى الحاء والعين في ذلك على أصله .

قولُهُ: « وحَرِّكْ لِوَرشٍ » هذا من قوله:

ومَن كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فيه مَذهَبٌ فَلاَ بُدَّ أن يُسمَى فيُدرَى ويُعقَلا[2]

لأنَّ هذا البابَ انفرَدَ به وَرشٌ، ووافقَهُ بعضُ القرَّاءِ في بعض الحروف منه .

وقولُه: « كلَّ ساكنٍ آخِرٍ » يُريدُ: وما حكمُهُ حكمَ الآخِرِ، ونعني به لامَ المعرفة .

وقولُه: « صحيحٍ » يُريدُ: ومَا / حكمُهُ حكمَ الصَّحيحِ، ونعني به الياءَ ١٠/٣أ والواوَ المفتوحَ ما قبلهما.

وقوله: « بشكلِ الهمزةِ » يُريدُ بحركة الهمزةِ فتحةً كانت أو ضمَّةً أو كسرةً، فيتحرَّكُ السَّاكنُ الذي قبل الهمزة بها .

وقوله: « واحذِفْهُ » يعني بالهاءِ الهمزَ المنقولَ حركتُه، وظاهرُهُ أنَّ الحركةَ نُقِلَت أوَّلاً، ثمَّ حُذِفَت الهمزةُ بعد ذلك .

وقوله: « مُسْهِلا » هو حالٌ من فاعل « احذِفْهُ » ؛ أي: أدخِلْهُ في اللفظ السَّهلِ، تقولُ العربُ: أسهَلْنا[3]: إذا سكَنُوا السَّهلَ، وأحْزَنَّا[4]: إذا دخَلُوا الحَزْنَ من الأرض.

---

(١) انظر الإقناع: ١/٣٩٣ .

(٢) تقدم في المقدمة .

(٣) أسهل القوم: نزلوا السَّهْلَ. انظر الأفعال لابن القوطية: ٧٤ (سهل) .

(٤) أحزنَّا: صرنا في الأرض الحزْن، وهو غليظ الأرض. قال في : الغرر ص: ٤٠١: وحَزُنَ: المكانُ كَكَرُمَ ضد: سَهُلَ. الأفعال لابن القوطية: ٧٣ (حزن) .

وَعَنْ (حمزَةٍ) في الوَقْفِ خُلفٌ وعِندَهُ
رَوَى (خَلَفٌ) في الوَصلِ سَكْتاً مُقَلَّلاَ
وَيَسْكُتُ في شَيءٍ وَشَـيئاً وَبَعْضُهُمْ
لَـدَى اللاَّمِ للتَّعرِيفِ عَن (حمزَةٍ) تَلاَ
وَشَيءٍ وَشَـــيئاً لم يَزِدْ وَ(لِنَافِعٍ)
لَـــدَى يُونـُسٍ آلآنَ بِالنَّقْلِ نُقِّلاَ

قولُه: « وعن حمزةٍ في الوقف خُلـفٌ » يقـول: اختُلِفَ عـن حمـزةَ في السَّاكن الذي يَنقُلُ وَرشٌ عليه حركةَ الهمزةِ؛ فرَوَى بعضُهُم نقلَ الحركـة كورْشٍ « سَوَاء » ورَوَى بعضُهُم تحقيقَ الهمزةِ، فيجب على قراءة خلاَّدٍ أن تُحقَّقَ الهمزةُ بلا سـكتٍ على السَّـاكن، وعلى قـراءة خَلَـفٍ أَنْ تُحَقَّـقَ الهمزة مع السَّكت على السَّاكن، على ما نبيِّنُهُ بعدُ إن شَاء الله تعالى[1].

وحُجَّةُ[2] مَن نَقَلَ الحركة هنا لحمزةَ وإن كـانت مبتـدَأَةً ــ والمبتـدأَةُ عنده لا تُغيَّرُ ــ: أنَّها لما اتَّصلَ بها ما قبلها، أشـبهتِ المتوسـطةَ، فصـارت الهمزةُ في نحو: « مَن آمَنَ » و « خَلَـوا إلى » مثـلَ الهمـزة في نحـو: « يسـئل » و«القرآن» ، ولا خلافَ عنه في نحو: « يسأل » و « القرآن » أنه يَنقُلُ الحركةَ فيهما في الوقف، وكذلك هذا باعتبار الاتصال .

---

(١) قال أبو جعفر: كان حمزة يسكت على ما ينقل ورش فيه الحركة، وذلك كل ساكن بعده همزة من كلمة أخرى وليس بحرف مد سكتة خفيفة من غير قطع لنفسه، يريد بذلك التجويد والحقيق وتبيينَ الهمزةِ لاَ الوقْفَ . الإقناع ٤٦٢/١ .

(٢) انظر الكشف ٩/١ باب علة الاختلاف في الوقف على الهمزة .

وحُجَّةُ[1] مَن حقَّقَ الهمزةَ: أنه لم يُراعِ الاتصالَ لعدَمِ لُزُومه، وفرَّقَ بين المتوسطة حقيقةً وبين المتوسطة بكلمةٍ قبلها، فلم يُراعِ الطَّوارئَ؛ لأنها عارضةٌ، والله أعلَمُ .

قوله: « وعندَه رَوَى خَلَفٌ في الوصل » الهاءُ من قوله: وعنده « تعودُ/ ٣١١/أ على السَّاكن المتقدم الذِّكْرِ، وهو الذي ينقُلُ وَرشٌ إليه حركةَ الهمزة، يقول: إنَّ حمزةَ من رواية خَلَفٍ يَسكُتُ على السَّاكن المذكورِ، سكتةً خفيفةً من غير قَطعٍ، وذلك في الوصل خاصَّةً .

وتعرَّضَ النَّاظمُ هنا إلى ذكر مذهب حمزةَ في السَّكت على السَّواكن؛ لأنَّ الشُّروطَ المشترطةَ فيه وفي باب النَّقلِ لِوَرشٍ سواءٌ إلا أشياءَ اختلفوا فيها، وأنا أُبيِّنُ ذلك إن شاء الله تعالى .

اعلَم أنَّ لحمزةَ في ذلك مذهبين[2]:

أحدهما: أنه يَسكُتُ على السَّاكن المتقدِّمِ بالشُّرُوط المذكورة، وعلى « شَيْء » و « شَيئاً » من المتصل، ولا يَسكُتُ على غيره من نحو: مِلْءُ، ودِفْءُ، والسَّوْءِ، ويجأَرُون، ويَسأَمُ، وهذه روايةُ خَلَفٍ عنه .

والمذهب الثَّاني[3]: أنه يَسكُتُ على لام المعرفة وحدَها من السَّاكن المتقدِّم، وعلى « شيئاً » و « شيء » من السَّاكن المتَّصل، وهذه روايةٌ عن

---

(١) قال مكي: وحجة من حقق الهمزة في الوقف ... أنه أتى بالهمزة على أصل الكلام، وأنه وافق بين الوصل والوقف وأنه إجماع من القراء غيرِ حمزةَ . الكشف ١/٩٨ .

(٢) انظر التيسير: ٦٢ .

(٣) المصدر نفسه .

خَلَفٍ وخلاَّدٍ[1] .

وحكى أبو جعفر[2] السَّكتَ عن خَلَفٍ في كلمة ﴿ يَسْـَٔمُون ﴾ في فُصِّلَت.

قال[3]: وهذه قراءَتي علي أبي القاسم رحمه الله .

قال أبو جعفر[4]: وقال مكيٌّ عن أبي الطَّيِّب:[5] بالسَّكتِ لخَلَفٍ وحدَه على لام المعرفة، ولحمزةَ في رِوَايَتَيْهِ على « شَيْء » و « شَيئاً » .

قال أبو جعفر[6]: وقرأتُ على أبي القاسم[7] من طريق الهاشمي عن الأشناني[8] عن عُبَيد عن حفص بالسَّكت فيما نَقَلَ وَرشٌ إليه الحركةَ

---

(١) قال أبو عمرو: وقرأت على أبي الحسن في الروايتين بالسكوت على لام المعرفة، وعلى شيء وشيئاً حيث وقعا لا غير. التيسير: ٦٢ .

(٢) قال أبو جعفر: وكذلك إن كان الساكن مع الهمزة في كلمة نحو: ينأون، قال: إلاَ في أصل مطرد، وهو ماكان من لفظ شيء وشيئاً لا غير، وكذلك كلمة يسأمون في فصلت وحدها. الإقناع ٤٨٣/١ .

(٣) الإقناع ٤٨٣/١ .

(٤) الإقناع ٤٨٣/١ . .

(٥) انظر التذكرة ١٤٦/١، والإقناع ٤٨٣/١، وأما رواية مكي عن شيخه أبي الطيب ابن غلبون فقد حكاها في كتابه الإرشاد، ولم أعثر على الكتاب، قال ابن الجزري في النشر ٤٢١/١: وروى بعضهم هذا المذهب عن حمزة من رواية خلف فقط، قال: وهو طريق أبي محمد مكي وشيخه أبي الطيب ...

(٦) الإقناع ٤٨٣/١.

(٧) خلف بن إبراهيم بن خلف، الإمام أبو القاسم القرطبي، عرف بالحصار، قرأ بمكة على أبي معشر الطبري وغيره بمصر وقرطبة، وبها قرأ عليه يحيى بن سعدون القرطبي وغيره، توفي سنة ٥١١ . الغاية ٢٧١/١ .

(٨) أحمد بن سهل بن الفيروزان، الشيخ أبو العباس الأُشناني، ثقة ضابط مقرئ مجود، قرأ على عبيد بن الصباحوغيره، وعليه ابن مجاهد وعلي بن محمد الهاشمي، وعلي بن

=

كحمزةَ، وقرأتُ من طريق أبـي طـاهر[1] عـن الأشناني عن عُبَيد بغير سَكت[2]، واختارَ عثمانُ[3] بنُ سعيد السَّكتَ في رواية عُبَيد عن حفصٍ؛ لأنَّ أبا طاهرِ ابنِ أبي هاشمٍ رواه عن الأشنانيِّ تلاوةً .

قال[4]: وقد قـرأتُ بالسَّكت عـن الكِسَائيِّ وأبـي بكـرٍ وورشٍ مـن طُرُقٍ لم تُذكَر هاهنا.

وقرأ الباقون بغير سَكتٍ على السَّاكن .

وحُجَّةُ[5] مَن سَكَتَ على السَّاكن المتقدِّمِ الذِّكرِ: أنه يُريدُ بذلك التجويدَ والتحقيقَ، وتمييزَ الهمزة، وإخراجَها من مُخرجها؛ وهو أقصى الحلق، لا يُريد الوقف عليها، وإنما هو سَكتٌ من غير تنفُّسٍ .

محمد الحفصي، وأبو بكر النقاش، وغيرهم، قال الداني: توفي سنة ٣٠٠ هـ، وقال الأهوازي: ٣٠٥، وابن الجزري: ٣٠٧. الغاية ١/٥٩ .

(١) تقدم .

(٢) انظر الإقناع ١/٤٨٣ .

(٣) هو أبو عمرو الداني .

(٤) ذكر اب الجزري في النشر/٤٢٣ قال الداني في جامعه: وبالسكت آخذ في روايتيه؛ لأن أبا طاهر بن أبي هاشم رواه عنه تلاوة، وهو من الاتقان والضبط والصدق، ووفور المعرفة والحذق بموضع لا يجهله أحد من العلماء هذه الصناعة فمن خالفه عن الأشناني فليس بحجة عليه .

(٥) انظر الإقناع ١/٤٨٢، والكشف ١/٢٣٢-٢٣٣، قال: وإنما أراد بهذه السكتة تحقيق الهمزة وتبيينها، وانظر الحجة للفارسي ١/٣٩١، قال: الحجة لحمزة في ذلك أنه أراد بهذه الوقيفة التي وقفها تحقيقَ الهمزة وتبيينها ... الخ .

قال أبو جعفر[١]: ومِـن التجويـد مراعـاةُ تجويـد الإعـراب، وإشـباعُ الحركات، وتبينُ السَّواكن، وإظهارُ بيان حركة المتحرِّكِ بغير تكلُّـف ولا مبالغة .

قلتُ: فكأنَّهُ إذا سَكَتَ على السَّاكن سكتَةً خفيفـةً، كـان قـد تَهَيَّـأَ لإخراج الهمزة من مخرجها؛لبُعدِهَا وصعوبةِ النُّطقِ بها،وهذا شبيهٌ بإشباع المدِّ[٢] قبل الهمزة في نحو: ﴿بِما أُنزِلَ إِلَيكَ﴾ ولأجـل هـذا لم / يَسكُت[٣] ٣١٢/أ
إذا كان السَّاكنُ حرفَ مدٍّ ولِينٍ نحو: ﴿بِما أُنزِلَ﴾ و﴿قُـوا أَنفُسَكُم﴾[٤] و﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾[٥] وشبهه .

فإن قيلَ: لِمَ اختَصَّ السَّكتُ بالهمزة المبتدأة دون المتوسِّطة ؟

فالجوابُ: ما قلناه في اختصاص وَرشٍ المبتدَأَةَ بالنَّقل دون المتوسطة .

فإن قيل: فلِمَ اختَـصَّ الـتي قبلهـا سـاكنٌ بالسـكت دون الـتي قبلهـا متحرِّكٌ ؟

فـالجوابُ: أن السَّـكتَ يُـرادُ بـه التهيُّـؤُ للنُّطـقِ بـالهمزة، فتصـيرُ بـه كالمبتدَأَةِ، وذلك استعدادٌ للنُّطـقِ بهـا؛ لأنهـا إذا وقعـت أوَّلاً حُقِّقَـت لا

---

(١) انظر الإقناع ١/٥٦٠ باب اختلاف مذاهبهم في كيفية تلاوة وتجويد الأداء. بتصرف .

(٢) انظر الحجة للفارسي ١/٣٩١-٣٩٨ .

(٣) قلت: ليعلم أن هذا الذي ذكر المؤلف إنما هو من طريق الشـاطبية، وأمـا مـن طريـق الطيبة والنشر فصح عنه السكت، انظر النشر ١/٤١٩ باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره.

(٤) سورة التحريم: ٦ .

(٥) سورة البقرة: ٢٣٥ .

غير، والسَّكتُ بعضُ الوقف، فيصحُّ في السَّاكن، ولا يصحُّ في المتحرِّكِ إلا بعد إسكانه، ولم يبلُغْ من ثِقَلِ الهمزة هنا ما يُسَكَّنُ لأجله المتحرِّكُ.

فإن قيل: لِمَ اختَصَّ السَّكتَ بالتي قبلها ساكنٌ منفصلٌ، دون التي قبلها ساكنٌ متصلٌ نحو: « يسئَمُون » و « يجئَرُون » ؟

فالجوابُ: أنَّ السَّكتَ بعضُ الوقف، والوقفُ لا يكونُ على بعض الكلمة دون بعضٍ، وكذلك ما هو بعضُهُ[1].

فإن قيلَ: فلِمَ سَكَتَ على « شيءٍ » و « شيئاً » والهمزةُ والسَّاكنُ من كلمةٍ واحدةٍ؟

فالجوابُ: أنهما كثيرا الدَّورِ في الكلام فصارا لذلك في الكثرة كالهمزة المبتدَأةِ، فسَكَتَ على السَّاكن فيهما دون غيرهما[2].

قوله: « رَوَى خَلَفٌ في الوصل سَكْتاً » يُريد في وصل السَّاكن بالهمزة لا في وصل كلمة « الهمزة » بما بعدها، واحترَزَ من الوقف، فإنَّهُ إذا وَقَفَ جاز له وجهان: النَّقلُ والتَّحقيقُ كما تقدم، ثم إذا حقَّقَ، جاز السَّكتُ وغيرُهُ، ففي الوقف على نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ ثلاثةُ أوجُهٍ:

النَّقلُ وذلك في رواية خَلَفٍ وخلاَّدٍ معاً .

والتَّحقيقُ من غير سكتٍ، وهي روايةُ خلاَّدٍ .

والتَّحقيقُ مع السَّكتِ، وهي روايةُ خَلَف .

وقوله: « مُقَلَّلا » يُريدُ من غير قَطعِ تَنَفُّس .

---

(١) انظر الكشف ١/٢٣٣ .

(٢) انظر الكشف ١/٢٣٤-٢٣٩، والحجة للفارسي ١/٣٩١-٣٩٨، والموضح ١/٢٦١، والتيسير: ٦٢، والنشر ١/٤٢٠-٤٢٤ .

ثمَّ قال: « ويسكُت في شيءٍ وشيئاً » الضميرُ في « يسكُتُ » يَعودُ على خَلَف، وهنا تمَّت رواية خَلَف في السَّكت، أعني السَّاكنَ الذي يَنقلُ إليه وَرشٌ الحركةَ و « شيءٍ » و « شيئاً » .

ثمَّ قال: « وبعضُهُم » يريدُ الرُّوَاةَ الذين رَوَوا السَّكتَ، إنما يَسكتُ على لام المعرفة و « شيء » و « شيئاً »، لم يَزِدْ على ذلك غيرَه مِنْ نحو: ﴿قَدْ أَفلَحَ﴾ ﴿ومِنْ إمْلاَقٍ﴾ وهذا هو المذهبُ الثَّاني عن حمزةَ في باب السَّكت .

والضميرُ في قوله: « تَلا » وفي « لم يَزِدْ » يعودُ على البعض .

فإن قيلَ: لِمَ كَرَّرَ قولَه: « وشيء » و « شيئاً »، و لم يَستَوفِ جميعَ صُوَرِ الإعراب الثَّلاث؛ الرَّفعَ والخفضَ والنصبَ ؟

/ فالجوابُ: أنه استوفَى الصُّوَرَ الثَّلاثَ باعتبار الخطِّ؛ لأنَّ صُورَةَ الرفع والخفض واحدةٌ، وصورةَ النَّصب أُخرَى، فهو إذن صورتان؛ صورةٌ بالألف، وصورةٌ بدون الألف، وكذلك فعَلَ أبو عمرو في « التَّيسير »[1]. ٣١٣/أ

فإن قيلَ: كيف يُقرأُ لحمزةَ مثل: ﴿إنَّهُم آمَنُوا﴾ أَيسكُتُ على ميم الجميع أَمْ لاَ ؟

فالجوابُ: أَنَّ الذي قرأنا به له السَّكتَ عليها؛ لأنها داخلةٌ في السَّاكن المذكورِ؛ لأنها حرفٌ ساكنٌ صحيحٌ منفصلٌ نحو: ﴿وَلَقَدْ آتَينَا﴾ .

---

(١) انظر التيسير: ٦٢ .

فإن قيلَ: إنَّ النَّاظمَ عبَّرَ عن السَّاكن الذي يَسكُتُ عليه حمزةُ بالسَّاكن الذي يَنقُلُ وَرشٌ عليه الحركةَ، وميمُ الجميع لا يَنقُلُ وَرشٌ عليها الحركةَ ؟ !

فالجوابُ عن ذلك من وجهَين:

أحدهما: أنه داخلٌ فيه؛ لأنَّ وَرشاً وإنْ كانَ لا يَنقُلُ إليه الحركةَ، فهو يَفعَلُ ما يقوم مَقَامَ نَقْلِ الحركة؛ وهو ضمُّهَا وصِلَتُهَا بواوٍ .

وَالثَّاني: أنه لما قال: « وحرِّكْ لِوَرشٍ كلَّ سَاكِنٍ آخرٍ صحيحٍ » ، وقال بعد ذلك: « وعنده رَوَى خَلَفٌ في الوصل » والهاءُ تعودُ على « كلِّ ساكنٍ آخرٍ صحيحٍ »[1]، ولا شكَّ أنَّ ميمَ الجميع ساكِنٌ آخِرٌ صحيحٌ، وإن كان لا يَنقُلُ عليه وَرشٌ الحركةَ، لكنَّ اللفظَ يَتَناوَلُهُ وإن لم يكن موجوداً في قراءة وَرشٍ .

فإن قيل: أيجوزُ أن يَنقُلَ الحركةَ إليها على قراءة حمزةَ في الوقف على مذهب مَن يَنقُلُ له نحو: ﴿وَلَقَدْ آتَينَا﴾ ؟

فالجوابُ: أنَّ النَّقلَ جائزٌ وإنْ لم يُقرَأ به[2] له، وإنْ لم يُنقَلْ عن أحدٍ جوازُهُ ولا مَنْعُهُ عنه .

وقد حَكَى جوازَ ذلك أبو جعفرٍ فيما تقدَّمَ من هذا الباب .

فإن قلتَ: نَقْلُ الحركة على الميم فيه نَقضُ الغرَضِ؛ لأنَّهَا إنما سُكِّنَت طَلَباً للتَّخفيف، وإنما أصلُهَا الحركةُ، وقد استَدلَلْنَا على ذلك .

فالجوابُ: أنَّ الحركةَ التي تُكرَهُ فيها إنما هي الحركةُ الأصليَّةُ، وأمَّا

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) انظر التيسير: ٦٢ .

هذه الحركةُ التي تُنقَلُ إليها من الهمزة، فهي عارضةٌ، والعرَبُ لا تَستثقِلُ في العارض ما تَستثقِلُ في اللازم، ألاَ تَرَاهُمْ يقولون: ضَرَبْتُ[١]، ويُسكِّنونَ كراهيةَ توالي أربعةِ متحركاتٍ، ويقولون: ضَرَبَكَ، ولا يُسكِّنون ـ وإن كانت الحركاتُ فيه متواليةً؛ ـ لأنَّ ضميرَ الفاعل لازمٌ، وضميرُ المفعول غيرُ لازم، وكذلك يقولون: عُلَبِطٌ[٢] ويجمعون بين أربع حركاتٍ متواليةٍ؛ / لأنَّ الأصلَ: عُلابط، فهو اجتماعٌ عارضٌ ليس ببناءٍ أصليٍّ. ٣١٤/أ

فإن قيلَ: هل تُنقَلُ الحركةُ لهاء السَّكت في الوقف لحمزةَ على مذهب مَن يَقِفُ له بالنَّقْل[٣] في نحو: قوله تعالى: ﴿كِتَابِيَهْ إِنِّي﴾ ؟

فالجوابُ: أنه يجوزُ في ذلك وجهان: النَّقلُ وتركُهُ على حسبما ثَبَتَ في قراءة وَرشٍ، وسنبيِّنُ ذلك في قوله:

... ... وَكِتَابِيَه

بالاسكَانِ عَن وَرْشٍ أَصَحُّ تَقَبُّلاَ[٤]

فإن قيلَ: هل تُنقَلُ الحركةُ للهاء من قولِه تعالى: ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيكَ﴾[٥] و﴿لا يُؤَدِّهِ إِلَيكَ﴾[٦] وفي ﴿فَأَلْقِهِ إِلَيهِم﴾[٧] على قراءته[٨]؛ لأنه يُسَكِّنُ

---

(١) انظر الممتع ٦٩/١ .

(٢) انظر الكتاب ٢٨٩/٤، وقال السجستاني: والعُلَبط والعُلابط واحد، وأنشد:
مَارَاعَني جَنَاحٌ هَابِطَا
على البيوتِ حَوطَهُ العُلابطاَ
قال: والعُلابط: الضخام، وهو الغليظ أيضاً، ويقال للشربة الثقيلة من اللبن الخاثر: العُلَبط. انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: ١٢٠، والنوادر: ١٧٣، وسفر السعادة ٣٨١/١، والخصائص ٢١١/٢، والمنصف ٢٧/١، والتاج (علبط) .

(٣) انظر النشر ٤٠٩/١ .

(٤) في آخر الباب .

(٥) سورة آل عمران: ٧٥ .

(٦) سورة آلأ عمران: ٧٥ .

(٧) سورة النمل: ٢٨ .

(٨) وهو حمزة. انظر التيسير: ٨٩، ١٦٨ ومعه في الأولى والثانية شعبة وأبو عمرو، وفي الثالثة عاصم وأبو عمرو .

الهاءَ منهن ؟

فالجوابُ: أنَّ الهاءَ من ذلك تحتمِلُ وجهَين:

أحدهما: أن تكونَ هاءَ سكتٍ أُجرِيَ الوصلُ في إثباتها مُجرَى الوقف .

والثَّاني: أن تكونَ هاءَ إضمارٍ أُسكِنَت للوقف، ثمَّ أُجرِيَ الوصلُ في إسكانها مُجرَى الوقف .

فأمَّا على الوجه الأوَّل: فيجوزُ فيها وجهان: النَّقلُ والتَّحقيقُ نحو: ﴿كِتَابِيَه إِني﴾ .

وأمَّا على الوجه الثَّاني: فلا تُنقَلُ إليها الحركةُ؛ لأنَّهم إذا فعَلُوا ذلك، لم يَجْرِ الوصلُ مَجرَى الوقف، إذ المرادُ أن تكونَ في الوصل ساكنةً كما كانت في الوقف .

فإن قلتَ: وكيفَ جازَ النَّقلُ لها على القولِ بأنها هاء سَكتٍ أُجرِيَ الوصلُ في إثباتها فيه مُجرَى الوقف، وهاءُ السَّكت لا تكونُ إلا ساكنةً؟

فالجوابُ: أنَّها إذا نُقِلَت إليها الحركةُ وهي هاءُ سَكتٍ، لم يكن ذلك مناقِضاً لإثباتها في الوصلِ؛ لأنها فيه ثابتةٌ بَعدُ .

فإن قلتَ: هاءُ السَّكتِ إنما تكونُ ساكنةً، وإذا نَقلْتَ إليها وحرَّكتَها، لم يَجْرِ الوصلُ مَجرَى الوقف .

فالجوابُ: أنهم إنما أَجرَوا الوصلَ مُجرَى الوقف في هاء السَّكت في الإثبات فقط، لا في السُّكون، وإنما السُّكون من لوازمِ هَاءِ السَّكت، فإذا حرَّكتَ لم تَخرُجْ مِن إجراءِ الوصل مُجرَى الوقف، بخلافها إذا كانت هاءَ إضمار، إنما أجرَينا الوصلَ مُجرَى الوقف في الإسكان، فإذا تحرَّكت كان ذلك نَقْضاً للغرض .

فإن قلتَ: فقد قالوا: ثَلاثَهَ ارْبَعَه، فنَقَلُوا الحركةَ على الهاء التي أُسكِنَت، وتَرَكُوهَا هاءً، فهلاَّ نَقَلُوا الحركةَ إلى هاء الإضمار التي أُسكِنَت؟

فالجوابُ: أنَّ قولَهُم: ثلاثَهْ اَربعَهْ ليس مُسَكَّناً للوقف ثمَّ أُجرِيَ فيه الوصلُ مُجرَى الوقف، بخلاف ﴿أَلقِهِ إِلَيهِم﴾ وأخواتِه، وذلك أنَّ أسماءَ الأعدادِ قبلَ وقوعها على معدودٍ موقوفاتٌ،قابلةٌ أن تتأثَّرَ للعوامل الداخلة عليها، والدَّليلُ على ذلك / قولهُم: وَاحِدْ اثْنان، فأَسكَنُوا دالَ «واحد» ٣١٥/أ
فسُكُونُه إذن أصليٌّ فلا تُناقِضُهُ الحركةُ .

قوله:

« ... ... وَلِنَافِعٍ لَدَى يُونُسٍ الآنَ بِالنَّقْلِ نُقِّلاَ »

حرفُ ﴿الآن﴾ في يونس في موضعين: ﴿الآنَ وَقَدْ عَصَيتَ﴾ و﴿الآنَ وَقَدْ كُنتُمْ بِهِ تَستَعْجِلُونَ﴾ الأصل: آن[1]، وهو إشارةٌ إلى الزمان الحاضِرِ، ثمَّ دَخَلت عليه الألفُ واللامُ[2] فصار: الآن، ثمَّ دخَلَت عليه

---

(١) قال سيبويه: وقال: آنَ يَئِينُ، فهو فعَلَ يفعِلُ من الأوان وهو الحين. الكتاب ٣٤٥/٤.
وقال: الكسائي والفراء: إنما هو محكي، وأصله من آن الشيء يئين بمنى حان يحين .
وقال جماعة من البصريين: أشير به لى الوقت الحاضر، لا إلى عهد متقدم .
قال الزجاجي: فيه ثلاث لغات؛ يقال: أَنَ لكَ، وأَنَى لَكَ يَأْنِي، وأنالَ لَكَ بزيادة اللام. انظر اللامات للزجاجي: ٣٨-٣٩ .

(٢) قال الزجاجي في اللامات: ٣٦: ومن نادر ما دخلت عليه الألف واللام للتعريف قولهم: الآن، وذلك أنه مبني، وفيه الألف واللام .
قلت: واختلف في الألف واللام الداخلتين على (آن) ؛ فقيل: للتعريف، وقيل: زائدتان. قال ابن جني في سر الصناعة ٣٥٢/١-٣٥٣: معتمداً رأي أبي علي: الآن =

ألفُ الاستفهامِ، فأُبدِلَت همـزةُ الوصـل بعدهـا أِلفـاً علـى المشـهور عنـد القرَّاء،(١) فصار ذلك: آلآن بهمزةٍ بعدها مدَّةٌ، ولامٍ بعدها مدَّةٌ(٢) .

أمَّا وَرشٌ فهو على أصله من النَّقلِ، أعني أنه من أصلـه جـوازُ النَّقـلِ إلى لام المعرفة نحو: الآخِرَة، والانسان، والأُذْن .

وأمَّا قالونُ فنقَضَ أصلَـهُ في ذلـك حيـثُ نَقَـلَ، وأصلُـهُ التَّحقيـقُ في الباب كلِّهِ .

وحُجَّةُ قـالون(٣) في مناقضتِـهِ أصلَـه في هـذا الحـرفِ: أنـه لمـاَّ دَخَـلَ الكلمةَ ضَربٌ مـن التَّغيِيرِ لازمٌ؛ وهـو إبـدالُ همـزةِ الوصـل بعـد همـزةِ الاستفهام ألفاً، أو جَعْلَهَا بينَ بينَ على اختلافهـم في ذلـك، سَـاغَ لـه أن يُغيِّرَهَا بتغييرٍ آخَرَ؛ فنَقَلَ الهمزةَ إلى لام المعرفـة، كمـا قـالوا: حَنَفِـيٌّ(٤) في

ليس معرَّفاً باللام الظاهرة فيه؛ لأنه لو كان معرفاً بها لجاز سقوطها منه، فلزوم هـذه اللام الآن دلالة على أنها ليست للتعريف، وإذا كـان معرفـاً لا محالـة، واسـتحال أن تكون التي فيه هي التي عرَّفته، وجب أن يكون معرَّفاً بلام أخرى محذوفـة غـير هـذه الظاهرة التي فيه، بمنزلة أمْسِ في أنهُ تعرَّف بلام مرادة، والقول فيهما واحدٌ، ولذلـك بُنيا لتضمنهمـا معنى حـرف التعريـف، وهـذا رأي أبي علـي، وعنـه أخذتـه، وهـو الصواب الذي لا بد منَ القول به .

(١) انظر الحجة للفارسي ٢٩٦/٤ وما بعدها، والكشف ٩١/١ .

(٢) انظر الكشف ٩١/١ .

(٣) الكشف ٩١/١-٩٢، والحجة ٢٩٩/٤ .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣٣٩/٣ في باب ما حذفُ الياء والـواو فيـه القيـاس...: وفي حنيفة: حنفي. وانظر المقتضب ١٣٤/٣ .

قلت: وعلى هذه القاعدةُ المعروفة ما كان على وزن فعيلة، تحذف ياؤه عند النسـب إذا كان صحيح العين غير مضعف .

النَّسب إلى حنيفة[1]، وقالوا في النَّسب إلى ثقيف: ثَقِيفيٌّ[2]، وذلك أنَّ حنيفةَ إذا نُسِبَ إليه، حُذِفَت منه تاءُ التَّأنيث؛ لأنها لا تُجامِعُ ياءَ النَّسب، فحَذْفُهَا لذلك لازمٌ، ثمَّ حُذِفَت الياءُ قبلَهَا لأجل حذفِهَا، كأنَّ الكلمةَ لما بُنِيَت على التَّغيير جَسَّرَهُم على إحداثِ ضَرْبٍ آخَرَ من التَّغيير، بخلافِ ما لم يُبْنَ حالُهُ على التَّغيير، ثمَّ لمَّا حذَفُوا الياءَ، بقِيَ على مثال نمر، وهم يقولون في النَّسب إليه: نَمَري[3]؛ خيفةَ أن تَغلِبَ على الكلمة الكَسَرَاتُ واليَاءاتُ، قالوا حنَفِيٌّ، ولمَّا لم يَلحَق في « ثقيف » تغييرٌ، لم يَقدِرُوا على إحداثِ تغييرٍ آخَرَ.

فالآخرة، والإنسان، والأذن في بابها كثَقِيفٍ في بابِهِ، و « الآنَ » في يونس كحَنِيفةَ في بابِهِ، والله أعلَمُ.

ولم أرَ هذا التعليلَ لأحَدٍ من القرَّاء، إنما نقَضَ أصلَهُ؛ لأنه لو حقَّقَ الهمزةَ، وأسكَنَ اللامَ قبلَهَا، لالتَقَى ساكنان على غير حدِّهِمَا، وهما: الألفُ المبدَلَةُ من ألف الوصل، ولامُ التَّعريف بعدها.

---

(١) قال ابن جني: وحنيفة منقول من قولك: هذا رجل حنيف، وامرأة حنيفة، والحنيف: العادل من دين إلى دين آخر، وأصله من الحنف في الرجل ـ يعني الاعوجاج ـ. المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة: ١١٦.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣/٣٣٥ في باب النسبة: فمن المعدول الذي على غير قياس قولهم في هذيل: هذلي ... قال: وفي ثقيف: ثقفي. وعلى هذا رأي المبرد قال: واعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، وكانت الياء ساكنة فحذفها جائز؛ لأنها حرف ميت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الياء الساكنة لذلك. المقتضب ٣/١٣٣،وانظر الخصائص:١/١١٦.
قلت: وقياس النسب إليه على رأي سيبويه: ثقيفي.

(٣) قال سيبويه في الكتاب: ٣/٣٤٤: لأن النمر ليس فيه حرف إلا مكسور، إلا حرفاً واحداً، وهو النون، وحدَها فلما كثُر فيه الكَسرُ، والياءاتُ تَثْقُلَ، فلذلك غيروه إلى الفتح.
وقال السيرافي: لأنا لو بقينا الكسر فقلنا: نميري لاجتمع كسرتان، وياءان، وليس في الكلمة ما يقاومهما من الحروف التي ليست من جنسها إلا حرف واحد، وهو النون ... الخ.

فإن قيلَ: ولِمَ نَسَبَ النَّقلَ في هذه الكلمة لنـافعٍ، ومعلـومٌ أنَّ وَرشـاً مذهبُهُ النَّقلُ إنما كان يجبُ أن يُذكَرَ قالون الذي نقَضَ أصلَهُ ؟

فـالجـــوابُ: أنه لو فَعَلَ ذلك لفُهِمَ منه أنَّ مَن سِوَى قالون يحقِّقُ، ويَدخُلُ في ذلك / وَرشٌ، ويُقالُ: نَقَضَ هنا أصلَهُ فحقَّقَ، وله من ذلـك نظائرُ . ٣١٦/أ

قال في باب الإمالة[1]: وما بعدَ راءٍ شَاعَ حُكماً » يُريدُ إمالةَ « قُرى » و « القُرَى » وكلُّ ألـفٍ تجوزُ إمالَتُهَـا إذا وقعـت بعـد الـراء يُميلُهَـا حمـزةُ والكِسَائيُّ وأبو عمرو، أما حمزةُ والكِسَائيُّ فعلى أصلِهِمَا في ذلك، وأمَّـا أبو عمرو[2] فنقَضَ أصلَهُ، وكذلك قوله في ياءات الإضافة:

أَرَهْطِي سَمَا مَولىً ومالي سَمَا لِواً
لعَلِّي سَمَا كُفْؤاً مَعِي نَفَرُ العُـلاَ
عمادُ ... ...
... ...

إلى غير ذلك من المواضع، وإعرابُ الأبياتِ الثَّلاثة ظاهرٌ.

* * *

(١) وتتمة البيت:
وما بعد راءٍ (شَـ)ـاع (حُـ)ـكماً وحفصُهم
يـوالي بمُجـــــــــراها وفي هـــــودَ أُنزلا

(٢) سيأتي الكلام عنه .

وَقُــلْ عَاداً الأُولى بِإِسْــــكَانِ لاَمِهِ
وَتَنْوِينُهُ بِالكَسْرِ (كَا)سِيهِ (ظَـ)ــلَّـلاَ
وَأَدْغَــمَ بَاقِيـــهِمْ وَبِالنَّـقْلِ وَصْلُهُمْ
وَبَدْؤُهُمُ وَالبَدْءُ بِالأَصْـــلِ فُضِّـــلاَ
لِـ(قَــالُونَ) و(البَصْرِي) وَتُهْمَزُ وَاوُهُ
لِـ(قَالُونَ) حَالَ النَّقْلِ بَدْءاً وَمَــوصِلاَ
وَتَبْدَا بِهَمْزِ الوَصْــــلِ فِي النَّقْلِ كُلِّهِ
وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدّاً بِعَــارِضِهِ فَـــلاَ

المرادُ قولُه تعالى في « والنَّجم » : ﴿عَاداً الأُولى﴾[1] اختَلَفَ القرَّاءُ فيه وَصلاً وابتداءاً:

فأمَّا في الوصل ففيه ثلاثُ قراءاتٍ[2]:

الأولى: قراءةُ قالون: ﴿عَاداً لُّؤْلَى﴾ بتحريكِ اللامِ بالضَّمِّ حركة الهمزة، وإدغامِ التَّنوين فيها، وهمزةٍ ساكنةٍ بعد اللام .

والثَّانيةُ: قراءةُ وَرشٍ وأبي عمرو: ﴿عَاداً لُّوْلَى﴾ كقالونَ، إلا أنَّه لا همزةَ بعد اللامِ، بل واوٌ ساكنةٌ .

والثَّالثةُ: قراءةُ الباقين ﴿عَاداً اِلأُولَى﴾ بكسرِ التَّنوينِ، ولامٍ ساكنةٍ بعدها همزةٌ مضمومةٌ بعدها واوٌ ساكنةٌ .

وأما في الابتداء فيُختَلَفُ فيه لهم:

---

(١) سورة النجم: ٥٠ .
(٢) انظر التيسير: ٢٠٤ .

أمَّا قالونُ فله فيه ثلاثةُ أوجُهٍ[1]: لُؤْلَى، أَلُؤْلَى، الأُولى .

وأمَّا أبو عمرو فلهُ كذلك ثلاثةُ أوجُهٍ: / لُوْلَى، أَلُولَى، الأُولى، إلا ٣١٧/أ
أنَّه لا يهمز الواو التي بعد اللام المضمومةِ، وأما ورشٌ فله في ذلك وجهان فقط: لُوْلَى، وأَلُوْلَى، كالوجهين الأوَّلَين في قراءة أبي عمرو[2] .

وحُجَّةُ[3] قالون وأبي عمرٍو في نَقْلِهِمَا الحركةَ في هذا الموضع دون سائرِ أمثلة ما فيه لامُ التَّعريف: الجمعُ بين اللغتين مع إتِّبَاعِ الأثرِ والاقتداءِ بالسَّلف، مع أنه لو حقَّقَ لَلَزِمَهُ تحريكُ التَّنوينِ ـ لالتقاء السَّاكنين ـ بالكسر[4]، وبعد ذلك يخرُجُ من كسرٍ إلى ضمٍّ في همزةٍ، ألا ترى أنه ضَمَّ السَّاكنَ الأوَّلَ في نحو: ﴿قُلِ انظُرُوا﴾ و﴿عَذَابٍ ارْكُضْ﴾ لِمَا في تحريكه بالكسر من الخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ، ولمـاً كان ذلك عندهم ثقيلاً رفضُوهُ في المتصل، فلم يجئ من كلامهم فِعُل (بكسر الفاء وضم العين)؛ للزُومِهِ، بخلاف وُرُودِهِ منفصلاً نحو: مررْتُ بالرجلِ غُلامِكَ؛

---

(١) قال أبو عمرو في التيسير: ٢٠٥: يجوز في الابتداء بهذه الكلمة على مذهب قالونَ ثلاثة أوجه أيضا: (أَلُؤْلى) بإثبات همزة الوصل، وضم اللام، وهمزة ساكنة على الواو، و(لُولَى) بضم اللام وحذف همزة الوصل وهمز الواو، و(الأُولى) كوجه أبي عمرو .

(٢) الأول: (ألولى) بإثبات همزة الوصل، وضم اللام بعدها، والثاني: (لُولى) بضم اللام، وحذف همزة الوصل قبلها استغناءً عنها بتلك الحركة، وهذان الوجهان جائزان في ذلك وشبهه في مذهب ورش. والثالث: (الأُولى) بإثبات همزة الوصل، وإسكان اللام، وتحقيق همزة فاء الفعل بعدها. التيسير: ٢٠٥ .

(٣) انظر الكشف ١/٩١-٩٨، والحجة ٦/٢٣٧ وما بعدها

(٤) سيأتي .

لعدم لُزُومِهِ ولكنَّ بعضَ العرَبِ قد تُجري المنفصلَ مَجرَى المتَّصل، كما أدغموا « يد دَّاود » ليَجريَ مَجرَى « رَدَّ » .

فإن قلتَ: كلُّ العرب يقولُ: مررتُ بالرجل غلامِكَ، فيكسِرُون اللامَ، ويَخرُجُون من كسرٍ إلى ضمٍّ .

فالجوابُ: أنَّ الكسرَ فيه لأجل العاملِ، فلا يصحُّ أن تخالفَ العاملَ، وأمَّا نحو: ﴿قُلِ انْظُرُوا﴾ فليس هنالك عاملٌ يقتضي تعيينَ الحركةِ اللازمة .

فإن قلتَ: ما هذه الهمزةُ السَّاكنةُ التي يأتي بها قالونُ بعد اللام المضمومة ؟

فالجوابُ: أنها تحتمل وجهَين:

أحدهما: أن تكونَ بدلاً من الواو السَّاكنة على لغةِ مَن يقولُ في مُوسى: مُؤْسَى، وفي مُوقد: مُؤْقِد، وعليه جاءت قراءةُ قُنبُل[1] ﴿بالسؤْقِ وَالأَعْنَاقِ﴾[2]، وقولُه تعالى: ﴿فَاسْتَوَى عَلَى سُؤْقِهِ﴾[3].

والثَّاني: أن تكونَ أصليَّةً على قول مَن زَعَمَ أنَّ « أُولى »[4] مأخوذٌ من وأَلَ، أعني من مادة (وءل) بنى منه فُعْلَى، فصار وُؤْلى، ثـمَّ أُبدِلَت الواوُ المضمومةُ همزةً؛ لانضمامها كما ضُمَّت في « وُجُوه » فصار ذلك: أُؤْلَى بهمزتين، فأُبدِلَت السَّاكنةُ منهما واواً؛ لاجتماعهما فصار: أُولى، ثـمَّ

(١) قراءته بالهمز فيهما. انظر التيسير: ٥٧ .

(٢) سورة: ٣٢ .

(٣) سورة الفتح: ٢٩ .

(٤) انظر الممتع: ٥٦٥ .

نُقِلَت حركةُ الهمزة المضمومة إلى اللام، وحُـذِفَت فـرَجَعت الهمزةُ / السَّاكنةُ؛ لأنها لم تُبدَل إلا بوجود الأُولى قبلَها، وسنبيِّنُ أصلَ هذه الكلمة واختلافَ النُّحاة فيها عند فراغنا من الاحتجاج للقراءات إن شَاء الله تعالى . ٣١٨/أ

فإن قيلَ: لِمَ أَدغَمَ التَّنوينَ في اللام حين نَقَلَ عليها الحركةَ، وهلاَّ حرَّكَهُ للسَّاكنين؛ لأنَّ حركةَ اللام عارضةٌ، ألا تراهم حرَّكُوا السَّاكنَ مع نقل الحركة في نحو قوله تعالى ﴿مِنَ الأُولى﴾[1] و﴿عَلَيهِمُ الاَولَيَان﴾[2] في قراءة ورشٍ، وكذلك حذفوه في نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ تحتِهَا الاَنْهَارُ﴾[3] و﴿تَشْتَهِ الاَنْفُسُ﴾[4] و﴿ادخلُوا الاَرْضَ﴾[5] على قراءته أيضاً؟

فالجوابُ: أنه اعتدَّ بالحركة العارضة، وجَعَلَها في ذلك كاللازمة، والعربُ تفعلُ ذلك؛ ألا تراهم قالوا: لَحْمَرُ جاء[6]، فيبدأون باللام المفتوحة، وحركتُهَا عارضةٌ، إنما هي حركةَ الهمزة نُقِلَت إلى اللام، ويقولون أيضاً: أَلَحْمَر، فيزيدون همزةَ الوصل؛ لأنَّ اللامَ في الأصل غيرُ متحركة، وإنما أصلُها السُّكونُ، وإنما حُرِّكَت بحركة الهمزةِ حين حُذِفَت

---

(١) سورة الضحى: ٤ .
(٢) سورة المائدة: ١٠٧ .
(٣) سورة البقرة: ٢٥ .
(٤) سورة الزخرف: ٧١ .
(٥) سورة المائدة: ٢١ .
(٦) انظر الكتاب ٤/٤٤٤-٤٤٥، والكشف ١/٩٢، الحجة ٦/٢٣٨ .

الهمزةُ، فكأنها على سكونها، فجاءت قراءةُ نافعٍ وأبـي عمـرٍو علـى لغـةِ مَـن يقـول: لَحْمَرجـاءني، وعليـه جـاء في الابتـداء: لُولَـى، بطَـرْحِ ألـفِ الوصل، وأمَّا لو حرَّكَ التَّنوينَ بالكسر، و لم يَعتدَّ بحركة النَّقل، لبَقِيَ الثِّقَلُ الذي كان النَّقْلُ من أجله؛ وهو الخروجُ من كسر إلى ضمٍّ .

وأمَّا مَن يقولُ: أَلُـولى بهمـزة الوصـل والنَّقـل، فإنـه اعتـدَّ بالحركـة العارضةِ، فابتدأَ بها كما أَدغَمَ فيهـا في الوصـل التَّنويـنَ، إذ لا فـرق بـين الإدغامِ فيها وبين الابتداء بها، وعليه قالت العربُ: أَلَحْمَر جـاء، بإثبـات ألف الوصل[1] .

وأمَّا مَن يقول في الابتداء: أَلأُولى، فيحقِّقُ، فوجهُهُ ظاهِرٌ، وذلك أنَّ النَّقلَ في هذه الكلمة إنما كان لِحَسمِ الثِّقَلِ الـذي في الخـروج مـن كَسـرٍ إلى ضمٍّ كما قلناه، وذلك إنما يكونُ في الوصل خاصـةً، فأمَّـا في الابتـداء فلا كسرَ هنالك .

فإن قيلَ: لِمَ نَقَلَ في الابتداء أبـو عمـرو وقـالونُ، ولا كسـرَ هنـالك يُوجِبُ الثِّقَلَ ؟

فالجوابُ: أنهما أَجرَيَا في ذلك الابتداءَ مُجرَى الاتصال؛ لتأتي هـذه الكلمةُ على أسلوبٍ واحدٍ، ولا تختلِفُ .

فإن قيلَ: لِمَ جازَ لهما في الابتداء مع النَّقل الاعتدادُ بالعارض وتركُ الاعتدادِ به، / وكان القياسُ في ذلك الاعتدادَ بالعارض لا غير، إذ النَّقـلُ ٣١٩/أ
في الابتداء إنما كان بالحمل على الاتِّصَال، والكلمةُ في الاتصال مُعتَدٌّ فيها

---

(١) انظر الكتاب ٤/٤٤٤ .

بالعارض، فيجبُ أن تكونَ في الابتداء بها مُعتدّاً فيها بالعارض ؟

فالجوابُ: أن ذلك حكمٌ بين حُكمَين، أمَّا النَّقلُ فلِيَجريَ الابتداءُ مَجرَى الاتِّصَالِ، فلَها بهذا حكمُ الاتصال، وأمَّا الإتيانُ بهمزة الوصل؛ فلتَجريَ في ذلك مَجرَى حالةِ التَّحقيق، فلها بذلك حكمُ الابتداء. ونظيرُ هذا قولُهُم: مائةُ الرَّجُل، حيث فسَّرُوا المائة بواحدٍ مخفوضٍ، والقياسُ أن تُفسَّرَ بواحدٍ منصوبٍ؛ لأنها عددٌ كثيرٌ، ألا تراهم قالوا: تسعونَ غُلاماً، وأحدَ عشرَ رَجُلاً، وذلك أنَّ المائةَ تُشبهُ العشرةَ، وهي عددٌ قليلٌ؛ لأنها عِقدٌ للعشَرَات كما كانت العشرةُ عَقداً للآحاد، وتشبهُ التِّسعين؛ لأنها عددٌ كثيرٌ، فجعلوا تمييزَها مفرَداً بما هي عددٌ كثيرٌ، وجُعِلَ مخفوضاً بالإضافة بما هي عَقدٌ للعشَرات، فأُعطِيَت لذلك حكماً بين حُكمَين؛ لأنَّ فيها شائبتَين .

فإن قيل: كيف يبتدئُ بقوله تعالى ﴿رُدُّوهَا عَلَيَّ﴾[1] وقولِهِ تعالى: ﴿كُفُّوا أيدِيَكُمْ﴾[2] إذ الأصلُ فيهما: أُردُدُوهَا، واُكْفُفُوا، فلما[3] أرادوا الإدغامَ نقلوا حركةَ المثْلِ الأوَّلِ إلى ما قبله من السَّاكن وهو الراءُ والكافُ، ثم حرَّكُوا المثْلَ الثَّاني لالتقاء السَّاكنين، وخصُّوهُ بالضَّمِّ إتباعاً فقالوا: رُدُّوها وكُفُّوا، فالراءُ والكاف المحرَّكتان بالضم إنما حُرِّكَا بنَقْلِ الحركة إليْهِمَا، وأصلُهُمَا السُّكُون، فيجبُ من أجل ذلك أن يجوزَ فيهما ما جازَ في « الأرض » و « الآخرة » وشبهِهِ، أعني أنه يُؤتَى بهمزةِ الوصل

---

(١) سورة ص: ٣٣ .

(٢) سورة النساء: ٧٧ .

(٣) انظر الكتاب ٣/٢٥٤ باب مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه .

إن لم يُعتَدَّ بالعارض، ولا يُؤتَى بها إن اعتُدَّ بالعارض، فيقالُ مَثلاً في الابتداء: أُرُدُّوها وأُكُفُّوا، أَو: رُدُّوها وَكُفُّوا ؟

٣٢٠/أ فالجوابُ: أنَّ الابتداءَ فيهما بغير همزة الوصل / لا غير، وذلك لوجهَين:

أحدُهما: أنَّ لامَ المعرفة لم تكن قطُّ في الكلام إلا ساكنةً، فلمَّا تحرَّكَت بحركة الهمزةِ التي بعدَها، لم يَعتَدَّ بها بعضُ العرَبِ، فأدخَلَ عليها همزةَ الوصل؛ لأنَّ الغالبَ على أحوالها السُّكونُ، فلم يَعتَدَّ بما طرأ لها الآن من الحركة .

وأمَّا الراءُ من نحو: ﴿رُدُّوها﴾ والكافُ من نحو: ﴿كُفُّوا أيدِيَكُم﴾ فَالحركة لها في أكثر المواضع، تقول: رَدَّ وكَفَّ، والرَّدُّ والكفُّ، وهذا رادٌّ وكافٌّ، ولا تُسَكَّنُ مبتدأةً إلا في صيغةِ الأمر خاصَّةً على لغة مَن يُظهِرُ، فكأنَّ الحركةَ فيها أصلٌ، وكأنَّ السُّكونَ طَارِئٌ، فإذا وُجدَت الحركةُ لم يُلتَفَت إلى السُّكُون .

والوجهُ الثَّاني: أنَّ همزةَ الوصل التي مع لام التَّعريف، تُشبهُ ألفَ القطعِ، وشَبَهُهَا بها من وجهَين:

أحدُهما: أنها مفتوحةٌ، كما أنَّ ألفَ القطعِ تكونُ كذلك .

والثَّاني: أنها داخلةٌ على الحرف، وهمَزَاتُ الوصل إنما تَدخُلُ على الأفعالِ وأسماءٍ معلومةٍ، فإذا قالوا: ألحمر، وأتَوا بألف الوصل، لم يأنَفُوا من دخول همزة الوصل على متحرِّكٍ؛ لشَبه همزةِ الوصل هنا بهمزةِ القطع، فصار ذلك كقولك: أنا أَلِدُ، وأنا أَعِدُ .

وإذا أدخلوا همزةَ الوصل في « رُدُّوها » و « كُفُّوا » وشبهِهَا فقالوا: أُرُدُّوها وأُكُفُّوا، لم يكن بهذا نظيرٌ في كلامهم؛ لأنهم كانوا يُدخِلُون

همزةَ الوصل على متحـرِّكٍ لفظـاً، وذلـك غـيرُ مـألوفٍ في كلامهـم، ألا تراهم حين أرادوا أن يُعوِّضُـوا مـن حـذف الـلامِ مـن « اسْـم » و « ابْـن » و«اسْتٍ» أَلِفَ الوصل، سَكَّنوا أوائِلَهَا؛ ليتهيّأَ لهـم دخـولُ همـزة الوصـل، فالقياسُ إذن في قولك: أَلْحَمَر أن يُقالَ فيه: لَحْمَـر بغـير همـزة الوصـل، والله أعلَمُ[1].

فصل:

واختلَفَ النُّحاةُ[2] في اشتقاق « الأوَّل » و « الأُولى » :

فذهب البصريون[3] إلى أنَّ وزن أوَّل أَفعَل[4]،ويدلُّ علـى ذلـك تـركُ الصـرف في حال التَّنكير، ولزومُ (مِن) له[5]، تقول: لقيتُهُ أوَّلَ مِن أَمسِ، كما تقول: زيدٌ أفضلُ مِن عَمرْو، وهو مما فاؤُهُ وعينُهُ / واوٌ، وهذا قليـلٌ في الكلام، لم يجئ مثلُ هذا في الصَّحيح إلا في دَدَنٌ ودَداً[6] . ٣٢١/أ

---

(١) انظر الكتاب ٤/٤٤٤-٤٤٥ .

(٢) تقدم الكلام عن اشتقاقه، وانظر الكتاب ٣/٢٨٧ وما بعدها، ٤/٣٧٠ ـ ٣٧٤، والمنصف ٢/٢٠١، وسر الصناعة ٢/١٠٠، ٨٠٠، ٨٢٠، وسفر السعادة ١/١١٩، وشرح الشافية ٢/٣٤٠ .

(٣) انظر الكتاب ٣/٢٨٧ وما بعدها، ٤/٣٧٠-٣٤، وسفر السعادة ١/١١٩ .

(٤) فاؤه واو، وعينه واو كما قال سيبويه. وانظر التبيان للأنباري ١/٨٧، وانظر الدر المصون ١/٣١٦-٣٢٠ .

(٥) قال العكبري في اللباب ٢/٢٣٦، والدليل على أنها أفعَل التي للتفضيل لأنها تصحبها (مِن) نحو قولك: هذا أول من هذا، ولا يجوز أن تكون (فوعَلاً) ولا فَعَلاً) هذين البناءين ليسا للتفضيل .

(٦) تقدم الكلام عنها في صفحة: ٧٣٢ .

وقال سيبويه[١] في ابَنْبَمْ (اسمُ بَلَدٍ)[٢] : إنه أَفَنْعَل، والنُّونُ زائدةٌ، فهو مِمَّا فاؤُهُ وعينُهُ من جنسٍ واحدٍ، وحَمَلَهُ على ذلك قلةُ أصالةِ الهمزةِ أوَّلاً، وإلا فالقياسُ أن يكونَ وزنُهُ فَعَنْلَل، نحو: عَقَنْقَل وعَصَنْصَر[٣] .

وأمَّا في المعتلِّ فلَم يَرِدْ منه إلا أوَّلُ خاصَّةً، وسببُ قلَّتِهِ: أنَّ بابَ (سَلِسَ)[٤] في الصَّحيح أكثرُ من باب (دَدَن)، ولم يجئ في معتلِّ الواو مثلُ: وَعَوتُ[٥] ، فيجبُ لذلك أن لا يجيءَ مثلُ: أوَّل؛ لأنَّ وَعوتُ مثل (سَلِس) وأوَّل مثل (دَدَن) فأصلُ أُولى على هذا: وُولى بواوَين، فقُلِبَت الأُولى منها همزةً على اللزوم، لاجتماع الواوَين أوَّلاً .

والهمزةُ السَّاكنةُ في قراءة قالون ﴿عَاداً لُؤْلَى﴾ بدلٌ من الواو السَّاكنة على لغة مَن يقولُ في موسى: مُؤسَى[٦]، وقد تقدَّمَ ذلك قبلُ .

---

(١) النون زائدة، قال سيبويه في الكتاب ٢٤٧/٤/ ويكون على فَنْعَل في الاسم والصفة، وهو قليل، فالاسم نحو: ألَنْجَج، وأَبَنْبَمْ .

(٢) قال ياقوت في معجم البلدان برقم: ١٢٨١٩: يَبَمْبَمْ: اسم موضع قرب تُبالة عند بيشة، وتَرج، وانظر ابنبم برقم: ١٤٦ .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢٧/٤: وتلحق ثالثة، فيكون الحرف على (فَعَنْعَلْ) في الاسم نحو: عَقَنْقَل وعَصَنْصَر، ولا نعلمه جاء وصفاً، وقال في ٢٤٧/٤: ويكون على أفَنْعَل في الاسم والصفة، وهو قليل،فالاسم نحو: أَلَنْجَجْ وابنْبَمْ، والصفة نحو: أَلَنْدَدْ.

(٤) انظر الكتاب:٤٠١/٤،والمنصف:٢١٣/٢،وسفر السعادة:٥١٤/١، والممتع: ٥٦١.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٤٠١/٤ في باب التضعيف في بنات الواو: واعلم أن الفاء لا تكون واواً واللام واواً في حرفٍ واحد، ألا ترى أنه ليس مثل: وَعَوْتُ في الكلام، وانظر المنصف ٢١٣/٢ .

(٦) كقول الشاعر جرير في ديوانه: ١٤٧:

أَحَبُّ المؤْقدين إليَّ مُؤْسى   وجعدةٌ إذا أضاءَهُما الوَقُودُ

وقد تقدم الكلام عنه .

فإن قيلَ: لو كان أوَّلُ (أفعَلَ مِن) لَلَزِمَ أن يكونَ منه الفعلُ، فما المانعُ من أن يستعملوا منه الفعلُ ؟

فالجوابُ: أنهم لو استعمَلُوه لم يخلُ من أن يكون على فَعَلَ أو فَعُلَ أو فَعِل، فلو قالوا منه: فَعَل لَلَزِمَ أن يكون في مضارعه شيئان يتدافعان؛ وذلك أنَّ فَعَل إذا كانت فاؤُهُ واواً، فالمضارع منه يفعِلُ بكسر العين، نحو: وَعَدَ يَعِدُ، وإذا كانت عينُه واواً، فالمضارعُ أبداً يَفعُل مضمومَ العين، نحو: قالَ يَقُولُ، فكان يجبُ أن تكون العينُ من يفعُل مضمومةً مكسورةً في حال، وهذا متَنَافٍ .

ولو قالواْ منه: فَعُل وَأُلَ، لقيل في المضارع: يؤُولُ نحو: طالَ يَطُولُ لكَرِهُوهُ من ثِقَلِ الواوَين .

وإذا كانت الواوُ لم تأتِ فاءً ولاماً، حتى إنه ليس في الكلام مثلُ وَعَوتُ، مع أن بابَ سَلِس) و(قَلِق) أكثرُ من (دَدن) و(كَوكَب)[1]، فلا يجوزُ اجتماعُ الواوَين فاءً وعيناً، أجدَرُ لقلَّةِ باب (دَدَن)، وإذا كانوا قد رفضوا الفعلَ ممَّا فاؤُه وعينُه من موضعٍ واحدٍ في الصَّحيح، فأن يرفُضُوه في المعتل أَولى، فلما لم يَسُغْ فيه فَعَلَ ولا فَعُلَ رفضوا منه فَعِل .

وقد ذهب بعضُ الكوفيين[2] إلى أنَّ وزن (أَوَّل) أفعَلُ، مِن وأَلْتُ، وأصلُهُ: أَوأَلُ، ثمَّ أُبدِلَت الهمزةُ واواً، وأُدغِمَت الواو في الواوا.

والدَّليلُ على صحة هذا المذهب قراءةُ قالونٍ[3] ﴿عَاداً لُؤْلَى﴾ بهمزةٍ

(١) تقدم في صفحة: ٧٣٢ - ٨٠١ .

(٢) انظر المتع: ٥٦٣/٢ ، والبيان: ١ /٧٨، وسفر السعادة ١١٩/١ - ٥١٦، واللباب: ٢٣٦/٢.

(٣) انظر الكشف ٥١/١-٥٢ .

ساكنةٍ، قال: وجَعْلُهَا أصلاً في هذه / القراءة أَولى مِن جَعلِهَا بَدَلاً من ٣٢٢/أ
واوٍ ساكنة .

فإن قيل: لِمَ سُهِّلَت الهمزةُ في (أوَّل) بالبدل، والقياسُ أن تُنقَل حركتُهَا على الواو وتحذَفَ فيقال: أَوْل ؟

فالجوابُ: أنهم ارتكبُوا أحدَ الجائزَين، وذلك أنَّ الهمزةَ إذا سَكَنَ ما قبلها وكان واواً أو ياءً أصليَّتين، فإنه يجوزُ في تسهيل الهمزةِ وجهان:

أحدهما: وهو الأحسَنُ أن يَجريَ مَجرَى السَّاكن الصَّحيح، فتُحذَفُ الهمزةُ معهما، وتُلقَى حركتُهُما عليهما كـ «القرآن» و«الظمآن».

والوجهُ الثَّاني: أن يَجرِيَا مَجرى الواو والياء الزَّائدتين؛ فتُقلَبُ الهمزةُ معهما واواً أو ياءً، ويُدغَمَا فيها نحو: مَقرُوءٍ، وبَرِيئَة[1]، يُقالُ فيهما: مَقرُوٌّ وبَرِيَّة[2] لا غير .

فإن قيلَ: لو كان أصلُه: أَوْءَلَ مِن وَأَلْتُ، وارتكبوا أحد الجائزَين في تسهيله، لجاز أن يُنطَقَ بذلك الأصلُ يوماً مَّا ؟

فالجوابُ: أنَّ من الأُصول ما تلتزِمُ العرَبُ رفْضَهُ، ولا ينطقون به أَلبتَّةَ، ألا تراهم لا يقولون: مِوْزَان ولا مِوْقَات، وهما من الوزن والوقت ولا يقولون: مُيْقِن ولا مُيْسِر، وهما من اليقين واليُسْرِ .

فإن قيل:لِمَ التزَمُوا فيه أحدَ الجائزَين،وهَلاَّ أجازوا فيه الوجهَ الآخَرَ؟

---

(١) انظر الممتع ٢/٥٦٤-٥٦٥، والدر المصون ١/٣١٧ .

(٢) قال ابن عصفور: وأيضاً فإنا إنما قلنا: إن البرية مما ألزم التخفيف البتة لقيام الدليل على ذلك، لكونها من (برأ الله الخلقَ) ولم يقم دليل على أن (أول) من (وأل) فنزعم أنه ألزم التخفيف. عن الممتع ٢/٥٦٤-٥٦٥ .

فالجوابُ: أنه لما كان المانعُ من صرفه وزنَ الفعل والصفةِ، سهَّلوهُ بالبدل؛ ليَبقَى وزنُ الفعلِ فيه قائماً، وأيضاً فإنهم لو نَقَلُوه لكان لفظُهُ لفظَ الفعل الذي رَفَضُوه منه، فَعَدلُوا عنه لذلك، والله أعلَمُ.

وقد احتجَّ صاحبُ هذا المذهب لصحةِ اشتقاقِهِ مِن وأَلْتُ بقولهم: أَوائِل، ولا دليلَ فيه، والأصلُ فيه: أَوَاوِل.

فقُلِبَت الواوُ المكسورةُ همزةً؛ لاجتماع الواوَين بينهما ألفاً، وقُربِ الأخيرة من الطَّرَف، ونظيرُهُ قولهم في جمع خائفة: خَوائِف، والأصل: خَوَاوِف، ثمَّ هَمَزَ كما همَزَ «أوائِل».

وذهب بعضُ النُّحاة[1] إلى أنه من آلَ يَؤُول، وأنَّ فاءَه همزةٌ، والأصل: أَأْوَل[2] ثُمَّ أُبدِلَت الهمزةُ السَّاكنةُ واواً، وأُدغِمَت الواوُ في الواو.

فإن قيلَ: هلاَّ أُبدِلَت الهمزةُ السَّاكنةُ ألفاً على القياس؛ لانفتاح ما قبلها، كما فعلوا ذلك في: كَأْس ورَأْس؟

فالجوابُ: أنهم لو فعلوا / لصَارَ في اللفظ كضَارَبَ، وهذا الوزنُ لا يمنَعُ الصرفَ، وهم إنما منعوهُ من الصرف لكونه على وزن أَفعَل لا فَاعَل، ويجوزُ أن يكونُوا قلبُوا الهمزةَ أَلِفاً على القياس، فصار أَاوَل، ثمَّ لمَّا أرادوا أن يُخرِجُوه عن لفظ الوزن الذي لا يَمنَعُ الصَّرفَ، وأن يُبقُوه على وزنه الأصلي، قلَبُوا الألفَ واواً ثمَّ أَدغَمُوا، وكأنهم حمَلُوا في ذلك الواحدَ على الجمع؛ لأنهم يقولون في الجمع: أَوَائِل، فيَقلِبُون الهمزةَ واواً ٣٢٣/أ

(١) ذكر هذا الوجه العكبري في اللباب ٢/٢٣٦.

(٢) ذهب السخاوي في سفر السعادة ١/١٢٠ إلى أنه لا يجوز؛ لأن الهمزة في مثل هذا إنما تقلب ألفاً كما في (آخر) لا واواً.

فكذلك فعلوا في ا لواحدِ، فالهمزةُ الأُولى على هذا في: أُولَى أصليةٌ، وهو أَولى من جعلها بدلاً من واوٍ .

والهمزةُ السَّاكنةُ في قراءة قالون[1] بدلٌ من الواو السَّاكنة .

فهذه المذاهبُ الثَّلاثةُ لكلٍّ واحدٍ منها ما يشهَدُ له بالصحة من كلام العرب، فيشهد للمذهب الأوَّل تركُ عدَمِ التَّغيير؛ لأنَّ في المذهبين الآخَرَين تغييرُ الفاء والعين، وفي المذهب الأوَّل قلبُ الفاء في أوَّل أبداً، وقلب العين في قراءة ﴿عَاداً لُؤْلَى﴾ .

ويشهدُ لصحة المذهب الثَّاني قولُهُم: أَوائِل، وقراءةُ ﴿عَاداً لُؤْلَى﴾، وفيه تغييرُ العَين في « أوَّل » لُزُوماً، وتغييرُ الفاء في أُولَى » أيضاً كذلك، ويَشهدُ لصحَّةِ المذهبِ الثَّالثِ « أُولى » ، وفيه تغييرُ الفاءِ في « أوَّل »، والعَينِ في ﴿عَاداً لُؤْلَى﴾ على قراءة مَن هَمَزَ[2].

فإن قيلَ: ما المانعُ أن يكونَ « أوَّلَ » وزنُهُ فَعَّلَ ؟

فالجوابُ: أنَّ الهمزةَ إذا وقعت أوَّلاً وبعدها ثلاثةُ أحرفٍ، قُطِعَ عليها بالزيادة حتى تقومَ الدلالةُ على أصالتها؛ لكثرةِ وقُوعِهَا أوَّلاً زائدةً، ويدلُّ على أنه (أفعَلُ) لزومُ « مِن » له، وقد تقدَّم ذلك أوَّلاً، فقولُ النَّاظِم:

« وقُلْ عَاداً الأُولى بإسكان لامِهِ »

أي: اُتْلُ ﴿عاداً الأُولى﴾ بإسكان لامِهِ وتنوينِهِ بالكسر للمَرمُوزِين

(١) انظر الكشف ١/٥١-٥٢ .

(٢) المصدر السابق .

بالكاف والظَّاء وهم: ابنُ عامر وابنُ كثير والكوفيُّون .

وارتفاعُ « تَنوينِهُ » بالابتداء .

و« كاسِيه » مبتدأٌ ثانٍ .

و « به » يتعلَّقُ بـ « الكسر » .

و « ظلَّلَ » جملةٌ في موضع خبر الثاني، والجملةُ خبرُ الأوَّل .

ويريد بالكاسي المحرِّك؛ لأنَّ الحركةَ للحرف كُسوَةٌ .

ومعنى « ظلَّلَ » جعلَ له ظِلالاً؛ لانتشار ملابسه التقدير: وتنوينُه محرِّكُه بالكسر ظَلَّلَ؛ أي: جعلَ له ظلاً، ويجوز أن يكونَ بالكسر خبرٌ، و« تنوينُهُ وكاسيه ظَلَّلَ » / جملةٌ أتى بها على جهةِ الاحتجاج، كأنه يقول: هو جارٍ على القياس، فالذي يُريدُ توجيهَه يجده جارياً على القياس، فيكسبه بذلك ظِلاً؛ أي: سِتراً . ٣٢٤/أ

و « أدغمَ باقيهم » يُريدُ ما سوى مَن ذُكِرَ، والمراد نافعٌ وأبو عمروٍ، يعني أَدغَمَا التَّنوينَ في اللام بعد نَقْلِ الحركة إليها .

ثم قال: « وبالنَّقلِ وَصلُهُمْ وبَدؤُهُمْ » الضميرُ يعود على المسكوتِ عنهم، وجمَعَه باعتبار الرُّواةِ، أمَّا « وصلُهُم » فليس إلا النَّقلُ عنهم فيه.

وأمَّا «بدؤهم» فيختلفون فيه؛ أمَّا وَرشٌ فليس له فيه إلا النَّقلُ كالوصل، وأمَّا قالونُ وأبو عمرو فيجوزُ لهما في الابتداء التَّحقيقُ، وهذا هو المراد بقوله: « والبدءُ » فالأصل فَصَّل لقالونَ والبصري، فحصَلَ لورشٍ النَّقلُ في الحالين[1] ، وحصَلَ لأبي عمرو وقالون النَّقلُ في الوصل فقط،

---

(١) في الفصل والوصل .

وحصَلَ لهما في الابتداء النَّقلُ والتَّحقيقُ، وإنما كان التَّحقيقُ لهما في الابتداء مختاراً؛ لزوال العلَّةِ الحاملة على النَّقلِ؛ وهي كراهيةُ الخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ كما قلناه في الاحتجاج[1].

ثم قال:

«... ... ...وتُهمَزُ واوُهُ لقالونَ حالَ النَّقلِ بدءاً ومَوصَلا»

يقولُ: إنَّ قالونَ يَهمِزُ الواوَ السَّاكنةَ التي بعد اللام في حالِ النَّقلِ، سَواءٌ كان النَّقلُ في الابتداء أو في الوصل .

وانتصابُ قوله: « بَدءاً ومَوصِلا » على الحال من « قالون » .

ثم قال: « وتَبدَا بهمزِ الوصلِ في النَّقلِ كلِّهِ » البيت، يقولُ: إذا بدأتَ بهذه الكلمة أو بغيرها مما فيه نقلُ الحركة كـ « الآخرة » و « الإنسان » و«الآزفة» على قراءة ورشٍ، فلك في ذلك وجهان:

أحدهما: أن تأتيَ بألف الوصل، ولا تعتدَّ بالحركة العارضة .

والثَّاني: أن تعتدَّ بالحركة العارضة، فلا تأتيَ بهمزةِ الوصل، فيجوزُ لك على مذهب ورشٍ أن تقولَ: ألُولى لُولى، وعلى مذهب أبي عمروٍ، كذلك إذا نَقَلْتَ في الابتداء، وأمَّا قالون فكذلك، إلا أنه يَهمِزُ حالَ النَّقلِ الواوَ السَّاكنةَ، وإذا لم تَنقُل على مذهب قالون وأبي عمرو فلا بدَّ من همزة الوصل لوجودِ السَّاكن .

/ ويريد بقوله: « في النَّقلِ كلِّهِ » ﴿عَاداً الأُولى﴾ على قراءة نافعٍ ٣٢٥/أ

---

(١) انظر مشكل إعراب القرآن ٢/٦٩٥-٦٩٦، والدر المصون ١٠/١٠٧-١١٣، والحجة للفارسي ٦/٢٣٧-٢٤٠ .

وأبي عمرو نحو: « الآخرة » و « الإنسان » و « الآزفة » على قراءة ورشٍ .

وقولُه: « وإن كنتَ معتدّاً بعارضِهِ فلا » ؛ أي: فلا تَبدَ بهمزة الوصل، فحَذَفَ لدلالة المعنى عليه، وأبدَلَ همزةَ « وتبدَا » ضرورةً[١].

* * *

وَنَــــقْـــلُ رِداً عَنْ (نَافِعٍ) وَكِتَابِيَهْ

بالإِسْــكَانِ عَنْ (وَرْشٍ) أَصَحُّ تَقَبُّلاَ

في هذا البيت لفظان: أحدهما قولُهُ تعالى: ﴿رِدْءاً يُصدِقُنِي﴾ في القصص[٢] .

والثَّاني: ﴿كِتَابِيَه إِنِّي ظَنَنْتُ﴾ في الحاقة[٣] .

فأمَّا « رِداً » فقرأَتْهُ الجماعة غيرَ نافع[٤]: ﴿رِدْءاً﴾ بدالٍ ساكنةٍ بعدها همزةٌ مفتوحةٌ بوزن (خِطْئاً) ، وقراءةُ نافع ﴿رِدًا﴾ بدال مفتوحةٍ منونةٍ، حَذَفَ الهمزةَ، ونقَلَ حركتَها على الدال السَّاكنة، بوزن مِعاً.

---

(١) انظر التبصرة: ٢٨٧-٢٨٨، والتيسير: ٢٠٤-٢٠٥، والغيث: ٣٢٨-٣٢٩. وقال في: ٦٨: وهذان الوجهان ـ أعني الابتداء بهمزة الوصل بعدها اللام المتحركة بحركة همزة القطع ـ فنقول: الأَرض الآخرة، الإِيمان، الابْرَار، وحذفها والابتداء بالام فنقول: لأَرض، لآخرة، لإِيمان، لأَبرار. والوجهان جيدان صحيحان، نص عليهما أبو عمرو الداني وأبو العلاء المهمداني وغيرهما، وانظر كلام المحقق في النشر ٤١٠/١-٤١٧، وانظر التذكرة ١٢٦/١ فقد رجح إثبات همز الوصل، قال: وهو جيد . وانظر الكتاب ٥٤٥/٣ .

(٢) من الآية: ٣٤ .

(٣) الآيتان: ١٩-٢٠ .

(٤) يعني الستة الباقين .

قال أبو جعفر[١]: قـالَ الخزاعـيُّ: قـال ابـنُ الصَّلـت[٢] عـن الأزرق: الوقفُ بالهمز، والوصلُ بتركه، وكذلك قال طاهرُ بنُ غَلبُـون[٣] عـن ابـن ماشاء الله[٤] عن ابــن هـلالٍ[٥]، عـن النَّحـاس عـن الأزرق، ونـص عليـه الأزرق في كتابه عن وَرشٍ بغير همزٍ، ولم يخصَّ وصلاً دون وقفٍ، قـال: وبترك الهمزِ في الحالين قراءةُ نافعٍ، وبه أخَذَ حمزةُ .

وأمَّا ﴿كِتَابِيَه إِنِّي﴾ يُرْوَى عـن ورشٍ فيـه وجهـان: النَّقـلُ كالبـاب كلِّهِ، والتَّحقيقُ بخلاف سائر الباب .

---

(١) الإقناع ٣٩٦/١ .

(٢) هو محمد بن أحمد بن أيوب بن شنبوذ، الإمام أبو الحسن شيخ الإقراء بالعراق، أستاذ كبير، أخذ القراءة عرضاً على إبراهيم الحربي، وأحمد بن عبد الله بن هلال، وخلق، وعنه أحمد بن نصر الشذائي، والحسن بن سعيد المطوعي وخلق، وله قصة مشـهورة مع الوزير ابن مقلة. انظر الغاية ٥٢/٢-٥٦ .

(٣) انظر التذكرة ١٦٧/١ ـ ١٦٨ .

(٤) هو عتيق بن ماشاء الله، أبو بكر المصري الغسال، شـيخ مقـرئ، روى القـراءة عـن أحمد بن هلال، وعنه أبو الطيب بن غلبون وابنه الحسن، قال الداني: توفي في عشـر الستين وثلاثمائة. انظر الغاية ٥٠٠/١ .

(٥) أحمد بن عبد الله بن هلال، أبو جعفر الأزدي، أستاذ كبير، محقق ضابط، قـرأ علـى أبيه وعلى إسماعيل بن عبد الله النحاس، وعليه عتيق بن ماشاء الله وغيره، توفي سنة ٣١٠ هـ. الغاية ٧٤/١-٧٥ .

قال أبو جعفر[(١)]: لم يثبُت فيه عنه من طريق أبي يعقوبَ نصٌّ .

وذكَرَ الأهوازي[(٢)] أنَّ الأصبهانيَّ روَى عنه تحقيقَ الهمزة .

وذكَرَ أبو عمرو[(٣)] أنَّ عبد الصمد نصَّ عليه بنقل الحركـة إلى الهـاء، قال: و لم يذكُرْ ذلك منصوصاً عنه غيرُهُ، وعامـةُ أصحـاب أبـي يعقـوبَ على ترك النّقل[(٤)]، وعليه عَوَّلَ أبو محمَّد وأبو عمرو، وبه قرَأا وأَخَذَا.

وقال أبو محمَّدٍ[(٥)]: هو أحسَـنُ وأقـوَى، ويَـلزَمُ مـن نقـلِ الحركَـةِ أَنْ تُدغِمَ ﴿مَالِيَه هَّلَكَ﴾؛ لأنـه أجرَاهـا مُجـرَى الأصلـيِّ حـين أَلقَـى عليهـا

---

(١) قال أبو جعفر: وأما قوله تعالى: ﴿كتابيه إني﴾ على مذهبه في إثبـات هـاء السـكت في الوصل، فلم يأت فيه عنه من طريق أبي يعقوب نصٌّ. الإقناع ١/٣٨٩ .

(٢) في الإقناع ١/٣٨٩ .

(٣) النص في الإقناع ١/٣٨٩ .

(٤) قال المحقق ابن الجزري في النشر ١/٤٠٩: قلتُ: وترك النقل فيه هو المختـار عندنـا، والأقوى لدينا، والأقوى في العربيـة، وذلـك أن هـذه الهـاء هـاء سـكت، وحكمهـا السكون، فلا تحرك إلا في ضرورة الشعر على ما فيه من قبح، وأيضاً فلا تثبت إلا في الوقف، فإذا خولف الأصل فأثبتت في الوصل إجراء له مُجرى الوقف لأجـل إثباتهـا في رسم المصحف، فلا ينبغي أن يخالف الأصل من وجه آخر، وهو تحريكها فيجتمع في حرف واحد مخالفتان، وانفرد الهذلي عن أصحابه عن الهاشمي عن ابن جماز بالنقل كمذهب ورش فيما ينقل إليه من جميع القرآن .

(٥) قال مكي في التبصرة: ٣٠٩-٣١٠: فأما هاء السـكت فالاختيـار أن لا ينقـل عليـه الحركة ... وقد أخذ جماعة بنقل الحركة في هذا،وتركه أحسن وأقوى، وبه قرأت.
وقال أبو معشـر في التلخيـص: ١٥٨: ولا ينقلهـا إلى هـاء الاسـتراحة ــ يعـني هـاء السكت ـ لأنها تزاد للسكوت، فلا تحرك بحال. بتصرف .
وإلى مثل هذا ذهب ابن غلبون في التذكرة ١/١٢٤، وعلل بقولـه: لأنـه ينـوي بهـا الوقف وانقطاع الهمزة عنها .

الحركَةَ، وقدَّرَ ثُبوتَهَا في الوصل. انتهى كلامُهُ[(١)].

وحُجَّةُ[(٢)] وَرشٍ في نقله « رِدأً » وإن كان من كلمةٍ واحدةٍ ـ ومن شأنه أنه لا يَنقُلُ ماكان كذلك ـ اتِّباعُ الأثر، والجمعُ بين اللغتين، وعلَّلَ[(٣)] القرَّاءُ اختصاصَ هذه الكلمةِ بأنها تُشبهُ في اللفظ لفظَ كلمتين، فلفظُ رِدْ، كلفظِ الأمر من « وَرَدَ يَرِدُ » تقولُ: رِدْ، والتَّنوينُ والهمزةُ كَأَنِ النَّاصبةِ .

وهذا التَّعليلُ غيرُ ناهضٍ؛ ألا ترى أنَّ « جُزْءاً » أو « خِطْئاً » كذلك.

(وله عندي وُجَيِّهٌ؛ وذلك أن في « رِدأً » ما يُسهِّلُ النَّبرَ ما في نظائره من « خِطئاً » وغيرهما، أعني أنَّ فيه راءً مكسورةً، وهي فيها بعد كسرتين، ولذلك تُوجبُ فيها من الإمالة ما لا توجبُهُ في غير الراء، فيغلِبُ على الكلمة بسبب ذلك ما يُستَثقَلُ من الحركات، والحروف أحدُ حروفه الهمزةُ، وكأنَّ فيه كسرتَين يَثقُلُ بذلك أشدَّ من ثِقَلِ غيرِهِ، ولأنَّهُ[(٤)] في التقدير بوزن إِبِلِ الذي فُهِمَ من العرب استثقالُهُ حتى لم

---

(١) قال في التبصرة: ٣١٠: ويلزم من إلقاء الحركة أن يدغم ﴿ماليه هلك﴾ لأنه قد أجراها مجرى الأصل حين ألقى عليه الحركة وقدر ثبوتها في الأصل .

(٢) انظر الحجة لأبي علي ٥/٤٢٠-٤٢١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/١٤٤، والموضح في علل القراءات لابن أبي مريم ٢/٩٨٣، والكشف للقيسي ١/٨٣، ٩١، ٢/١٧٢، ١٧٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٠٦، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٦٥٣، وشرح الهداية لوحة: ١٨، والدر المصون ٨/٦٧٦-٦٧٧، ومعاني القراءات للأزهري ٢/٢٥٢، والتهذيب له (درأ) .

(٣) ذكر هذا التعليل القيسي في الكشف ١/٨٤ .

(٤) في ب: وكأنه .

ينطقوا به إلا في إبِل[1] وإطِل[2] لا غير، وإذا كانت الهمزةُ تُخَفَّفُ وحدَها لِثِقَلِهَا، فكيف إذا انضاف إليها ثِقَلٌ آخَرُ، ولهذا قال في النَّسب إلى نمر وشَقِر: نَمَري[3] وشَقَري[4]، ففتحوا العين منهما لزوماً؛ لئلاَّ تكونَ الكلمةُ بعد النَّسب مِمَّا غَلَبَ عليها الكَسَرَاتُ والياءاتُ[5].

فإذا لم ينسُبُوا تَرَكُوهُ مكسُوراً؛ لقلَّة الثِّقَل، فَهُم لمَّا كَثُرَ ثِقَلُهُ أشدُّ تغييراً.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢٤٤/٤: ويكون (فِعِلاً) في الاسم نحو: إبِل، وهو قليل لا نعلم في الأسماء والصفات غيره.
وأورد ابن خالويه ثمانية أسماء، وقال: لم يحك سيبويه إلا حرفاً واحداً وهو إبل؛ لأنه لا خلاف فيه، والباقي فيه خلاف. انظر ليس في كلام العرب: ١٣ بتصرف. وانظر شرح الشافية ٤٥/١-٤٦، وحكى فيه العكبري في اللباب ٢١٣/٢ أربعة.

(٢) أوردها ابن خالويه ضمن العشرة في ليس في كلام العرب: ١٣، وأورده العكبري في اللباب ٢١٣/٢ ضمن الأربعة، وذكره في شرح الشافية ٤٦/١.
وقال ابن عصفور: فأما إطِل فلا حجة فيه؛ لأن المشهور فيه: إطْل بسكون الطاء، قال: يمكن أن يكون مما أتبعت الطاء فيه الهمزة لضرورة؛ لأنه لا يلفظ إلا في الشعر نحو: قوله:

له إطِلا ظبي وساقا نعامة

في رواية من رواه كذلك.
قلت: ورد في ديوان امرئ القيس: ١٣٤ وهو من معلقته:

له أيطلا ظبي وساقا نعامة

فأيْطلا الظبي: خاصرتاه؛ لضمورهما وعدم انتفاخهما.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣٤٣/٣: وما جاء من فعِل بمنزلة فعَل قولهم في النَّمِر: نَمَري. وقد تقدم الكلام عنها في صفحة: ٧٩١ بتفصيل.

(٤) انظر الكتاب ٣٤٣/٣ وهو نسبة إلى شقائق النعمان.

(٥) انظر الأنباري في أسرار العربية: ٣٧٣، وشرح الشافية ١٧/٢ وما بعدها.

وقد قال بعضُ النُّحاة[1]: إنَّ التّنوينَ في « جَوارٍ » عِوضٌ من الياء؛ وذلك أنَّ في « جَوارٍ » ما في « قاضٍ » من استثقال الحركة في الياء بعد الكسرةِ، وزيادةَ ثِقَلِ الجمعِ المتناهي، فإذا خُفِّفَ قَاضٍ بحذف الحركة فقط، فيجبُ في جَوَارٍ أن يُخفَّفَ بحذف الحرفِ، بل كَثْرَةُ الثِّقَلِ آثَرُ[2] في كلامهم، والله أعلَمُ .) .

وحُجَّةُ قالون[3] في نَقلِهِ هذا الحرفَ الجمعُ بين اللغتين فقط .

قال أبو جعفر[4]: وقد رُوِيَ عن نافعٍ أنه ليس مخفَّفاً من « رِدْء » وأنه فِعَل أو فِعْل[5] من قولهم: أَرْدَى على المائة؛ أي: زاد عليها، واستشهدَ ببيت حاتمٍ[6]:

وَأَسْمَرَ خَطِّيّاً كَأَنَّ كُعُوبَه
نَوَى القَسْبِ قَدْ أَرْدَى ذِرَاعاً على العَشْرِ

أي زاد . فالمعنى[7] على هذا: أرسِلْهُ[8] معِي زيادةً يُصدِّقُنِي.

ولا يكونُ مخالفاً لأصله على هذا الوجه .

---

(١) هو مذهب الخليل وسيبويه، قال في الكتاب ٣/٣٠٨: واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة، فإنه ينصرف في حال الجر والرفع، وذلك أنهم حذفوا الياء فخف عليهم، فصار التنوين عوضاً .
وقال في ٣/٣١٠: ... لأن هذا التنوين جعل عوضاً ... . وانظر ٣/٣١١، ٣١٤ .

(٢) في ب: آثار، وما بين القوسين في هوامش : أ ممحوٌّ، وأغلبه في: ب غير مقروء .

(٣) تقدم ذكر مصادرها .

(٤) الإقناع ١/٣٩٥ .

(٥) في الإقناع ١/٣٩٥ لا توجد كلمة « أو فِعْل .

(٦) في دوانه: ١٢١، واللسان (قتب) .

(٧) في الإقناع ١/٣٩٦ (والمعنى) .

(٨) في الإقناع ١/٣٩٦ (فأرسله) .

/قلت: ما قاله أبو جعفرٍ عن نافعٍ من الاشتقاق، فيه نَظَرٌ؛ وذلك أنَّ ٣٢٦/أ
البيتَ الذي أنشده، إنما يثبُتُ بــه أنَّ « أَردَى » بمعنـى زادَ، ولا منازَعَـةَ في ذلك، قد نقَلَ ذلك أئمَّةُ اللغة[1]، ونقَلُوا أنَّ فِعلَهُ يُستَعمَلُ ثلاثياً ورباعياً.

قال الجوهريُّ[2] في المعتلِّ: يُقالُ رَدَيتُ على الخمسين وأرديتُ؛ أي: زِدتُ .

وقال أيضاً في المهموز[3]: يُقـالُ: أَردَأتُ الرجَـلَ: أَعَنْتُـهُ بنفسـي، إذا كنـتَ لـه رِدْءاً، وَهُـو العـونُ، قـال الله تعـالى: ﴿ فَأَرْسِـلْهُ مَعِـي رِدْءاً يُصَدِّقُنِي﴾ .

فإذا صحَّت من كلام العـرب المادَّتـان ــ أعـني مـادة (رَدَى) ومـادة (رَدَأ)، وجبَ أن تَنظُرَ أَيهما أقرَبُ أن يكون اللفظُ مأخوذاً منــه، فنقـولُ أَخْذُهُ من مادة الهمزِ أقرَبُ للمعنى وللَّفـظِ؛ أمَّـا المعنـى فـالمرادُ مـن الآيـة الإعانةُ، ودلالةُ المهمـوز علـى الإعانـةِ بالمطابقـة[4]، ودلالـةُ غـيرِ المهمـوز

---

(١) انظر مـادة (ردأ) عنـد ابـن القوطيـة في الأفعـال: ١٠٣، وابـن القطـاع في الأفعـال ٢/٦٠، واللسان والتاج، والمغرب في ترتيب المعرب للمطرزي ١/٣٢٦، وقد أورد الكلمة الأنباري في الأضداد: ٢٠٧-٢١٠ .

(٢) الصحاح (ردى) .

(٣) الصحاح (ردأ) المهموز، وفيه: وأردأته أيضاً بمعنى أعنتـه، تقـول: أردأتـه بنفسـي إذا كنتَ له رِدْءاً وهو العون .

(٤) يقول عبدُ الرحمن بن الجوزي في الإيضاح لقواعـد الاصطـلاح في الجـدل الأصـولي: ١٥: هي دلالة اللفظ على مسماه على وجه لا يدخل تحت الدلالة بالوضع .
وعرفها القرافي في شرح تنقيح الفصول: ٢٤ بأنها: فهم السـامع مـن كـلام المتكلـم كمال المسمى ..

=

بالالتزام(١)، وحملُ اللفظ على المطابقة أولى مَا أمكنَ، وقد أَمكَنَ فلا سبيلَ إلى العدول عنه .

وأمَّا عن طريق اللفظ، فلا يخلو من أن يكونَ اللفظُ مقصوراً كَـ: مِعىً، أو منقوصاً [كدَم]، فلا يصحُ أن يكونَ مقصوراً؛ إذ لم يثبت من كلام العرب: الرِّدَى كالمِعَى،(٢) ولا ورَدَ قافيةً، ولا سُمِعَت(٣) إمالَتُهُ .

وأيضاً فِعَل لم يُثبِتْهُ سيبويه(٤) في الصفات إلا في قولهم: قومٌ عِدى .

وقال التهانوي في كشاف اصطلاحات الفنون ٩١٨/٢-٩١٩: وعند المنطقيين يستعمل بمعنى صدق، فإنهم يقولون: الكلي مطابق للجزئي بمعنى أنه صادق عليه، فالصادق عندهم هو المطابق بالكسر. وانظر المستصفى: ٢٥، وشرح الكوكب المنير ١٢٥/١ .

قلت: وهي من أقسام الدلالة اللفظية. انظر الأحكام للآمدي ١٩/١ .

(١) قال القرافي هي: فهم السامع من كلام المتكلم لازم المسمى البين وهو اللازم له في الذهن كفهم الزوجية من اللفظ. شرح التنقيح: ٢٤ .

وانظر الإيضاح لقوانين الاصطلاح لعبد الرحمن بن الجوزي: ١٦، والطراز ٣٨/١، وشرح الكوكب المنير ١٢٧/١، والمستصفى: ٢٥ .

قلت: وهي الدلالة غير اللفظية. انظر الإحكام للآمدي: ١٩/١ .

(٢) انظر اللباب ٤٣٦/٢ .

(٣) لعله: هكذا .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢٤٤/٤: ويكون فِعَلاً فيهما، فالأسماء نحو: الضِّلَع، والعِوض، والصِغر، والعِنب، ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرف من المعتل يوصف به الجمَاعُ، وذلك قولهم: قومٌ عِدىً .

وقال في الممتع ٦٢/١-٦٣: وفِعَلٌ: ويكون فيهما، فالاسم نحو: ضِلَع، وعِوَض، والصفة: عِدىً وزِيَم، ولم يجئ غيرهما، قال الشاعر:

إذا كنتَ في قومٍ عِدىً لستَ منهم فكُلْ ما علِفْتَ من خبيثٍ وطيبِ

وقالوا: منزلٌ زِيَمٌ قال: ثم ساق بيت النابغة الذي أمامنا في النص المحقق .

وزاد أبو عليٍّ:[١] مكاناً سِوى، وزاد آخَرُون: سَبْيٌ طِيَبَةٌ[٢] وزِيَماً في بيت النّابغة الذبياني[٣]:

بَاتَتْ ثَلاثَ لَيَالٍ ثُمَّ وَاحِدَةً بِذِي المَجَازِ تُرَاعِي مَنزِلاً زِيَمَا

يعني أَنَّ النّاسَ متفرِّقُونَ منه رِفَاقاً، يُقالُ: لَحمٌ زِيَـمٌ[٤]؛ أي: متفـرِّقٌ، ولم يُثبِتْ هذا أحدٌ من أئمَّة اللغة[٥] وهم المرجُوعُ إليهم في هذا المعنى .

فإن قلتَ: ولِمَ قلتَ: إنه صفةٌ حتَّى امتنَعَ من هـذه الجهـة أن يكـونَ وزنُهُ فِعَلاً ؟ وهلاَّ قلتَ: إنه اسمٌ، ووُرُودُ الأسمـاء علـى فِعَـل كثيرٌ نحـو: ضِلَع[٦] وعِنَب وقِمَع[٧] ؟

فالجوابُ: أن المعنى يقضي بذلك؛ لأنـه في الآيـة في موضـع الحـال، ومجيءُ الحال صفةً أكثرُ من مجيئها اسماً[٨] .

ولا يصـحُّ أيضـاً أن يكـونَ منقوصـاً كـدَمٍ، ويكـونُ أصلُـهُ: رِدْيٌ

---

(١) قال في الحجة ٥/٢٢٤: وهذا بناء يقلُّ في الصفات، ومثله: قـوم عِـدىً، وأمـا فُعَـل فهو في الصفات أكثر من فِعَل نحو: مالٍ لُبَدٍ . ...

(٢) قال في الممتع ١٦٤-٦٥: وكذلك قولهم: سَبْيٌ طِيَبَةٌ، وماءٌ رِوىً، وماءٌ صِرىً .

(٣) في ديوانه: ١٠٣ .

(٤) قال السيرافي: أصله في اللحم فاستعاره . انظر التاج (زيم) .

(٥) قال في الممتع ١/٦٥ ـ بعد أن ساق هذا البيت ـ: لا حجة في شيء مـن ذلـك علـى إثبات فِعَل في الصفات؛ لأن جميع ذلك لا يطابق موصوفه .

(٦) انظر الكتاب ٤/٣٤٤، والممتع ١/٦٣، وشرح الشافية ١/٣٥ .

(٧) لعله أراد: القِمَع الذي على رأس الثمرة كما قال ابن الثير في تفسـير حديـث عائشـة والجواري اللاتي كن يلعبن معها(انْقَمَعْنَ) أي: دخلْنَ. انظر اللسان (قمع) .

(٨) انظر الكشف ٢/١٧٤، والدر المصون ٨/٦٧٦، وشرح الهدايـة ٢/٤٦٢، وإيضـاح المشكلات ٢/١٠٢٤ .

كدِرْعٍ، فحُذِفَت اللامُ، [وَ] انتقلَ الإعرابُ إلى العينِ، ويكون نصبُهُ بفتحةِ الدال؛ لأنه يَفتَقِرُ إلى نقلٍ وهو أن تقولَ العربُ فيه: جاءَ الرِّدُ، ورأيتُ الرِّدَ، ومررتُ بالرِّدِ، وإذا ورد كذلك حَمَلنَاهُ على أنه من المهموز على طريق النَّقلِ، لصحَّةِ وُرُوده / مهموزاً في القراءة، وعلى ما نقَلَ أهلُ ٣٢٧/أ اللغة، فصحَّ بما قلناه أنَّ أصلَهُ رِدْءاً مهمُوزاً، وأنَّ نافعاً نقَلَ فيه الحركةَ من الهمزة إلى السَّاكن قبلَها .

أمَّا وَرشٌ فنَقَضَ أصلَه بكونه نقَلَ في المتصل، ومن أصله نَقلُ المنفصل[١] .

وأمَّا قالونُ فنقَضَ أصلَه بكونه نَقَلَ، وأصلُهُ التَّحقيقُ[٢] .

وحُجَّةُ[٣] مَن نَقَلَ ﴿كِتَابِيَه إنِّي﴾ لوَرش: أنه جعَلَهُ كسَائر الباب، وقد استوفى شُروطَ النَّقلِ، ولا فرقَ بين ﴿كِتَابِيَه إِنِّي﴾ وبين قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي﴾ وشبهِهِ .

---

(١) قال مكي في الكشف ٨٣/١: فإن قيل: فما بال ورشٍ ترك همز ﴿ردءاً يصدقني﴾ والهمزة لام الفعل، ومن أصله همز لام الفعل حيث وقعت، ومن أصله أيضاً أنه لا يلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها في كلمة ؟
فالجواب: أنه لما وجد سبيلاً إلى إلقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها لم يهمزها،وألقى حركتها على ما قبلها قياساً على فعله في إلقاء حركة كل همزة أتت في كلمة وقبلها ساكن من كلمة أخرى، فأجرى ما هو من كلمة مجرى ما هو من كلمتين ؟

(٢) وافق ورشاً للجمع بين اللغتين. انظر الكشف ٨٣/١-٩١ .

(٣) انظر الكشف ٩٣/١ .

وحُجَّةُ[1] مَن حققه له أيضاً: أنَّ الهاءَ التي فيه، هي هاءُ السَّكتِ، لَحِقَت في الوقف لِبَيَان حركة ياءِ الإضافة، ثمَّ ثبتَتْ في الوصل إجراءً للوصل مُجرَى الوقف، وكأنهم وَصَلُوها بنيَّةِ الوقف، والهاءُ التي للسكت مُنافِرةٌ للحركة، إذ وَضعُهَا يقتضي ذلك، وإذا كان ذلك كذلك، فنَقْلُ الحركة إليها فيه نقيضُ المقصود بها.

فإن قيلَ: لِمَ نُقِلَت الحركةُ إلى تاءِ التَّأنيث والتَّنوينِ في نحو: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا﴾[2] و﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ وهما زائدان في الكلمة كهاءِ السَّكت .

فالجوابُ: أنَّ التَّنوينَ وتاءَ التأنيث لَحِقَا لمعنىً يُوجَدُ في الوصل، وهما بمنزلة الحروف التي للمعاني كـ « قَد » و « مِن » و « أَن »، إلا أنهما متَّصلان؛ لكونهما على حرفٍ واحدٍ، ونَقْلُ الحركةِ إليهما وتحريكُهُمَا بها لا يُناقِضُ ما لأجله جِيءَ بهما .

وليسَت هاء السَّكت كذلك؛ لأنها وُضِعَت للوقف عليها إذا شُحَّ على زوال الحركة التي تَدخلُ عليها، فتحريكُهَا نَقضُ الغرضِ المقصُودِ.

وأمَّا قولُ أبي محمَّدٍ مكيٍّ[3] : ويَلزَمُ مِن نَقْلِ الحركة أن يُدغَمَ ﴿مَالِيَه هَلَكَ﴾؛ لأنَّه قد أجراها مُجرَى الأصليِّ حين أَلْقَى عليها الحركةَ، وقدَّرَ ثُبوتَهَا في الوصل .

قلتُ: القياسُ يَقتَضي أن لا يكونَ ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾ في رواية وَرشٍ

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣٤، والحجة للفارسي ٢/٣٧٧-٣٧٨، ومعاني القراءات للأزهري ١/٢٢٠-٢٢٢، والكشف ١/٣٠٧-٣٠٨ .

(٢) سورة القصص: ٢٦ .

(٣) قاله في التبصرة: ٣١٠ . وفيها: في الأصل .

كـ﴿كِتَابِيَه إِنِّي﴾ أعني أنَّ مَن نَقَلَ ﴿كِتَابِيَه إِنِّي﴾ أظهر ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾.

ومَن نَقَلَ أدغَمَ، بل يلزمُ في ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾ الإدغامُ ليس إلا وإنْ حقَّقَ ﴿كِتَابِيَه إِنِّي﴾.

والفرقُ بينهما أنَّ النَّقلَ إلى الهاء مناقِضٌ لما سِيقَت من أجله؛ وهو الوُقوفُ عليها، والموقوفُ عليه لا يتحرَّكُ في الوقف، والإدغامُ للهاء لا يُناقضُ ما سِيقَت له؛ لأنَّ الإدغامَ لا يكونُ إلا في ساكن، وهذا ساكنٌ وإن أُدغِمَ، / وقد حكى سيبويهِ أنَّ مثلَ هذا لا يُتَصَوَّرُ في الإدغام[1]. ٣٢٨/أ

وقد نقلْنا كلامَ سيبويه في هذا في باب الإدغام الكبير، حيث تكلَّمْنَا على قوله:

وَقَبلَ يئسنَ اليَاءُ في اللاءِ عَارِضٌ

فلْيُنظَرْ هنالِك .

قال أبو جعفر[2]: فأمَّا ﴿مَالِيَه هَلَكَ﴾[3] لِمَن أثبتَ هاءَ السَّكت وَصلاً، فالأخْذُ لهم بالإظهار، إلاَّ وَرشاً فالأخذُ له بالوجهين من الإظهار والإدغام؛ لأنه قد رُوِيَ عنه نصاً نَقلُ الحركةِ في ﴿كِتَابِيَه إِنِّي﴾ على التَّشبيه بالأصليِّ الثَّابت في جميع أحواله، وقياسُهُ الإدغام، ومَن أخَذَ له في ذلك بغير نَقلٍ، أخذَ له في هذا بالإظهار، وهو الوجهُ، وكلاهما معمولٌ به. هذا مأخذُ المقرئين .

---

(١) تقدم تخريجه والكلام عنه .

(٢) انظر الإقناع ١/١٦٩ .

(٣) سورة الحاقة: ٢٨-٢٩ .

قال لي أبي[1] رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: وجهُ الإدغامِ في ﴿مَالِيَه هَلَكَ﴾ أنه [قَصَدَ] إلى حمل الوَصلِ على الوقف، ثم اعترَضَ فيه التقاءُ المِثْلَين، فلم يكنْ بُدٌّ من الإدغام، فأمَّا مَن أظهرَ فإنه واقفٌ لا محالةَ وإن لم يَقطَعْ صوتَه .

قلتُ: الذي يقتضيه القياسُ في ﴿مَالِيَه هَلَكَ﴾ الإدغامُ لكلٍّ من أثبتَ الهاءَ في الوصل، وهو الذي تقتضيه أصُولُ كلام العرَبِ الذي أُنزِلَ القرآنُ بها .

وأمَّا الإظهارُ فشيءٌ لم يثبتْ من كلامِ العربِ، وكلامُ المقرِئين يقتضي أنَّ الإظهارَ عندهم غيرُ مأثورٍ عن النبي ﷺ، وإنما هو نَظَرٌ منهم، فلا يُرجَعُ إليه؛ لمخالفةِ كلامِ العربِ وأسلوبِ فصاحتها، واللهُ أعلَمُ .

قال أبو الفتح بنُ جني[2]: ومن الأمر الطَّبيعيِّ الذي لا بدَّ منه، أن يلتَقِيَ الحرفان الصَّحيحان، فيُسَكَّنُ الأوَّلُ منهما في الإدراج، فلا يكونُ حينئذ بدٌّ من الإدغام، متَّصِلَين كانا أو منفَصِلَين؛ فالمتصلان نحو قولك: شَدَّ، وصَبَّ، وحَلَّ، فالإدغامُ واجبٌ لا محالةَ، ولا يوجدُكَ اللفظُ به بُدّاً منه .

والمنفصلُ نحو قولك: خُذْ ذَّاكَ، ودَعْ عَّامراً .

قال: فإن قلتَ: فقد أقْدِرُ أن أقولَ: شُدْدَ وحُلْلَ، فلا أُدغِمُ .

قيلَ: متى تجشَّمْتَ ذلك وقفْتَ على الحرف الأوَّلِ وقفةً مَّا، وكلامُنَا إنما هو على الوصل .

---

(١) الإقناع ١/١٦٩ . وفيه: وصُولٌ، بدل: قصد في النسختين .

(٢) الخصائص ١/٩٣-٩٤ بتصرف .

فأمَّا قراءةُ عاصِمٍ: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾[1] ببَيَان النُّون مِن ﴿مَنْ﴾ فمَعِيبٌ [في الإعراب] ؛ وذلك أنَّ النُّونَ السَّاكنةَ لا تَوَقُّفَ في وجوب إدغامها في الراء نحو: مَن رَّأيتَ، ومَن رَّآك .

فانظر كيف عِيبَتْ قراءةُ عاصِمٍ ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ وليس بمِثْلَين .

ويُؤخَذُ من قول النَّاظِم: « أَصَحُّ تَقَبُّلا » أنَّ هناكَ وجهاً آخَرَ دونه في الصِّحة؛ وهو نَقلُ الحركةِ، فاعلَمْ ذلك[2]، وبالله التَّوفيقُ ./ ٣٢٩/أ

---

(١) سورة القيامة: ٢٨ .

(٢) قلتُ: حكى أبو عمرو الداني النقلَ فيها من طريقيْ عبد الصمد والأصبهاني، قال في المفردات: ١٣: واختلفت الرواية عنه في الحاقة في قوله تعالى: ﴿كتابيه إني﴾ فروى أبو يعقوب عنه إسكان الهاء وتحقيق الهمزة بعدها، وروى عبد الصمد والأصبهاني عنه كسر الهاء وحذف الهمزة .

قلت: ولم يذكرهُ في التيسير، ولذا فذكره هنا من فوائد الألفاف .

قال شعلة عند تعليقه على البيت: وإنما قال « أصح تقبلا » إذ جاء النقل عن ورش أيضاً لكن الأول أصحُ قبولاً من حيث الدليلُ .

وقال ابن القاصِح: قوله: « أصح تقبلا » فيه إشارة إلى صحة الوجهين ... ولكن الإسكان أصح عند علماء العربية: ١٠٢ .

وقال الصفاقسي: والأول ـ يعني الإسكان ـ هو المقدم في الأداء لشهرته، والمقتصر عليه. مصيب الغيث: ٣٤٩ .

وقال أبو شامة في الإبراز: ٤٢٣: فإذا خولف الأصل فأُثبِتَتْ هاءُ السكت في الوصل إجراء له مجرى الوقف؛ لأجل إثباتها في خط المصحف الكريم، فلا ينبغي أن يخالف الأصل من وجه آخر، وهو تحريكها، فتجتمع في حرف مخالفتان .

وانظر كلام المحقق ابن الجزري في النشر، فقد فرع وأجاد ١/٩، وذكر أنه قرأ به صاحب التجريد ابن الفحام على عبد الباقي عن أبيه من طريق ابن هلال عنه .

وقال الجعبري عند تعليقه على البيت لوحة: ١٥٨: في النقل مخالفة أصل الهاء، وفي تركه مخالفة أصل ورش .

=

تم السِّفْر الأول بحمد الله وحسن عونه، يتلوه في أول الثاني:

(باب وقف حمزةَ وهشامٍ على الهمز)



قلت: يقف على رأس الآية فيندفعان .

قال السجاوندي: جائزات ــ يعني: الوقوف على هذه الهاءات ــ تفصيلا بَيْنَ النَّدامَات على حسرات: انظر: علل الوقوف: ١٠٤١/٣ .

قلت: وقد أشار المؤلف إلى الخلف المعتبر عند أهل المغرب في قصيدته الموسومة بالبارع في قراءة نافع حيث قال:

والخلف في كتابيه وعنها

في باب نقل الحركة .

وقال ابن بري:

أو لامِ تعريفٍ وفي كتابيه خلفٌ ويجري في إدغام ماليه

أمَّا ما في إثباتها وصلاً من لغو بعض القراء والنحاة، فقد نشرت سريرتُه، وفُصِمَ أكحله في مظآنه، وذلك اتباعاً للأثر، وانتصاراً للرواية، وا لله المستعان، وعليه التُّكْلان، تم والحمد لله رب العالمين.

الفهارس الفنية

١ ـ فهرس الآيات القرآنية

سورة الفاتحة

سورة البقرة

سورة آل عمران

سورة الأعراف

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة لقمان

سورة السجدة

سورة الأحزاب

سورة سبأ

سورة الطلاق

سورة التحريم

سورة الملك

سورة القلم

سورة الحاقة

سورة المعارج

سورة نوح

سورة الجن

سورة المزمل

سورة المدثر

سورة القيامة

سورة النبأ

سورة النازعات

سورة عبس

٢ - فهرس الأحاديث والآثار

٣ - فهرس الأمثال والأقوال

٤ - فهرس الأبيات الشعرية وأنصافها

(م)

(ن)

(ي)

٥ ـ فهرس الأرجاز

٦ ـ فهرس الأمثلة وأساليب النحاة

٧ - فهرس اللغات

٨ - فهرس الأيام

٩ - فهرس الأعلام

(خ)

(د)

(ذ)

(ر)

(ك)

(ل)

(م)

(و)

١٠ - فهرس الطوائف والجماعات والقبائل

١١ - فهرس الأماكن والبلدان

١٢ - فهرس الكتب الواردة في المتن

١٣ - فهرس القواعد النحوية

١٤ - فهرس المصادر والمراجع

١ - المخطوطات:

- الأقنوم في مبادئ العلوم للفاسي، مصورة من مكتبة الشيخ أبا عبيدة مولاي أحمد بمراكش .
- ألفات الوصل لابن آجروم (ت٧٢٣هـ)، نسخة من مجموع بالخزانة العامة بالرباط .
- إزالة الشك والالتباس العارضين لكثير من الناس في نقل ((الم أحسب الناس)) لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي المكناسي (١٠٨٢هـ) نسخة خاصة .
- استدراك أبي المكارك ابن آجروم (ت ٧٧٢هـ) على هداية المرتاب للسخاوي، نسخة أصلية بخزانة عبد الكريم نبولسي بالمغرب .
- إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، لمحمد بن محمد بن عمران المعروف بابن المجراد ( ) نسخة خاصة .
- البارع في مقرأ نافع لابن آجروم (ت٧٢٣هـ)، نسخة مصورة عن الخزانة العامة بتطوان .
- بيان الخلاف والتشهير وما في وقع في الحرز من الزيادات على التيسير لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي (ت١٠٨٢هـ)، نسخة أصلية بخزانة عبد السلام نبولسي بالمغرب .
- التوضيح والبيان في مقرأ نافع لإدريس الودغيري (ت١٢٣١هـ)، نسخة أصلية، خزانة عبد السلام نبولسي بالمغرب .
- الدرة الفريدة في شرح القصيدة للمنتجب الهمداني (ت٦٤٣هـ) معهد

البحوث بجامعة أم القرى برقم: ١١٢٩ .

- سلوة الأنفاس للكتاني (حجرية) نسخة خاصة .
- شرح القصيدة الخاقانية للداني (ت٤٤٤هـ)، مصورة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم: ٢٩٠ .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ت٣٦٨هـ) مصورة من مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- شرح الهداية لأحمد بن عمار المهدوي (ت ٤٤٠هـ) نسخة مصورة عن نسخة القصر الملكي بالرباط .
- عقود الجمان في تجويد القرآن، نظم الإمام برهان الدين الجعبري (ت٧٣٢هـ) نسخة خاصة .
- الفتح المبين في بحث الصفاقسي والسمين، مجهول المؤلف، نسخة خاصة .
- فتح الوصيد للسخاوي (ت٦٤٣هـ) مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ونسخة أخرى خاصة .
- الفتوحات الفيومية للسوداني نسخة خاصة .
- الفجر الساطع في شرح الدرر اللوامع لعبد الرحمن بن القاضي (١٠٨٢هـ) نسخة أصلية بخزانة عبد السلام نبولسي بالمغرب .
- القصد النافع للخراز (ت٧١٨هـ)، نسخة خاصة .
- الكافي في شرح الإيضاح لابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ)، مصورة د.عياد الثبيتي .
- الكامل في القراءات الخمسين، لأبي القاسم الهذلي (٤٦٥هـ)، مصورة عن مكتبة الأزهر برقم: ٣٦٩ .
- كنز العربية للكدوسي نسخة خاصة .
- كنز المعاني شرح حرز الأماني لأبي إسحاق إبراهيم الجعبري (٧٣٢هـ)، خاصة .

- كنز المعاني لشعلة محمد بن أحمد الموصلي (٦٥٦هـ) ، خاصة .
- اللآلي الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن للفاسي (ت٦٥٦هـ) مصورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ونسخة أخرى خاصة .
- مقالة الأئمة الأعلام في تخفيف الهمز لحمزة وهشام، لأبي زيد عبد الرحمن ابن القاضي (١٠٨٢هـ)، نسخة خاصة .
- نزهة الناظر والسامع في إتقان الأرداف والأداء للجامع لإدريس الحسني)، نسخة أصلية بخزانة عبد السلام نبولسي بالمغرب.

٢ - الرسائل الجامعية:

- تفسير القرآن الكريم لابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ) إعداد صالحة آل غنيم، إشراف د. عياد الثبيتي، جامعة أم القرى .
- جامع البيان في القراءات السبع للداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق عبد المهيمن الطحان، إشراف عبد الفتاح شلبي (قسم الأصول) جامعة أم القرى .
- شرح كتاب سيبويه للرماني (ت٣٨٤هـ) (م١) تحقيق محمد شيبة، إشراف د.أحمد مكي الأنصاري ـ جامعة أم القرى .
- قراءة الإمام نافع، إعداد عبد الهادي حميتو ـ دار الحديث الحسنية بالمغرب، إشراف د.التهامي الراجي .
- المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي لعبد الله سبط الخياط (ت٥٤١هـ)، تحقيق وفاء قزمار، إشراف عبد الفتاح شلبي ـ جامعة أم القرى .
- معاني الأدوات والحروف للحسن بن الحسن البخاري (ت٥٥٢هـ)، إعداد أسماء العساف، إشراف د. سليمان العايد ـ جامعة أم القرى .

٣ ـ المطبوعات:

• (أ)

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيدي (ت٨٠٨هـ) تحقيق طارق الجنابي، ط١ ـ ١٩٨٧م ـ بيروت .
- الإبانة لابن بطة (ت) تحقيق: رضى نعسان، دار الراية ـ الرياض .
- الإبانة لمكي القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان ـ دمشق، دار المأمون للتراث، ١٣٩٩هـ .
- إبراز المعاني لأبي شامة (ت٦٦٥هـ)، تحقيق محمد جادو، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة .
- أبو الحسن الحصري لمحمد المرزوقي والجيلاني، مكتبة المنار ـ تونس ١٩٦٣م .
- أبو الفضل القاضي عياض البستي (ت٥٤٤هـ)، ثبت بيلوجرافي لحسن الوراكلي ـ بيروت ـ لبنان، دار الغرب الإسلامي ١٩٩٤م .
- إتحاف الأمصار في ما يصح به الاستشهاد لمحمود الألوسي ، تحقيق: عدنان الدوري ـ وزارة الأوقاف ـ العراق.
- إتحاف البررة ـ جمع علي ضباع ـ مصر.
- إتحاف فضلاء البشر للدمياطي (١١١٧هـ)، تحقيق: علي ضباع ـ مصر ـ مكتبة المشهد الحسيني . وتحقيق شعبان إسماعيل ط١ ـ ١٩٨٧ ـ عالم الكتب .
- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (ت٩١١هـ) مطبعة الحلبي ـ مصر.
- إتمام الدراية للسيوطي (٩١١هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان.
- أثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها ، د. سليمان العايد، ١١٩١م .
- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي لمحمد اللبدي، دار الكتاب ـ الكويت ـ ١٩٧٨ م.

- الأحكام الصغرى لعبد الحق الإشبيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق خالد العنبري/ أم محمد الهليس، مكتبة ابن تيمية - القاهرة - ط١ ١٩٩٣م.
- أحكام القرآن لابن العربي (ت٥٤٣هـ) تحقيق محمد علي البجاوي – دار المعرفة - بيروت .
- أحكام القرآن للجصاص (ت٣٧٠هـ) دار الكتاب العربي .
- الأحكام للآمدي (ت٦٣١هـ)، تعليف عبد الرزاق عفيفي، ط١ – ١٣٨٧ هـ .
- الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب (ت٧٧٦هـ)، تحقيق: محمد عنان - الخانجي - القاهرة .
- إحكام صنعة الكلام لذي الوزارتين الكلاعي (ق٦)، تحقيق محمد رضوان الداية - دار الثقافة - بيروت - ١٩٦٦م .
- إحياء علوم الدين للغزالي (٥٠٥هـ)، ومعه المغني للعراقي - الحلبي - القاهرة ١٩٣٩م .
- أخبار النحويين البصريين للسيرافي (ت٣٦٨هـ) ، طه الزيني وعبد المنعم خفاجي ومصطفى أحمد، ١٣٧٤ هـ . وتحقيق محمد إبراهيم البنا ط١ – ١٩٨٥هـ - دار الاعتصام .
- أخبار النحويين لأبي طاهر بن أبي هاشم، تحقيق: محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام - دار الصحابة للتراث - مصر.
- أخلاق حملة القرآن للآجري (ت٣٦٠هـ)، تحقيق عبد العزيز القاري، مكتبة الدار بالمدينة المنورة - ط١ - ١٩٨٧م .
- أدب الكاتب لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية - بيروت .
- إدغام القراء لأبي سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، تحقيق محمد الرديني، ط١ – مطبعة الأمانة - مصر .

- الإدغام الكبير للداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق زهير غازي زاهد ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٩٣م .
- إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي للقلانسي (٥٢١هـ)، تحقيق: عمر الكبيسي ـ الفيصلية ـ مكة المكرمة ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ .
- إرواء الغليل للألباني، المكتب الإسلامي ـ دمشق وبيروت .
- الأزمنة وتلبية الجاهلية لابن المستنير (ت٢٠٦هـ)، تحقيق: حاتم الضامن ـ مؤسسة الرسالة.
- أزهار الرياض في أخبار عياض للمقري (ت ١٠٤١هـ)، تحقيق: مجموعة ـ وزارة الأوقاف ـ المغرب .
- الأزهية في علم الحروف للهروي (ت٤١٥هـ)، تحقيق عبد المعين الملوحي ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ بدمشق، ط٢-١٩٩٣م .
- أساس البلاغة للزمخشري (٥٨٨هـ)، دار الكتب المصرية، تحقيق عبد الرحيم محمود ـ دار المعرفة ـ بيروت ١٩٨٢م .
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد البيطار ـ دمشق ١٩٥٧م .
- أسهل المدارك شرح إرشاد السالك للكشناوي، ط٢ ـ دار الفكر .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي اليماني (ت٧٤٣هـ) تحقيق: عبد المجيد دياب، ط١ ـ ١٩٨٦م السعودية .
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف ـ ط/الكليات الأزهرية ـ مصر .
- الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين للخالديين؛ أبو بكر محمد (ت٣٨٠هـ) وأبو عثمان سعيد (ت٣٩٠هـ) ابني هاشم تحقيق: السيد محمد يوسف ـ القاهرة ـ لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٥م .
- الإصابة في تميز الصحابة لابن حجر (ت٨٥٢هـ) ـ دار صادر ـ بيروت .

- إصلاح المنطق لابن السكيت (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون ـ دار المعارف ـ مصر ١٩٤٩م .
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: الفتلي ـ ط١ نعمان ـ النجف .
- الإضاءة في بيان أصول القراءة لعلي محمد الضباع، نشر: عبد الحميد أحمد حنفي ـ مصر.
- الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٧هـ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، ١٩٨٧م ـ صيدا ـ لبنان .
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة بمصر ـ القاهرة ١٩٦٥م .
- إعراب القرآن للنحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير زاهد ـ ط / العاني ـ بغداد.
- الإعراب سمة العربية الفصحى لمحمد البنا ـ دار الإصلاح ـ مصر.
- الأعلام للزركلي (ت١٩٧٧م)، دار العلم للملايين ـ بيروت .
- الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام لابن إبراهيم التعارجي المراكشي (ت١٣٩٧هـ) تحقيق عبد الوهاب بن منصور ـ ط/ الملكية ـ الرباط ١٩٧٠م .
- الأغاني للأصبهاني (ت٣٥٦هـ)، مهنا ، جابر ، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
- الإفادات والإنشادات لابن إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت .
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر الفارقي (ت ٤٨٧هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني ـ مؤسسة الرسالة ـ ١٩٨٠ م.
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة (ت٥٢٨هـ)، تحقيق: عياد الثبيتي ـ دارت التراث ـ مكة ـ ١٩٩٤م.

- الأفعال لابن القطاع (ت ٥١٥هـ)، عالم الكتب - بيروت، ط١ - ١٩٨٣م.
- الأفعال لابن القوطية (٣٦٧هـ) تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي - القاهرة - ط٢ - ١٩٩٣م .
- الأفعال للسرقسطي (القرن الخامس)، تحقيق حسين شرف ومحمد علام، الهيئة العامة المصرية - القاهرة . ١٩٧٥م .
- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش (ت٥٤٠هـ)، تحقيق عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى - مكة .
- الإكسير في علم التفسير للطوفي (ت ق ٧)، تحقيق: عبد القادر حسن - المطبعة النموذجية - مصر.
- ألف باء ليوسف البلوي (ت٦٠٤هـ) ط/ البلوي.
- الألفات لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: علي البواب - مكتب المعارف -
- أمالي ابن الشجري (٥٤٢هـ)، تحقيق محمود الطناحي - مكتبة الخانجي - القاهرة .
- أمالي السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا - مطبعة السعادة - القاهرة - ط١ - ١٩٧٠م .
- أمالي المرتضي (ت٤٣٦هـ) (غرر الفوائد ودرر القلائد) تحقيق أبو الفضل إبراهيم - دار الكتاب العربي - بيروت ط٢ - ٢٩٦٧م .
- الإملاء والترقيم في الكتابة العربية لعبد العليم إبراهيم، مكتبة عريب - القاهرة .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (ت٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل - دار الكتب المصرية - القاهرة .
- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (ت٥٧٧هـ)، ومعه الانتصاف من الإنصاف، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر.

- الأوائل للعسكري (القرن الخامس)، أحمد عبد السلام ومحمد زغلول، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- أنوار الربيع في أنواع البديع لابن معصوم المدني (ت١١٢٠هـ)، تحقيق شاكر هادي شكر، ط١ ١٩٦٨م ـ النجف .
- الإيضاح العضدي للفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق حسن فرهود ـ دار التأليف ط١ ـ القاهرة ١٩٦٩م .
- إيضاح المكنون للبغدادي (ت١٣٣٩هـ) ـ استانبول ـ ١٩٥١ م.
- إيضاح الوقف والابتدا لأبي بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان ـ مجمع اللغة العربية دمشق ـ ١٣٩١هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى العليلي ـ وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد .
- الإيضاح لقواعد الاصطلاح، ليوسف عبد الرحمن بن الجوزي (ت٦٥٦هـ)، تحقيق فهد السدحان ـ مكتبة العبيكان ـ الرياض ط١ ـ ١٩٩١م.
- احتمال الصورة لغير وزن، د. سليمان العايد ـ مجلة جامعة أم القرى ـ السنة الثانية ١٤١٠ هـ .
- الاختيار في القراءات العشر لسبط الخياط (ت٥٤١هـ)، تحقيق عبد العزيز السبي ١٤١٧ هـ ـ الرياض .
- الازدهار فيما عقده الشعراء من الآثار للسيوطي (ت٩١١هـ).
- الاستذكار لابن عبد البر، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الوعي ـ حلب ، القاهرة .
- الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للناصري (ت١٣١٢هـ) تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب ـ الدار البيضاء.
- اشتقاق أسماء الله للزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد الحسين المبارك ـ

مطبعة النعمان ـ النجف ـ

- اشتقاق الأسماء للأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق رمضان عبد التواب، الهادي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٩٨٠ م.
- الاشتقاق لابن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة .
- الاعتصام لأبي إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق محمد رشيد رضا ـ المكتبة التجارية ـ مصر .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا ـ الهيئة المصرية للكتاب.

• (ب)

- باب الهجاء لابن الدهان ، تحقيق: فائز فارس ـ مؤسسة الرسالة.
- بحر العوام فيما أصاب فيه العوام لابن الحنبلي (ت٩٧١هـ)، تحقيق: شعبان صلاح ـ دار الثقافة ـ مصر.
- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: عبد الستار أبو غدة ـ الكويت.
- البحر المحيط لأبي حيان (ت٧٤٥هـ)، ط٢ ـ دار الفكر ـ بيروت .
- بداية المجتهد لابن رشد (ت٥٩٥هـ) دار المعرفة ـ بيروت لبنان .
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، لعبد الفتاح القاضي (ت١٩٨٢م) ط١ ـ ١٩٨١م ـ دار الكتاب ـ بيروت.
- برنامج ابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ) لعبد العزيز الأهواني ـ نشر مجلة معهد المخطوطات العربية ـ المجلد الأول .
- برنامج التجيبي (ت٧٥٠هـ) تحقيق عبد الحفيظ منصور ـ الدار العربية للكتاب ـ ليبيا ١٩٨١م .
- برنامج المجاري لمحمد أبو الأجفان ـ دار الغرب ـ لبنان .

- برنامج الوادي آشي لمحمد بن جابر (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد محفوظ ـ دار الغرب ـ بيروت ط٣ ـ ١٩٨٢م.
- البرهان لابن الزبير الغرناطي (ت٧٠٨هـ)، تحقيق: محمد شعبان ـ وزارة الأوقاف.
- البرهان للزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، ط١ ـ الحلبي ـ القاهرة ١٩٥٧ م .
- ابن بري التَّازي لمحمد الأمراني ـ وزارة الأوقاف ـ المغرب.
- البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ)، تحقيق عياد الثبيتي، دار الغرب ـ بيروت .
- البعلي اللغوي (ت٧٠٩هـ) وكتاباه شرح حديث أم زرع، والمثلث ذو المعنى الواحد ـ سليمان العايد ـ مكتبة الطالب الجامعي ـ مكة ـ ١٤٠٨ هـ.
- بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال للبلي (ت٦٩١هـ)، تحقيق سليمان العايد ـ منشورات كامعة أم القرى ١٩٩١م .
- بغية الملتمس للضبي (ت٥٩٩هـ)، نشر كوديرة ـ طبع بمجريط روخس ـ ١٨٨٤ م.
- بغية الوعاة للسيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ الحلبي ـ ١٩٦٤ م.
- البلغة في أصول اللغة لصديق حسن خان (ت١٣٠٧هـ)، تحقيق نذير مكتبي، دار البشائر الإسلامية .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزأبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري ـ وزارة الثقافة ـ دمشق .
- بهجة المجالس لابن عبد البر(ت٤٦٣هـ) ، تحقيق محمد الخولي، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- البيان في عدد آي القرآن لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: غانم

قدوري ـ الكويت.

- البيان لأبي البركات ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق طه عبد الحميد ومصطفى السقا، الهيئة المصرية ـ ١٩٨٠م .
- البيان والتبيين للجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة .
- البيان والتحصيل لابن رشد (ت٥٩٥هـ)، تحقيق عبد الفتاح الحلو، مطابع الصفا ـ مكة المكرمة .

• (ت)

- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ت٤٣٠هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- تاج العروس للزبيدي (ت١٢٠٥هـ) دار الفكر ـ ط١ ـ ١٤١٤هـ ـ بيروت ـ لبنان ..
- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، ترجمة عبد الحليم النجار ـ دار المعارف ـ القاهرة .
- تاريخ العلماء النحويين لأبي المحاسن التنوخي (ت٤٤٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو ـ جامعة الإمام ـ الرياض ـ ١٩٨١م.
- تاريخ القرآن وغرائب رسمه لمحمد طاهر الكردي ـ جدة.
- التاريخ الكبير للبخاري (ت٢٥٦هـ) ط١ ـ حيدر أباد ١٣٦٠هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .
- تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي، الدار المصرية للتأليف والترجمة ـ ١٩٦٦م .
- التبصرة في القراءات السبع لمكي ابن أبي طالب القسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: غوث الندوي ـ الدار السلفية ـ الهند.
- التبصرة والتذكرة للصيمري (ت ق ٤ هـ)، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين

- جامعة أم القرى - مكة المكرمة.

- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) تحقيق علي البجاوي، ط١ - المكتبة العلمية - بيروت - لبنان .
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق البجاوي، البابي الحلبي - مصر .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت .
- تثقيف اللسان للصقلي (ت٥٠١هـ)، تحقيق: عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة ١٩٦٦م .
- التحديد في الإتقان والتسديد لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: الفيومي - مكتبة وهبة - مصر.
- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر .
- تحصيل المنافع من كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع ليحيى الجزولي (ت٤٠٠هـ)، تحقيق الحسن طالبون، مطبعة الوطن - مراكش ١٩٩٦م .
- تحصيل الهمزتين لأبي الأصبغ ابن الطحان (ت٥٦٠هـ)، تحقيق: محمد التركستاني - رسائل من التراث ط١ - ١٩٩١م .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير سلطان - مؤسسة الرسالة.
- تخريج أحاديث المدونة لمحمد الدرديري، مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى بمكة .
- التخمير شرح المفصل للخوارزمي (ت٦١٧هـ) تحقيق عبد الرحمن العثيمين، ط١ - ١٩٩٠م .
- تدميث التذكير في التأنيث والتذكير لإبراهيم الجعبري (ت٧٣٢هـ)،

تحقيق: محمد عامر حسن ـ بيروت ـ لبنان ـ ١٩٩١م.

• التذكرة الحمدونية لابن حمدون (ت ق ٦ هـ)، تحقيق إحسان عباس، وبكر عباس، دار صادر ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٩٦م ..
• تذكرة النحاة لأبي حيان (ت٧٤٥هـ) تحقيق عفيف عبد الرحمن ـ ط١ ـ ١٩٨٦م ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت .
• التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن غلبون (ت٣٩٩هـ)، تحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم ـ القاهرة.
• التذكرة في القراءت الثمان لطاهر بن غلبون (ت٣٩٩هـ)، تحقيق: أيمن سويد ـ جدة ـ ط١ ـ ١٩٩١م ..
• الترادف في اللغة لمالك العيبي ـ العراق.
• التراكيب غير الصحيحة نحوياً في كتاب سيبويه لمحمود ياقوت، دار المعرفة ـ مصر .
• ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: أحمد بكير ـ بيروت ـ ١٩٦٧ م .
• الترغيب والترهيب للمنذري (ت٦٥٦هـ)، تحقيق مصطفى عمارة، مطبعة البابي الحلبي ـ القاهرة .
• التعازي والمراثي للمبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد الديباجي ط٣ ـ الدار البيضاء.
• التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين ، د. سليمان العايد، مجلة الجامعة الإسلامية م/١٠ .
• التعريف للداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق التهامي الراجحي ـ وزارة الأوقاف ـ المغرب .
• التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام في القرآن الكريم لأبي القاسم السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: النقراط ـ طرابلس.

- التعريفات للجرجاني (ت٨١٦هـ) ـ الدار التونسية للنشر.
- تعليقات في كتاب باري أرمينياس لابن باجه (ت٥٣٣هـ)، تحقيق: محمد سليم ـ الهيئة المصرية للكتاب.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق عوض القوزي ـ ط١ ـ ١٩٩٤م ـ مطابع الحسني بالرياض .
- تفسير أسماء الله الحسنى لأبي إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) تحقيق أحمد الدقاق ١٩٨٦م، دار المأمون ـ دمشق .
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير (ت٧٧٤هـ)، تحقيق محمد إبراهيم البناء، وعبد العزيز عنيم، وأحمد عاشور ـ دار الشعب ـ القاهرة، دار الفكر العربي .
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير، تحقيق محمد إبراهيم البنا وعبد العزيز غنيم وأحمد عاشور، دار الشعب ـ القاهرة .
- تفسير غريب أبنية الكتاب للسجستاني (ت٣٥٥هـ)، تحقيق محسن سالم العميري، المكتبة التجارية ـ مكة المكرمة ـ ط١ ـ ١٩٩٣م.
- تفسير غريب القرآن لابن قتيبة (ت٢٧٧هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٩٧٨م.
- تقويم اللسان لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) تحقيق عبد العزيز مطر ـ ط٢ ـ دار المعارف ـ القاهرة .
- التكملة لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: كاظم المرجان ـ مطابع مديرية دار الكتب ـ جامعة الموصل ـ ١٩٨١م.
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للصاغاني (ت٦٥٠هـ)، تحقيق: الطحاوي، عبد الحميد حسن ـ دار الكتب ـ القاهرة ١٩٧٠م .
- تلخيص البيان في مجازات القرآن للشريف الرضي (ت٤٠٤هـ)، تحقيق:

محمد حسن ـ القاهرة.

- التلخيص في القراءت الثمان لأبي معشر الطبري (ت٤٧٨هـ)، تحقيق: محمد موسى ـ جدة ـ ط١ ـ ١٩٩٢م .
- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء لأبي هلال العسكري (ت ق ٥ هـ)، تحقيق عزة حسن، دار صادر ـ بيروت .
- تمكين المد لمكي بن أبي طالب القسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: أحمد فرحات ـ الكويت.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ) ـ نشر وزارة الأوقاف ـ المغرب ١٤٠٠هـ .
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري (ت٥٨٢هـ) تحقيق مصطفى حجازي ـ ط١ ـ ١٩٨٠م، الهيئة المصرية للكتاب .
- تنقيح فتح الكريم في أوجه القرآن العظيم، نظم مشترك بين الأعلام أحمد عبد العزيز الزيات، وإبراهيم شحاتة السمنودي، وعامر السيد عثمان، مطبعة حجازي بالقاهرة .
- تهذيب الأسماء واللغات للنووي (ت٦٧٦هـ) دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) حيدر أباد ـ ١٣٢٥هـ .
- تهذيب الخواص من درة الغواص لابن منظور (ت٧١١هـ)، تحقيق: عبد الله البركاتي ـ نادي مكة الثقافي.
- توضيح المشتبه (في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم) لابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ) تحقيق محمد نعيم العرقسوسي ـ مؤسسة الرسالة ـ ط١ ـ ١٩٩٣م .
- التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ت هـ)، تحقيق الدكتور

محمد رضوان الداية، دار الفكر - بيروت .

- التيسير في أحاديث التفسير للمكي الناصري ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت.
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) ـ تصحيح: أوتويرتزل - استانبول - ١٩٣٠م.
- ثبت أبي جعفر أحمد البلوي الوادي آشي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق عبد الله العمراني - دار الغرب الإسلامي .

• (ث)

- ثلاثيات الأفعال لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، والبعلي (ت٧٠٩هـ)، تحقيق: الدكتور سليمان العايد - دار الطباعة - القاهرة .
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي (ت٤٢٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر - ١٩٦٥م .

• (ج)

- جامع الأحاديث للسيوطي (ت٩١١هـ)، جمع مجموعة من الأساتذة، مطبعة خطاب - مصر .
- جامع البيان لأبي جعفر الطبري (ت٣١٠هـ) تحقيق: محمود شاكر وأحمد شاكر - دار المعارف - مصر.
- الجامع الصحيح للإمام مسلم ، تحقيق: فؤاد عبد الباقي - المكتب التجاري - دار المعرفة - بيروت .
- جامع القرويين لعبد الهادي التازي - دار الكتاب - بيروت - ١٩٧٣م.
- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، مصر - ١٣٢٠ هـ .
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي (ت٦٨١هـ) مطبعة دار الكتب - القاهرة ١٩٥٠م .
- جذوة المقتبس للحميدي (ت٤٨٨هـ)، تحقيق: محمد بن تاويت ـ مكتبة

الثقافة ـ القاهرة .

- الجرح والتعديل للرازي (ت٣٢٧هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
- جزء فيه قراءات النبي ﷺ لأبي عمر حفص الدوري (ت٢٤٦هـ) تحقيق: ياسين، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة .
- جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق حسن البواب، مكتبة التراث ـ مكة المكرمة .
- الجمع الصوتي لأول القرآن للبيب السعيد ـ دار المعارف.
- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: علي الحمد ـ مؤسسة الرسالة ـ ١٩٨٤م ـ ط٢ ـ بيروت .
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية لأبي زيد القرشي (ت ق ٤ هـ)، تحقيق محمد البجاوي ـ دار نهضة مصر ـ القاهرة .
- جمهرة أنساب العرب لابن جزم (ت٤٥٦هـ) تحقيق عبد السلام هارون ـ دار المعارف ـ القاهرة .
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (ت ق ٤ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ـ القاهرة ـ ط١ ـ ١٣٨٣هـ .
- جنى الجنتين في تمييز نوع المثنيين لمحمد أمين المحبي (ت١١١١هـ) تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ـ ط١ ـ ١٩٨١م ـ بيروت .
- الجنى الداني للحسن المرادي (ت٧٤٩هـ) تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق ـ بيروت ط٢ ـ ١٤٠٣هـ .
- جهود ابن الحنبلي اللغوية مع كتاب عقد الخلاص، تحقيق: نهاد صالح ـ مؤسسة الرسالة.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الأربلي (ت ق ٨ هـ)، تحقيق: حامد أحمد فيل ـ مكتبة النهضة ـ مصر .
- جواهر الألفاظ لأبي الفرج البغدادي (ت ق ٣هـ)ـ مكتبة الخانجي ـ تحقيق

محيي الدين عبدالحميد، مصر - ١٩٣٢م.

- الجيم لأبي عمرو الشيباني (ت١٨٨هـ)، تحقيق الأبياري ومحمد خلف ـ القاهرة - المطابع الأميرية .

• (ح)

- حاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل ـ دار الفكر ـ بيروت ١٩٨٧م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني، البابي الحلبي - القاهرة .
- حاشية شرح بانت سعاد لعبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق نظيف خواجة - دار صادر - بيروت ١٩٩٠م .
- حاشية محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
- حجة القراءات لأبي زرعة (ت ق٤هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني ـ مؤسسة الرسالة - بيروت .
- الحجة للفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق قهوجي وجماعة، دار المأمون - دمشق ط١ - ١٩٨٤م .
- حروف المعاني والصفات لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: حسن فرهود - دار العلوم - ١٩٨٢ م.
- الحقائق المكللة والدرة الإلغية لصالح الإلغي، ط١ - ١٩٩٣ مطبعة النجاح - الدار البيضاء .
- حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني (ت٤٣٠هـ) مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٩٣٢م
- الحيوان لأبي عثمان الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، البابي الحلبي - القاهرة .

• (خ)

- الخاطريات لابن جـني (ت٣٩٣هـ)، تحقيـق علـي ذو الفقـار شـاكر ـ دار الغرب الإسلامي - بيروت ط١ - ١٩٨٨م .
- خزانة الأدب للبغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام هـارون، مطبعـة الخانجي - القاهرة .
- الخصائص لابن جني (ت٣٩٣هـ) تحقيق: محمـد النجـار ـ عـالم الكتـب ـ بيروت.

• (د)

- دائرة المعارف الإسلامية .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيـق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق - ط١ - ١٩٨٦م .
- الدر النثير لعبد الواحد المالقي (ت٧٠٥هـ)، تحقيق: أحمد المقري - جدة.
- الدراسات الصوتية، تحقيق: غانم قدوري - وزارة الأوقاف - العراق.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني لحسام النعيمي، وزارة الثقافـة ـ العراق .
- دراسات ووثائق لغوية قاطعة لمصطفى إمام، ط١ - ١٩٨٦ جامعة الأزهر .
- درة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي (ت١٠٢٥هـ)، تحقيق: محمد أبو النور - دار التراث - القاهرة .
- درة الغواص في أوهـام الخـواص للحريـري (ت٥١٦هـ) تحقيـق محمـد أبـو الفضل إبراهيم - دار النهضة - مصر.
- دليل الحـيران للمرغـني (ت١٣٤٩هـ)، تحقيـق: محمـد قمحـاوي ـ مكتبـة الأزهرية.
- دليل مؤرخ المغرب لابن سـودة عبد السـلام - ط١ - تطوان - المغرب .
- الديباج المذهب لابن فرحون المالكي (ت٧٩٩هـ)، تحقيـق محمـد الأحمـدي

أبو النور - دار التراث - القاهرة .

- ديوان أبي إسحاق الإلبيري الأندلسي، تحقيق الدكتور رضوان الداية، دار قتيبة - ط٢ ١٩٨١م .
- ديوان أبي العتاهية (أشعاره وأخباره) تحقيق: شكري فيصل، دمشق ١٩٦٥م .
- ديوان أبي الفتح البستي . ط أولى بمصر .
- ديوان ابن هرمة - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٩٦٩م .
- ديوان الأخطل، تحقيق د. فخر الدين قباوة ط٢ ١٣٩١هـ - ١٩٧١ منشورات دار الآفاق - بيروت .
- ديوان الأعشى الكبير ، تحقيق محمد حسين، المطبعة النموذجية - مصر، وشرح مهدي ناصر الدين - دار الكتب العلمية - بيروت ط١ - ١٩٨٧م .
- ديوان الحطيئة، تحقيق نعمان طه - ط١ - ١٩٨٧م مطبعة المدني - القاهرة .
- ديوان الخرنق بنت هفان تحقيق: د. حسين نصار .
- ديوان الراعي النميري ، تحقيق: نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، بغداد ، مطبعة المعارف - ١٩٦٧م .
- ديوان الشريف الرضي، تحقيق رشيد الصفار، الحلبي - القاهرة ١٩٥٨م .
- ديوان العجاج، تحقيق عزة حسن - دار الشروق - بيروت - ١٩٧١م.
- ديوان المجنون، تحقيق : عبد الستار فراج - القاهرة - مكتبة مصر .
- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق عبد العزيز رباح - المكتب الإسلامي - دمشق ١٩٦٤م - ط١ .
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق شكري فيصل - دار الفكر .
- ديوان بشار، تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، محمد رفعت ومحمد أمين - القاهرة الحلبي .
- ديوان جرير، تحقيق الدكتور نعمان طه، دار المعارف - القاهرة .
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة

التجارية - مصر .

- ديوان زهير صنعة أبي العباس ثعلب (ت٢٩١هـ)، دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٦٤م ..
- ديوان عامر بن الطفيل . دار بيروت، ١٩٧٩م .
- ديوان عبد الله بن الزبعرى، تحقيق يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق يوسف نجم ١٩٥٨م - دار صادر - بيروت .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق فائز محمد - دار الكتاب العربي.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر - بيروت .
- ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق ناصر الدين الأسد - ١٩٦٢م، مكتبة دار المعرفة - القاهرة ..
- ديوان كثير. تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت ١٣٩١م .

• (ذ)

- ذكريات مشاهير رجال المغرب لعبد الله كنون - دار الكتاب اللبناني - بيروت .
- الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي، (ت٧٠٣هـ) تحقيق ابن شريفة وإحسان عباس - دار الثقافة - بيروت .

• (ر)

- ربط الشوارد في حل الشواهد لابن الحنبلي (ت٩٧١هـ)، تحقيق: شعبان صلاح - دار الثقافة - مصر.
- ربيع الأبرار ونصوص الأخبار للزمخشري (ت٥٣٨هـ) تحقيق سليم النعيمي.
- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي - القاهرة - ١٩٤٧م.

- رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري (ت٤٤٩هـ)، تحقيق لجنة من العلماء، المكتب التجاري للطباعة - بيروت .
- رسم المصحف لغانم قدوري - العراق.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق ١٩٧٥م .
- الرعاية للقيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق أحمد فرحات - دار الكتب العربية.
- رغبة الآمل في الكتاب الكامل لسيد المرصفي (ت١٣٤٩هـ)، ط١ ١٩٢٧م، مطبعة النهضة - القاهرة .
- الروض الأنف للسهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة ودار النصر - القاهرة .

• (ز)

- الزاهر في معاني كلمات الناس للأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: حاتم الضامن - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط١ - ١٩٩٢م .
- زهر الأكم في الأمثال والحكم للحسن اليوسي (ت ق١١هـ)، تحقيق: محمد الحجي، محمد الأخضر - دار الثقافة - الدار البيضاء - ط١ - ١٩٨١م .
- زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء لابن الأنباري (ت٣٢٨ هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب - مؤسسة الرسالة.
- الزينة في المصطلحات الإسلامية العربية لأبي حاتم الرازي (ت٣٢٢هـ)، تحقيق: حسين الهمداني - القاهرة - ١٩٥٦مز

• (س)

- السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة .
- سر صناعة الإعراب لابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ودار المنارة - بيروت .

- سراج القاري المبتدي لابن القاصح (٨٠١هـ)، وبهامشه غيث النفع للصفاقسي - دار الفكر - بروت.
- سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي (ت٦٤٢هـ)، تحقيق الدكتور محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٩٨٣م .
- سلسلة الأحاديث الصحيحة لناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - عمان .
- سلسلة الأحاديث الموضوعة لناصر الدين الألباني - مكتبة المعارف - الرياض.
- السماع والقياس لأحمد تيمور ط/ دار الكتاب - مصر.
- سمط اللآلي للبكري (ت٤٨٧هـ)، تحقيق عبدالعزيز الميمني الراجكوتي، مطبعة لجنة التأليف - القاهرة ١٩٣٦م .
- السنة لابن الخلال (ت٣١١هـ)، تحقيق عطية الزهراني - دار الراية - الرياض - ط١ ١٩٨٩م .
- سنن أبي داود (ت٢٧٥هـ) - دار الحديث - سورية - موسوعة السنة - ط٢ ١٩٨٢م - دار الدعوة .
- سنن ابن ماجة (ت٢٧٣هـ)، تحقيق الأعظمي، الرياض .
- سنن الترمذي (ت٢٧٩هـ) - الحلبي - مصر.
- سنن الدارمي (ت٢٥٥هـ) من موسوعة السنة، ط٢ - ١٩٨٢م، دار الدعوة .
- سنن النسائي (ت٣٠٣هـ) من موسوعة السنة، ط٢ - ١٩٨٢م، دار الدعوة.
- سوائر الأمثال على أفعل لحمزة الأصفهاني (ت ق٤هـ)، تحقيق فهمي سعد - عالم الكتب - بيروت .
- سير أعلام النبلاء للذهبي (ت٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨١م .

• (ش)

- شجرة النور الزكية للشيخ محمد مخلوف (ت١٣٦٠هـ) ـ المطبعة السلفية ـ مصر.
- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) ـ سلسلة ذخائر التراث ـ بيروت ـ لبنان.
- شذور الذهب لابن هشام (ت٧٦٢هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار الفكر ـ بيروت.
- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير زاهد ـ عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية، ط١ ، ١٩٨٦م .
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق محمد سلطاني، دار المأمون ـ دمشق ـ بيروت ١٩٧٩م.
- شرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٩٨٧م .
- شرح الأشموني (ت٩٠٠هـ) على الألفية ـ القاهرة ـ ١٩٤٧م.
- شرح التسهيل لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والمختون، ط هجر للطباعة ـ القاهرة .
- شرح التصريح على التوضيح للأزهري (ت٩٠٥هـ)، الحلبي ـ القاهرة ١٩١٨م .
- شرح الزرقاني على خليل ـ دار الفكر ١٩٨٧م .
- شرح السنة للبغوي (ت٥١٦هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي ـ ١٣٩٤ هـ .
- شرح الشافية للرضي (ت٦٨٦هـ) مع شرح شواهده، تحقيق محمد نور ومحيي الدين والزفزاف، ط حجازي ـ القاهرة .
- شرح الطيبة لابن الناظم (ت٨٩٥هـ) ـ مصر ط١ ـ ١٩٥٠م .

- شرح الفصيح لأبي عبد الله بن هشام (ت٥٧٧هـ) تحقيق مهدي جاسم ط١ - وزارة الثقافة - دائرة آثار التراث .
- شرح القصائد لأبي بكر محمد بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) - عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٩م .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة - ط١ - ١٩٨٢م .
- شرح الكافية لمحمد بن جماعة (ت٧٣٣هـ)، تحقيق: محمد عبد الحميد - دار البيان - مصر - ط١ .
- الشرح الكبير على مختصر خليل للدردير (ت١٢٠١هـ) ومعه حاشية الدسوقي (ت١٢٣٠) عليه، مطبعة دار إحياء الكتب العربية - مصر .
- شرح المعلقات السبع للزوزني (ت٤٨٦هـ) - محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة .
- شرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب - بيروت، ومكتبة المتنبي - القاهرة .
- شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (ت٦٥٤هـ)، تحقيق: تركي العتيبي - مكتبة الرشد - الرياض.
- شرح الهداية للمهدوي (ت٤٤٠هـ)، تحقيق: حازم حيدر - الرياض - مكتبة الرشد ط١ - ١٩٩٥م .
- شرح تنقيح الفصول للقرافي (ت٦٨٤هـ) تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - درا لفكر - بيروت ١٩٧٣م .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح .
- شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري، تحقيق السقا والأبياري وشلبي - دار الفكر .

- شرح ديوان المراقسة لحسن السندوبي، مطبعة الاستقامة ـ القاهرة .
- شرح شواهد الإيضاح لابن بري (ت٥٨٢هـ)، تحقيق درويش أملزم، الهيئة العامة بالقاهرة ١٩٨٥م .
- شرح شواهد الشافية للبغدادي (ت١٠٩٣هـ) تحقيق محمد الزفزاف وعبد الحميد ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- شرح شواهد المغني للسيوطي (ت٩١١هـ) ـ دار مكتبة الحياة ـ بيروت.
- شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر القرطبي (ت٤٠١هـ)، تحقيق: عبد ربه عبد اللطيف ـ القاهرة ـ ط١ ـ ١٩٨٤م .
- شرح كفاية المتحفظ لابن الطيب الفاسي (ت١١٧٠هـ) ، تحقيق: علي البواب ـ دار العلوم ـ ط١ ـ ١٩٨٣م .
- شرح مشكل الآثار للطحاوي (ت٣٢١هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ـ ١٩٩٤م .
- شرح مشكلات شعر المتنبي لابن سيدة (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق محمد رضوان الداية، دار المأمون ـ دمشق ١٩٧٥م .
- شرح مقامات الحريري للشريشي (ت٦١٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدني ـ القاهرة .
- شروح سقط الزند، تحقيق السقا وعبد الرحيم محمود وهارون والأبياري، الهيئة العامة المصري ـ مصر ١٩٨٧م .
- شعر الخوارج، تحقيق إحسان عباس .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد شاكر ـ دار المعارف مصر ـ ١٩٦٦م.
- الشفاء للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)، مطبعة الاستقامة ـ القاهرة .
- الشوارد في اللغة للصغاني (ت٦٥٠هـ)، تحقيق: عدنان الدوري ـ المجمع العلمي العراقي.

• (ص)

- الصاحبي لابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر، مطبعة الحلبي ـ القاهرة .
- صب العذاب على من سب الأصحاب لأبي المعالي الألوسي (ت١٣٤٢هـ) تحقيق عبد الله النجاري ـ مطبعة أضواء السلف ـ الرياض ـ ط١ ـ ١٩٩٧م.
- صبح الأعشى للقلقشندي (ت٨٢١هـ) الطبعة الأميرية (بولاق).
- الصحاح للجوهري (ت٣٩٨هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ـ دار العالم ـ بيروت .
- صحيح الأدب المفرد لناصر الدين الألباني ـ دار الصديق ـ السعودية، الأصالة ـ الأردن .
- الصحيح لأبي عبدا لله البخاري (ت٢٥٦هـ)، المطبعة المنيرية بمصر ، موسوعة الدعوة ـ دار الدعوة .
- صلة الصلة (ذيل الصلة في تراجم أعلام الأندلس) لابن الزبير (ت هـ) تحقيق: لافي بروفنسال ـ ط/ الاقتصادية ـ الرباط ، ١٩٣٨م.
- الصلة لابن بشكوال (ت٥٨٧هـ) ـ الدار المصرية ـ مطابع سجل العرب.
- الصلة لابن بشكوال (ت٥٨٧هـ) مدريد ١٨٨٢م .
- صنعة الشعر للأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق جعفر الماجد، دار الغرب ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٩٥م .

• (ض)

- ضرائر الشعر لابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ـ ١٩٨٢م . ط٢ ـ بيروت .
- ضعيف الجامع الصغير للألباني، المكتب الإسلامي ـ بيروت .

• (ط)

- طبقات الشافعية للسبكي (ت ٧٧١ هـ)، المطبعة الحسنية ــ القاهرة ١٣٢٤هـ .
- طبقات المفسرين للداودي (ت٩٤٥هـ)، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة .
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - نشر الخانجي .
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام (ت ٢٣١هـ)، تحقيق محمود شاكر، جامعة الإمام - الرياض .
- طراز الحلة وشفاء الغلة لأبي جعفر الرعيني الغرناطي (ت٧٧٩هـ)، تحقيق رجاء السي الجوهري - مؤسسة الثقافة الجامعية - مصر .
- الطراز ليحيى بن حمزة العلوي (ت هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٢م .
- الطريق المأمون إلى أصول رواية قالون لعبد الفتاح المرصفي ــ البابي الحلبي ط١ - ١٩٧٠م .

• (ع)

- العاطل الحالي والمرخص الغالي لصفي الدين الحلي (ت هـ)، تحقيق حسين نصار - الهيئة المصرية للكتاب.
- عروض الورقة لأبي نصر الجوهري (ت٣٩٨هـ) تحقيق: محمد العلمي - دار الثقافة - الدار البيضاء.
- العروض للأخفش (ت٢١٥ هـ) تحقيق د. أحمد عبد الدائم ــ المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة ط١ .
- العقد الفريد لابن عبد ربه (ت٣٢٨هـ)، تحقيق علي شيري ــ دار إحياء التراث العربي - بيروت .

- علل التثنية لابن جني (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: صبيح التميمي، ورمضان عبد التواب - دار أسامة - بيروت .
- علل الوقوف للسجاوندي (ت٥٦٠هـ)، تحقيق محمد العبيدي - مكتبة الرشد - الرياض ١٩٩٤م .
- عمدة الحفاظ للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) عالم الكتب ، حققه محمد ألتونجي ط١ ١٩٩٣م .
- العمدة في غريب القرآن للقيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: المرعشلي - مؤسسة الرسالة.
- العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر الأنصاري (ت٤٥٥هـ)، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب - بيروت ط٢ - ١٤٠٦هـ .
- عيون الأخبار لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، وزارة الثقافة - مصر .
- العيون الغامزة على خبايا الرامزة للدماميني (ت٨٣٧هـ)، تحقيق: الحساني، وعبد الله - مطبعة المدني - القاهرة.

(غ)

- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار للعطار (ت٥٦٩هـ)، تحقيق أشرف طلعت، سلسلة أصول النشر، جماعة التحفيظ - جدة .
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (ت٨٣٣هـ) - برجستراسر - ط١/ مصر - ١٩٣٢م.
- الغاية في القراءات العشر لابن مهران (ت٣٨١هـ)، تحقيق: أحمد غياث - السعودية - الرياض.
- غرائب اللغة، تحقيق: الأب رفائيل اليسوعي - المطبعة الكاثولوكية - بيروت.
- الغرر المبثثة للفيروز أبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق د. سليمان العايد، دار الباز - مكة المكرمة .
- غريب الحديث للحربي (ت٢٨٥هـ)، تحقيق سليمان العايد، مطبوعات

جامعة أم القرى ـ مركز البحث العلمي بمكة المكرمة .

- الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: محمد العبيدي ـ بيت الحكمة ـ قرطاج.
- الغنية (فهرست شيوخ القاضي عياض) للقاضي عياض، تحقيق: محمد عبد الكريم ـ الدار العربية للكتاب ـ تونس ـ ١٩٧٩م.

• **(ف)**

- الفائق في غريب الحديث للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: البجاوي، أبو الفضل ـ البابي ـ الحلبي ـ القاهرة.
- الفاخر في الأمثال للمفضل بن سلمة (ت٢٩١هـ) ـ عيسى البابي الحلبي ١٩٦٠م.
- فتح الباري لابن حجر (ت٨٥٢هـ) ـ المطبعة السلفية ـ القاهرة ١٣٨٠هـ .
- الفتح الرباني في القراءات السبعة من طريق حرز الأماني للدمنهوري (ت١٣٣٥هـ)، تحقيق عبد العزيز السبر، ط١ ـ ١٤١٧ هـ ـ مطابع التنقة ـ الرياض .
- الفتح الرحماني في شرح كنز المعاني بتحرير حرز الأماني لسليمان الجمزوري (كان حياً سنة ١١٩٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق موسى، بيت الحكمة ـ ط١ ـ ١٩٩٤م .
- فتح القدير للشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، البابي الحلبي ـ القاهرة ١٣٤٩ هـ .
- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه للأسود الغندجاني (ت ق٥هـ) تحقيق د. محمد سلطاني ـ دار قتيبة .
- فردوس الأخبار للديلمي(ت هـ) .
- الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (ت ٤٥٦هـ) ط٢ ـ ١٩٧٥م .
- الفصول المفيدة في الواو المزيد للعلائي (ت٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر ـ دار النشر ـ الأردن.

- الفصول والغايات لأبي العلاء المعري (ت٤٤٩هـ)، تحقيق محمود زناتي ـ المكتب التجاري ـ بيروت .
- الفصيح لأبي العباس ثعلب (ت٢٩١هـ) تحقيق محمد خفاجي ـ مصر ـ ١٩٤٩م . .
- فضائل
- فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) تحقيق وصي الله، مؤسسة الرسالة .
- فضائل القرآن لأبي عبيد (ت٢٢٤هـ)، تحقيق أحمد الخياطي، وزارة الأوقاف ـ المغرب .
- فضائل القرآن لابن كثير (ت٧٧٤هـ)، تحقيق محمد إبراهيم، جماعة تحفيظ القرآن ـ جدة .
- فضائل القرآن للفريابي، تحقيق: يوسف جبريل ـ الرياض.
- فضائل القرآن للنسائي (ت٣٠٣هـ) تحقيق فاروق حمادة ط١ ـ ١٩٨٢م دار الثقافة ـ الدار البيضاء .
- فضائل القرآن وتلاوته لأبي الفضل الرازي (ت٤٥٤هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري ـ دار البشائر الإسلامية.
- فعلت وأفعلت للزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: ماجد الذهبي ـ دمشق ـ سوريا.
- فقتح الأقفال لمحمد بن عمر بحرق (ت٩٣٠هـ) تحقيق مصطفى النحاس ـ الكويت ١٩٩٣هـ .
- فقه اللغة وسر العربية للثعالبي (ت٣٥٠هـ)، تحقيق السقا والأبياري وشلبي، ط١ ـ الحلبي ـ القاهرة ١٩٥٤م .
- فهارس كتاب سيبويه لعبد الخالق عضيمة ـ دار الحديث .
- فهارس لسان العرب لأحمد أبو الهيجاء وخليل عمارة ـ مؤسسة الرسالة .

- فهارس مخطوطات خزانة القرويين إعداد محمدالفاسي، ط١ ـ ١٣٩٩هـ ـ دار الكتب ـ الدار البيضاء .
- فهرس ابن عطية (ت٤٧١هـ) لمحمد أبو الأجفان، والزاهي ـ دار الغرب ـ ١٩٦٨م.
- فهرس ابن غازي (أول ق ٨هـ) تحقيق محمد الزاهي ـ الدار البيضاء.
- فهرس الخزانة الحسنية بالرباط، محمد الخطابي ـ الرباط .
- فهرس الكتب النحوية المطبوعة، تحقيق: عبد الهادي الفضلي ـ مكتبة المنار ـ الأردن.
- فهرس شواهد سيبويه، لأحمد راتب النفاخ ـ بيروت ١٩٧٠م .
- فهرست ابن خير (ت٥٧٥هـ)ـ سلسلة المكتبة الأندلسية ـ الخانجي ـ القاهرة.
- الفهرست الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (علوم القرآن ـ القراءات)، مؤسسة مآب ـ المجمع الملكي ـ الأردن .
- فهرست اللبلي (ت٦٩١هـ) تحقي عياش وعواد أبو زينة ـ دار الغرب الإسلامي.
- فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الداني لغانم قدوري، منشورات مركز المخطوطات .
- الفهرست لابن النديم (ت٤٣٨هـ) الرحمانية ـ القاهرة .
- الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة لأبي علي الشوشاوي (ت٨٩٩هـ)، تحقيق إدريس العزوزي، وزارة الأوقاف ـ المغرب .
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدين الجامي (ت٨٩٨هـ)، تحقيق أسامة الرفاعي ـ وزارة الأوقاف ـ العراق ١٩٨٣م.
- فوائد في مشكل القرآن للعز بن عبد السلام (ت٦٦٠هـ) ،تحقيق: سيد رضوان علي الندوي ـ دار الشروق ط١ ـ ١٩٨٢م.

• (ق)

• القبس شرح الموطأ لابن العربي (ت٥٧٨هـ)، محمد ولد كريم ـ دار الغرب.
• القراء والرقاءات بالمغرب لسعيد أعراب ـ دار الغرب .
• قراءات القراء المعروفين للأندرابي (ت ق ٥هـ)، تحقيق أحمد نصيف الجنابي، مؤسسة الرسالة ط٢ ـ ١٩٨٥م .
• القصد النافع لبغية القاضي والبارع على الدرر اللوامع في مقرئ نافع للخزاز (ت٧١٨هـ)، تحقيق: التلميذي ـ دار الفتون ـ جدة.
• قضايا المعجم العربي لعبد العلي الودغيري ـ منشورات عكاظ.
• القول الأصدق لعلي الضباع ـ مصر.
• القياس في اللغة لمحمد خضر حسين، المطبعة السلفية ـ القاهرة ـ ١٩٥٣ م .

• (ك)

• الكافي في فقه أهل المدينة لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)ـ مكتبة الرياض الحديثة ـ الرياض .
• الكافي لابن شريح الرعيني (ت٤٧٦هـ) مصطفى الحلبي ـ ط٢ ١٣٧٩هـ على هامش المكرر للأنصاري .
• الكامل في اللغة والأدب للمبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق الدالي، مؤسسة الرسالة .
• الكامل لابن الأثير (ت٦٣٠هـ) دار صادر ـ بيروت .
• كتاب الأربعين في شرح شيوخ الصوفية لأبي سعيد أحمد الماكيني (ت٤١٢هـ)، تحقيق عامر صبري، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ط١ ـ ١٩٩٧م .
• كتاب الأفضليات لابن الصيرفي (ت هـ)، تحقيق: وليد قصاب ـ مجمع اللغة ـ دمشق.

- كتاب الاستدراك على سيبويه في الأبنية للزبيدي (ت٣٧٩هـ)، نشر باعتباء المستشرق ايغناطيوس كويدي، طبع بروما ١٨٩٠م .
- كتاب الشعر للفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق الطناحي، مكتبة الخانجي ــ القاهرة .
- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق المخزومي والسامرائي، وزارة الثقافة ـ بغداد .
- كتاب الفرق لابن المنير (ت٢١٠هـ) تحقيق خليل العطية ورمضان عبد التواب ـ مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة ١٩٨٧م .
- كتاب المصاحف للسجتاني (ت٣١٦هـ) تصحيح: آرثرجيفري ــ مصر ١٩٣٦م .
- كتاب المعاني الكبير لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، ط ١ ــ حيدر آباد ــ الهند ١٩٤٩م .
- الكتاب لسيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون ــ دار الكتب ــ بيروت .
- كشاف اصطلاحات العلوم الإسلامية للتهانوي (ت١١١٩هـ)، مطبعة الخياط ـ بيروت .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ومعه حاشية الجرجاني والإنصاف لابن المنير، تصحيح محمد الصادق قمحاوي ـ مطبعة الحلبي ـ مصر .
- كشف الخفاء للعجلوني (ت١١٦٢هـ) دار إحياء التراث العربي ـــ بيروت ط٣ ـ ١٣٥١هـ . .
- كشف الظنون لحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) ـ مكتبة المثنى ـ بغداد .
- كشف المشكل في النحو لليمني (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق الدكتور هادي مطر، مطبعة الإرشاد ـ بغداد ١٩٨٤م .

- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي (ت٥٤٣هـ)ـ تحقيق الدكتور محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغى العربية بدمشق .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة .
- الكليات لأبي البقاء (ت١٠٩٤هـ) ـ طبعة بولاق ـ القاهرة ١٢٨١ هـ .
- كناسة الدكان بعد انتقال السكان للسان الدين بن الخطيب (هـ)، تحقيق: محمد كمال ـ وزارة الثقافة ـ القاهرة.
- كنز المعاني لشعلة (ت٦٥٦هـ) ـ الإتحاد العام للقراء ـ ١٩٥٤م.
- ابن كيسان النحوي لمحمد إبراهيم البنا ـ دار الإعتصام ط١ ـ ١٩٧٥م .

• (ل)

- لآلي البيان لإبراهيم شحاتة السمنودي ، نسخة خاصة.
- اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (ت٩١١هـ)، ط١ ـ المكتبة الحسينية ـ مصر .
- اللامات لعلي بن محمد الهروي (ت٤١٥هـ) تحقيق: أحمد الرصد، دار الفكر ـ دمشق ١٩٨٥م .
- اللامات للزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق مازن المبارك ـ دمشق ١٣٨٩هـ .
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر ـ بيروت دمشق .
- اللزوميات لأبي العلاء المعري (ت٤٤٩هـ)، دار صادر ـ ١٩٦١م .
- اللسان لابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر ـ بيروت ط١ ـ ١٩٩٠م.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني (ت٩٢٣هـ)، تحقيق عامر عثمان، وعبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ ١٩٧٢م.
- لغات القبائل لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، الناشر مكتبة

المعارف - الطائف .

- اللغة فندريس - القاهرة - ١٩٥٠م.
- لمعة في الكلام على لفظة (آمين) لابن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق سليمان العايد، نشر بمجلة جامعة الإمام/ ع١ رجب ١٤٠٩هـ فبراير ١٩٨٩م .
- اللهجات العربية، تحقيق: أحمد الجندي - الدار العربية للكتاب - طرابلس.
- ليس في كلام العرب لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم - بيروت .

• (م)

- ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد (ت٢٨٥هـ) تصحيح عبد العزيز الميمني - المطبعة السلفية ١٣٥٠هـ .
- ما جاء في الضب عن العرب لأحمد الشرقاوي إقبال - دار الغرب الإسلامي.
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق هدى قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة ط١ - ١٩٧١م .
- المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر بن مهران (ت٣٨١هـ)، تحقيق سبيع حاكمي، دار القبلة - جدة .
- المبهج في أسماء شعراء الحماسة لابن جني (ت٣٩٣هـ) تحقيق الهنداوي - دار المنارة - بيروت .
- مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت٢١٠هـ) تحقيق فؤاد سزكين - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠١هـ .
- مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٤٠هـ) تحقيق عبد السلام هارون - الكويت ١٩٦٢م .
- مجالس ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون - دار

المعارف ـ القاهرة .

- مجلة اللسان العربي، جامعة الدول العربية ـ القاهرة، بولاق .
- مجلة المقتطف، يعقوب صروف .
- مجلة المورد، وزارة الإعلام ـ العراق .
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق .
- مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية ـ القاهرة .
- مجمع الأمثال للميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ السنة المحمدية ـ ١٣٧٤ هـ .
- مجمع الزوائد للهيثمي (ت٨٠٧هـ)، دار الكتاب ـ بيروت ط٢ .
- المحبر لابن حبيب (ت٢٤٥هـ)ـ مطبعة دائرة المعارف العثمانية ـ ١٩٤٢م .
- المحتسب لابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: ناصف والنجار وشلبي ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة ١٣٩٤هـ .
- المحرر الوجيز لابن عطية (ت٥٤١هـ) ـ المجلس العلمي بفاس ـ وزارة الأوقاف.
- المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني (٤٤٤هـ)، تحقيق: عزة حسن ـ دمشق.
- المحلى لابن حزم (ت٤٥٦هـ) المنيرية ط١ ـ ١٣٥٢هـ ..
- مخارج الحروف لأبي الأصبع (ابن الطحان) (ت ق٦هـ) تحقيق محمد تركستاني ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ .
- مختصر الفتح المواهبي في مناقب الإمام الشاطبي للقسطلاني (ت٩٢٣هـ)، تحقيق محمد حسن عقيل موسى ـ الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ـ جدة ١٩٩٥م .
- مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي ط٢ ـ الحلبي ـ مصر.
- المدونة الكبرى للإمام مالك (١٧٩م) (رواية سحنون) ط٢ ـ السعادة ـ

مصر ١٣٢٣ هـ .

- مذاهب التفسير الإسلامي لكولد زهير ـ الخانجي ـ مصر.
- المذكر والمؤنث لابن الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ القاهرة ١٩٨١م .
- المذكر والمؤنث لابن التستري (ت٣٦١هـ) تحقيق أحمد هريدي ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ ط١ ١٩٨٣م .
- المذكر والمؤنث لابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، ط١ ـ القاهرة ١٩٦١م .
- المرشد الوجيز لأبي شامة (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: قولاج ـ دار صادر.
- المزهر للسيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد جاد المولى، والبجاوي، وأبو الفضل ـ الحلبي ـ مصر.
- المسائل الحلبيات للفارسي (٣٧٧هـ) تحقيق الهنداوي، دار القلم .
- المسائل العسكرية للفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: محمد الشاطر ـ مطبعة المدني ـ مصر.
- المسائل المشكلة (البغداديات) لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، ط العاني ـ بغداد .
- المسائل المنثورة للفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: مصطفى الحيدري ـ مجمع اللغة ـ دمشق.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، (ت٧٦٩هـ) تحقيق محمد بركات ـ مركز البحث العلمي ـ جامعة أم القرى .
- المستصفى في علم الأصول للغزالي (ت٥٠٥هـ) دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١ ١٩٩٣م ..
- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان ط٢ ١٩٨٧م .

- مسند الإمام أحمد (ت٢٤١هـ) المكتب الإسلامي، دار صادر ــ بيروت ، وموسوعة السنة ـ دار الدعوة .
- المسند الجامع لأحاديث الكتب الستة، دار الجيل ـ بيروت ١٩٩٣م.
- مشكل إعراب القرآن للقيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق ياسين السواس، دار المأمون ـ دمشق ١٩٧٤م .
- المصباح المنير للفيومي (ت٧٧٠هـ)، تحقيق: عيسى الحلبي ـ مصر.
- المطرب من أشعار أهل المغرب لابن دحية (ت٦٣٢هـ)، تحقيق الأبياري، وحامد عبد المجيد، وأحمد بدوي، وطه حسين، القاهرة، المطبعة الأميرية ١٩٥٤م .
- المعارف لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق ثروت عكاشة ــ الهيئة المصرية العامة ١٩٦٢م .
- معاني الحروف للرماني (ت٣٨٤هـ) ،تحقيق: عبد الفتاح الحلو ــ دار النهضة ـ مصر.
- معاني القرآن للأخفش (ت٢١٥هـ)، تحقيق: فايز فارس ــ ط/ العصرية ــ الكويت.
- معاني القرآن للفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: النجار ونجاتي عالم الكتب ــ بيروت ١٤٠٣هـ .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت٣١١هـ) تحقيق شلبي، عالم الكتب ــ بيروت ط١ ـ ١٤٠٨هـ .
- معاني القراءات للأزهري (ت ٣٧٠هـ) تحقيق عيد درويش وعوض القوزي، دار المعارف ـ القاهرة .
- معاهد التنصيص لعبد الرحيم العباسي (٩٦٣هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ـ القاهرة ١٩٤٧م .
- المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي (ت٦٤٧هـ) ط/

سنة ١٣٣٢هـ.

- معجم الأدباء (إرشاد الأريب) لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) - دار المأمون - مصر، وإحسان عباس - دارالغرب .
- معجم الأمثال العربية لرياض عبد الحميد مراد - جامعة الإمام - الرياض .
- معجم البلدان لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) تحقيق فريد الجندي ـ مكتبة دار الباز .
- معجم الشعراء للمرزباني (ت٦٢٦هـ) دار إحياء التراث ـ بيروت ١٣٩٩هـ .
- المعجم الكبير للطبراني (ت٣٦٠هـ) منشورات وزارة الأوقاف العراقية .
- معجم المطبوعات لسركيس - مطبعة سركيس - مصر - ١٩٢٨م.
- معجم المعاجم لمحمد الشرقاوي إقبال، دار الغرب الإسلامي - بيروت .
- المعجم المفصل في شواهد العربية، لأميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت .
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لأميل يعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت.
- معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون، ط١ - مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٩٧٢م .
- المعجم في بقية الأشياء للعسكري (ت ق٥هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار الكتب - القاهرة ١٩٣٤م .
- معجم ما استعجم للبكري (ت٤٨٧هـ)، تحقيق مصطفى السقا، ط١، ١٩٤٥ - القاهرة .
- معجم مصنفات القرآن لعلي الشواخ ـ الرياض، دار الرفاعي ط١ ـ ١٤٠٣هـ .
- معجم مقا يس اللغة لابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون -

دار الفكر ـ بيروت .

- معجم المؤلفين لعمر كحالة ـ بغداد ـ بيروت ، مكتبة المثنى .
- المعرب للجواليقي (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر ـ دار الكتب ـ ١٩٦٩م.
- معرفة القراء الكبار للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق سيد جاد الحق ـ دار الكتب الحديثة ـ ط١ .
- معلمة المغرب ، انتاج الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، نشر مطابع سلا ١٩٨٩م .
- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل لعبد العزيز أبو عبد الله، منشورات الكتاب ـ طرابلس .
- المعيار المعرب للونشريشي (ت٩١٤هـ)، تحقيق محمد حجيط دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ١٤٠١هـ .
- المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي (ت٦١٦هـ)، دار الكتاب العربي ـ لبنان .
- المغرب في حلى المغرب لابن سعيد الأندلسي (ت٦٨٥هـ)، تحقيق: شوقي ضيف ـ دار المعارف ـ ١٩٦٤م.
- مفتاح السعادة لطاش كبري زادة (ت٩٦٨هـ) دار الكتب العلمية ـ بيروت.
- المفصل للزمخشري (ت٥٣٨هـ) ـ دار الجيل ـ القاهرة ١٢٩١هـ .
- المقاصد الحسنة للسخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق عبد الله بن صديق، مكتبة الخانجي ـ القاهرة .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (ت٧٩٠هـ)، عياد الثبيتي، دار التراث بمكة ـ مكة المكرمة ١٩٩٦م .
- المقاصد النحوي للعيني .

- مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (ت٣٣٠هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا ١٩٩٠ م .
- مقالات في الأدب واللغة لمحمد محمد حسين - ط٢ - ١٩٨٨م - مؤسسة الرسالة - بيروت .
- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: كاظم المرجان - العراق - ١٩٨٢م .
- المقتضب للمبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٥هـ .
- مقدمة ابن رشد (ت هـ) - دار صادر - بيروت .
- المقرب لأبي الحسن بن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق عبد الله الجبوري وأحمد الجواري - مطبعة العاني - بغداد .
- المقصور والممدود لابن ولاد ت(٣٣٢هـ)، السعادة - القاهرة ١٣٢٦ هـ .
- المقصور والممدود للفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق ماجد الذهبي - مؤسسة الرسالة - بيروت .
- المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: جايد زيدان - العراق.
- المكرر في ما تواتر في القراءات السبع وتحرر للنشار (ت هـ) - مصر.
- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة لابن رشيد البستي (ت 721 هـ)، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، الدار التونسية للنشر - ١٩٨٢م .
- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع (ت٦٨٦هـ)، تحقيق علي الحكمي، ط١ - ١٩٨٥م .
- الممتع في التصريف لابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة - دار الآفاق - بيروت.
- من تراث لغوي مفقود لأحمد علم الدين الدين الجندي، مركز البحث

العلمي ـ جامعة أم القرى .

- منال الطالب في شرح طوال الغرائب لابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: محمود الطناحي ـ جامعة أم القرى ـ مكة.
- المنتخب من غريب كلام العرب لأبي الحسن الهنائي (ت٣١٠هـ)، تحقيق: محمد العمري ـ جامعة أم القرى.
- المنتخب والمختار في النوادر والأشعار لابن منظور (ت٧١١هـ)، تحقيق عبد الرزاق حسين، مكتبة الربعي ـ القصيم .
- منثور الفوائد لابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت .
- المنخول من تعليقات الأصول للغزالي (٥٠٥هـ) محمد هيتو، دار الفكر ـ دمشق ـ ط٢ ١٩٨٠م .
- المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع للسجلماسي (ت ق٨هـ)، تحقيق علال الغازي، مكتبة المعارف ـ الرباط ـ ط١ ـ ١٩٨٠م .
- المنصف لابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين ـ الحلبي ـ ط١ ـ ١٣٧٣ هـ .
- منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، مجموع المتون.
- المقصور والممدود للفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني ـ دار المعارف ـ مصر.
- منهج ابن عطية لعبد الوهاب فايد ـ القاهرة.
- الموافقات للشاطبي (ت٧٩٠هـ)، عبد الله دراز، محمد عبد الله دراز، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- الموسوعة القرآنية لابراهيم الأبياري وعبد الصبور مرزوق، مطابع سجل العرب ـ القاهرة ١٩٦٩م .

- الموسوعة المغربية للعلام البشرية والحضارية لعبد العزيز بن عبد الله، نشر وزارة الأوقاف المغربية ١٣٩٥هـ .
- الموشح للمرزباني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: محمد البجاوي ـ دار الفكر العربي ـ القاهرة .
- الموطأ برواية أبي مصعب الزهري المدني (ت٢٤٢هـ)، تحقيق بشار عواد معروف ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط١ ١٩٩٢م .

• (ن)

- الناسخ والمنسوخ لابن العربي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد الكبير المضفري ـ وزارة الأوقاف بالمغرب.
- النبأ العظيم لمحمد عبد الله دراز (ت١٩٥٨م) دار القلم ـ الكويت مصر .
- النبوغ المغربي في الأدب العربي لعبد الله كنون ـ دار الكتاب ـ بيروت .
- نتائج الفكر للسهيلي (ت٥٨١هـ) تحقيق محمد البنا، دار الرياض للنشر .
- نثر المرجان في رسم نظم القرآن للأركاتي (ت١٢٣٨هـ)، حيدر أباد الدكن ـ الهند، مطبعة عثمان ١٣٣١هـ .
- نثير الجمان في شعر من نظمني وإياه الزمان للأمير ابن الأحمر (ت هـ)، تحقيق: محمد رضوان الداية ـ مؤسسة الرسالة.
- النجوم الطوالع على الدرر اللوامع للمارغني (١٣٤٩هـ) المطبعة التونسية ـ ١٣٥٤هـ .
- نزهة الألباء لأبي البركات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار نهضة مصر للطباعة ـ القاهرة .
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، مراجعة علي محمد الطباع، مطبعة مصطفى محمود المصري ـ القاهرة .
- نظرات في اللغة عند ابن حزم (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني ـ دار الفكر ـ بيروت ـ ١٩٦٩م.

- النظم الجامع لقراءة نافع مع شرحه لعبد الفتاح القاضي (ت١٤٠٣هـ) ـ مصر.
- نظم الدرر للبقاعي (ت٨٨٥هـ)، حيدر أباد الدكن ـ الهند ١٩٦٩م.
- نفح الطيب للمقري (ت١٠٤١هـ)، تحقيق: إحسان عباس ـ دار صادر ـ بيروت ـ ١٩٦٨م .
- نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، للمحبي (ت١١١١هـ)، تحقيق عبد الفتاح الحلو، ط١، ١٩٦٧ الحلبي ـ مصر .
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان (ت٧٤٥هـ)، تحقيق الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٨٥م .
- نَكت الهميان على نكت العميان للصفدي (ت٧٦٤هـ) تحقيق أحمد باشا ـ مصر ١٩١١م .
- النكت للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق زهير سلطان، معهد المخطوطات العربية ـ الكويت .
- النهاية لابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق الطناحي والزاوي، ١٩٦٣م.
- نهج البلاغة جمع الشريف الرضي (ت٤٠٤هـ)، تحقيق محمد عبده، مؤسسة الرسالة ـ بيروت .
- النوادر لأبي زيد (ت٢١٥هـ)، تحقيق: سعيد الخوري ـ دار الكتاب ـ بيروت ط٢ ـ ١٩٦٧م .
- نور القبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء ليوسف اليغموري (ت هـ)، تحقيق: ودلف الهايم ـ دار النشر ـ فرانس بقيسبادن ـ ١٩٦٤م.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكتي (ت١٠٣٦هـ)، تحقيق: عبد الحميد الهدامه ـ كلية الدعوة ـ طرابلس .

- (هـ)

- هجاء الأمصار للمهدوي (ت٤٤٠هـ) تحقيق محيي الدين رمضان ـ مكتبة

المعارف ـ الطائف .

- هداية القاري لعبد الفتاح المرصفي (ت١٩٨٩م) ط١ ـ ١٤٠٢هـ ـ مصر.
- هدية العارفين للبغدادي (ت١٣٣٩هـ) ـ استانبول ـ ١٩٥١م.
- هذا القرآن لعبد الحي العمراني ـ الإمارات العربية .
- الهمز لأبي زيد (ت٢١٥هـ) ـ بيروت ١٩١٠ م ـ نشر لويس شيخو (قطعة منه).

• (و)

- الواضح في علم العربية للزبيدي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق أمين السيد، دار المعارف ـ القاهرة ١٩٧٥م .
- الوافي بالوفيات للصفدي (ت٧٦٤هـ)، اعتناء هلموت ريتر ـ دار النشر بفيسبان ١٩٦٢م .
- الوجيز في فضائل الكتاب العزيز لابن فرج الأندلسي، تحقيق: علاء رضا ـ القاهرة.
- الورقات للجويني، تحقيق عبد اللطيف العبد ـ ط١ ١٩٧٧ مكتبة دار التراث ـ القاهرة .
- الوزراء والكتاب لأبي عبد الله محمد بن عبدوس الجهشياري (ت٣٣١هـ) تحقيق: السقا والأبياري وشلبي، ط٢ ـ ١٩٨٠م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة .
- الوفا بأحوال المصطفى لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) تحقيق محمد النجار ـ المؤسسة السعيدية بالرياض .
- وفيات ابن قنفذ ، تحقيق عادل فريهض ـ بيروت ١٩٧١م .
- وفيات الأعيان لابن خلكان (ت٦٨١هـ) تحقيق إحسان عباس ـ دار الثقافة ـ بيروت .

• (ي)

- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر للثعالبي (ت٤٢٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ـ مصر ١٩٥٦م .

- فهرس الموضوعات

قسم الدراسة

قسم التحقيق

فهرس الفهارس